الإبداع والتميّز في التفكير النحويّ
(الحركات العربيّة أنموذجا)

© حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَةٌ

اسم الكتـــاب: الإبداع والتميّز في التفكير النحويّ
(الحركات العربيّة أنموذجا)
تـأليـــــــف: د. أحمد سليمان سعيد بشارات
تصميم داخلي: سالم عبدالمعز سواح
النـاشـــــر: دار الزيات للنشر والتوزيع
القـطـــــع: 25X17.6
سنـة النشـر: 2025

تم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية برقم: 10045 / 2025
الترقيم الدولي (ISBN): 978 - 977 - 844 - 627- 2

دار الزيات للنشر والتوزيع
المشهرة قانونًا بسجل تجاري رقم/ ٤٩٣٥١

ت: ٠١٠٦٦٧٣٦٧٦٥ - ٠١٠١٥٧٦٦٠١٤ / shahnda71@gmail.com

ISBN 978-977-844-627-2
9 789778 446272

الإبداع والتميّز في التفكير النحويّ

(الحركات العربيّة أنموذجا)

تأليف

د. أحمد سليمان سعيد بشارات

جامعة القدس المفتوحة

فلسطين/ طمون.

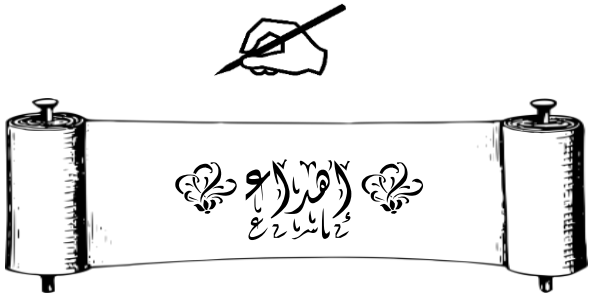

إلى الصّامدين الصّابرين

(سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ)

إلى من أَدِين لهما بالعلم والفضل بعد الله تعالى، والدي أمي وأبي

ومحبة العلم والتّعليم

إلى ساكني قلبي وقرة عيني

زوجتي وأبنائي: سليمان ومجد وكريم وقيس وشهد

إلى إخوتي وأخص بالذكر حاتم وأخواتي وصهري عميد وأولاده وأحبابي من الأهل والأصدقاء والمقربين

سائلاً المولى عزّ وجل أن يكتب لنا ولهم الأجر والثّواب والعلم النّافع والعمل الصّالح

اللهمّ اجعل عملي هذا خالصاً لك.

الشّكر والتّقدير

أشكر الله تعالى وأحمده على عونه وتوفيقه

في إتمام هذا الكتاب

ثم أتقدم بجزيل الشّكر والتّقدير والعرفان إلى العلماء الأفاضل الذين أفاضوا عليّ من علمهم

وأسأل الله تعالى أن يرفع أقدارهم في الدنيا والآخرة

والحمد لله رب العالمين

الفصل الأول
مقدّمة في التفكير في الثنائيات

المقدمة

يقف العربي في هذة الأيام، ضائعا فاقدا لثقتة بأمّته وحضارتها، وخرج هذا الكتاب من بطون أمّات الكتب العربية التي تحمل أفكارا إبداعيّة لعلماء أجلاء، لا زالت الأمم المتحضرة المعاصرة عاجزة عن تفسير ما خططته أياديهم البيضاء، وأنضجته تلك العقول؛ لنقف عند علومهم، وتفكيرهم، وتشرئب نفوسنا، وتتعالى هممنا في أمّة ما سقطت عقولها، ولا ذهبت أذهانها.

إنّه التفكير العربيّ، وهذا الكتاب يتناول التفكير في: مقدّمة في التفكير في الثنائيات، والتفكير في الحركات بشكل عام، ومن ثمّ تناول الباحث التفكير في المرفوعات، والتفكير في المنصوبات، والتفكير في المجرورات والمجزومات، ونحو الجملة.

والباحث لم يعالج القاعدة النحوية والتقاليد النحويّة؛ وذهب مذهبا آخر يختلف عن بقية الباحثين؛ لذا فالكاتب يركز على كيفية وضع القاعدة، ويطرح أسئلة كثيرة: لماذا اختار النحاة حركات: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم. وهل اعتمد النحاة على منطق علميّ في تنصيب هذة الحركات، ومدى ارتباطها بالدلالات.

نعم، إنّه جانب فريد يرّكز على كيفية وضع الحركة ونوعها، بحيث تتناسب مع الدلالات، نقف وقفة حقيقية تبعث الأمل في النفوس، لأنّها تكشف نبوغ العربيّ، وعبقريته في وضع أسس علمية للغته لغة القرآن، لغة الخالق:" **بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ** "(الشعراء، ١٩٥). إنّها عبقرية تتماهى مع خطاب خالق الكون.

ويقع الكتاب في ستة فصول، يتناول الفصل الأول: مقدّمة في التفكير في الثنائيات، والفصل الثاني: التفكير في الحركات بشكل عام، والفصل الثالث: التفكير في المرفوعات، ويوضّح سبب اختيار حركة الضمة، وما يرتبط بها من دلالات، إذ تمثل، عمد الكلام، ولا تتشكل الجملة العربية دونها. فهي الحركة الرئيسة، ويتضح التصاقها بأقوى الدلالات؛ لأنّها أقوى الحركات.

والفصل الرابع: التفكير في المنصوبات، وفي الفصل الخامس: التفكير في المجرورات والمجزومات، وجمع الباحث بين المجرورات والمجزومات؛ لأنّ هاتين الحركتين يفصلن الأسماء والأفعال، فالأولى تختص بالأسماء، والثانية بالأفعال، وتبين قوة الحركتين بالنسبة لبقية الحركات.

والفصل السادس: نحو الجملة، وحول الباحث توضيح ضبابيّة مصطلح نحو النص، وأظهرت الدراسة تعدد مصطلحاته، وعوامل تعددها.

وجدير بالذكر أنّ الباحث سلك طريقا مغايرا، لمعالجة الباحثين الآخرين، ويظهر الكاتب التفكير العربيّ الذي اتبعه النحاة للوصول إلى القاعدة، كما يسلط الضوء على الجانب الوظيفيّ، ويعدّ تفكيرا خارجا عن الصندوق.

واستهل الباحث الكتاب بأهميّة الحركات في الفصل بين العمد والفضلات وأظهر الدور الوظيفيّ، الذي تقدمه الحركات وأظهر أنّ الضّمة للعمد، أي: تكون على العمد في تركيب الجملة العربية، أي: تختص بالعمد (المبتدأ، الخبر، الفاعل)، وتلتصق بقية الحركات بالفضلات، والفصول الآتية توضح ما توجه إليه الباحث.

التفكير في الجملة الفعلية والاسمية

تعتمد الجملة العربية على المسند(المُحدّث عنه)، والمسند إليه(الموضوع)، والمسند في الجملة الاسميّة الخبر، أمّا في الجملة الفعلية فهو الفعل هذا من المنظور الوظيفيّ الذي تقوم به الجملة العربية، والبنية العميقة لنوعيها، إذ إنّ جملة(سمع الطبيب) تحاكي (الطبيب سمع)، والمسند والمسند إليه لا يتغيران.

ورتبة الفعل في الجملة الأولى(سمع) التقديم، ورتبة (الطبيب) في الجملة الثانية التقديم، والمبتدأ المعرفة قد يؤخر، والخبر النكرة قد يقّدم، وهنا يتجلى دور الجملة العربية في لغة الخطاب من الناحية الوظيفيّة، وانسجامها مع النظريات الحديثة، واستيفاء الجملة لكل ما يدور في فكر المنظّرين اللغويين.

والتفكير النحوي يرتبط بالقدرة الفكريّة الذهنيّة التي نَمت في فكر النحاة (القدرة التفكيريّة الذهنيّة) التي أدت إلى القاعدة النحوية، وهي نتاج النحاة، وكلّ عالم أسهم في جزئية ما، والنتيجة أدّت إلى توافر القواعد النحوية بعد سلوكها المنحنى الذهني في مجموع النحاة الذهنيّ الفكريّ، وهذا الكتاب سيعالج الطرق التي اتبعها النحاة للوصول إلى القاعدة النحوية؛ لذا اخترنا العنوان؛ ليكون موسوما بالإبداع والتميّز في التفكير النحويّ (حلّة جديدة)، وسنرّكز على بعض الجوانب المهمّة في هذا الموضوع، وتختلف رؤية الباحث المؤلف عن غيره من المؤلفين؛ لأنّه يحاول معرفة الأسس الفكرية التي اتبعها النحاة العرب للوصول إلى هذا الموروث الفكريّ الذي تقف الأقلام حائرة أمام نوابغ العرب في تفكيرهم وعمقه.

كانت النظرة العميقة للجملة العربية مبنية على فكرة المسند والمسند إليه، وفي الكتاب لسيبويه نجده يقول: هذا باب المسند والمسند إليه، وهما لا يغني واحد منهما عن الآخر. (سيبوية، د. ت: ١/ ٢٣).

وفكرة الفرع والأصل كان لها دور الرئيس في منحنى التفكير العربيّ، وترسيخ القاعدة النحوية بعد مرورها في المسار الذهنيّ الفكريّ، وعدّ النحاة الفرع والأصل لبنة يبنى عليها للوصول إلى القاعدة.

التفكير في الأصل
(أصل الجملة العربية فعلية أم اسمية)

(نقطة انطلاق الجملة العربية تبدأ من اليمين، وتتجه نحو اليسار، (الفعل+ فاعل)، وبناء الجملة الاسمية (مبتدأ وخبر)، وهذا هو الترتيب الفعلي، لتركيب الجملتين الفعلية والاسمية، والتفكير النحويّ في أصل الجملة، يبدأ من نقطة الانطلاق، وسنكشف الأسس التي بناء عليها تمّ تقديم الجملة الفعلية كأصل على الجملة الاسمية، ويمكن إجمالها بالآتية:

أولا: العامل:

يؤثر العامل، في تركيب الجملة العربية، وينعكس في الجانب الوظيفيّ، فالعامل يحدث تغييرا يقع على الحرف الأخير، وقد يكون بديلا عنه في مواضع أخرى كالعلامات الفرعية، فلو قلنا: جاء محمد، رأيت محمدا، مررت بمحمد، محمد طالب مجتهد، الاسم (محمد)، جاء مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، ومرفوعا على الترتيب، وكان العامل فيها على الترتيب: الفعل، الفعل، حرف الجرّ، الابتداء، ويمكن تقسيم العوامل إلى:

أولا- لفظية، منها: الفعل، الأسماء التي تنصب بشروط معينة، نحو: اسم الفاعل، النواصب، الجوازم، حروف الجرّ... الخ.

ثانيا: معنويّة، نحو: العامل في المبتدأ، وهو الإبتداء رفع الفعل المضارع؛ لأنّه لم يسبق بناصب أو جازم.

والعامل الحقيقي عند سيبويه المتكلم فهو الذي يرفع أو ينصب أو يجزم أو يجرّ. وبناء على وجود العامل ينشأ التأثير على الكلمات التي يقع عليها التأثير، وهذا هو المعمول.

والتأثير يكمن في الحركات الإعرابية التي ترتبط بالمعاني، فالإعراب فرع المعنى، وأخذت فكرة العامل قسطا من التفكير النحويّ، عند النحاة ونظرية العامل تناولها العلماء في كتب مفردة، ومن الأمثلة عليها: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، وتأخذنا فكرة العامل إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أنّ عامل المبتدأ معنويّ، ورافع الخبر المبتدأ، (السيوطي،١٩٩٢ :٢/ ٨)، وذهب الكوفيون أنّ المبتدأ والخبر يترافعان (ابن يعيش، د . ت: ١/ ١٦٤).

أمّا الجملة الفعلية فعاملها لفظيّ، وهو الفعل، والعامل اللفظيّ أقوى من المعنويّ، وقيل الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه (الأسترأبادي، ١٩٩٦ :٢/ ٧٠) ومن مظاهر التطابق بين الجملة الاسمية والفعلية أنّ عناصرهما (الفاعل، المبتدأ، الخبر) استحقت الرّفع باجماع علماء النحو، والرّفع أشرف الحركات؛ لأنّه يرتبط بالعمد.

ثانيا: الفاعل أصل والمبتدأ فرع عليه.

استحق الفاعل والمبتدأ علامة الرّفع باجماع النحاة (الأسترأبادي، ١٩٩٦ :٢/ ٧٠). (السيوطي، ١٩٩٢ :٣/٢)، واختيار هذه الحركة الضمة مؤشر إلى قوة الدلالات في الفاعل والمبتدأ، فهما من عمد الكلام، وأساس التفريق بين نوعي الجملة العربيّة، ونقطة القوة الفعلية للدلالات؛ لأنّ قوة العامل في الفاعل (أقوى) من قوة العامل في المبتدأ(أضعف). وقيل: " الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه ".(السيوطي، ١٩٩٢ :١/ ١٤٥).

ثالثا: تنوع عناصر الجملة:

تتعدد أقسام الكلم التي تشكل الجملة الاسميّة، ومن ذلك: اسم واسم، نحو: الطالب علي. واسم وفعل، نحو: محمد رسول الله. واسم وشبه جملة، نحو: محمد في المدينة.

أمّا الجملة الفعلية فتتشكل من: فعل واسم، نحو: جاء العالم. وثبات ترتيب الجملة (فعل، فاعل) له دلالات، وحق وجوب تقديم الفعل على الفاعل، وحق الفاعل التأخير عن الفعل، فالفعل لا يستغني عن الاسم الذي يليه، والفعل قوي بزمنه وحدثه.

ويدعم ما ذهبنا إليه من تقديم الجملة الفعلية على الاسمية، ما جاء في وجوه إعراب الاسم:" فالرّفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلاّ، أمّا المبتدأ وخبره، وخبر إنّ وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها واسم: (ما، ولا) المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل.

ويتضح أنّ الفاعل يكافئ المبتدأ موضعا، وعدّ النحاة الفعل أساس تمييز الجملة الفعلية من الاسمية، ويتسّم الموضع الحقيقي لعناصر جملة الفعلية بالثبات، وبالاعتماد على النقاط الآنّفة نخلص إلى أنّ الجملة الفعلية هي الأصل والاسمية فرع.

رابعا: حريّة حركة المفردات في الجملة الفعلية والاسمية.

التلازم اللفظي: فكرة التلازم تقوم على ارتباط عنصر، أو جزء مع جزء آخر، وعند ذكر الأول، يقفز إلى الذهن العنصر الثاني، فالمبتدأ يليه الخبر، والفعل يليه الفاعل، ويرتبط به؛ لذا يعدّ الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر من المتلازمات الثنائية.

وهذا التلازم يرتبط في الأصل في الرتبة الوظيفيّة، للكلمة، وهذا يرتبط بترتيبها، من حيث الموضع فالجملة الفعلية تتشكل من مسند ومسند إليه، والجملة الاسمية من مسند إليه ومسند، وهذا الترتيب الموضوعيّ جعل النحاة يقدمون ما يتقدم بوساطة المعيار الذهني الذي يبدأ بالمسند، وينتهي بالمسند إليه. وهذا المعيار لا يختل في الأصل، ولكنه قد يتغير في الجملة الاسميّة، والتغيير مؤشر لضعف، وقلة الثبات، وهاتان الصفتان يجب أن يتوافرا في الأصول، وهما يتوافرا في الجملة الفعليّة.

تبدأ حركة الكلمات في الجملتين من اليمين إلى لليسار، ويمكن تغير المواضع إذ تتقدم بعض الكلمات على بعض، وهذا يعني حرية حركة المبتدأ والخبر في الجملة الاسميّة، أمّا في الجملة الفعلية فلا يتقدم الفاعل على فعله، وإنْ تقدم الفاعل تخرج الجملة من دائرة الفعلية إلى الاسمية.

خامسا: التقديم والتأخير:

ترتيب الجملة العربية من اليمين إلى الشمال، مبتدأ وخبر في الجملة الاسمية، وهذا الترتيب قد ينحرف عن أصلة فيتأخر الخبر، كما في أسماء الصدارة. وفي حالة المبتدأ النكرة، عند عدم وجود مسوغ لتقديمه، نحو: في الصدق نجاة.

تحافظ الجملة الفعلية على رتبة عناصرها الوظيفيّة، ولو حرّكنا الفاعل إلى اليمين خطوة، لخرجت الجملة من فلك الفعلية إلى الجملة الاسمية، وهذا يشير إلى تحويل الفعلية إلى اسمية، ولا يجوز العكس، وهذا يدللّ على أنّ الأصول ثوابت في مواضعها، ومحافظة على رتبتها، نحو: ذهب محمد (فعل وفاعل)، ولو تقدم الاسم لأصبحت: محمد ذهب (مبتدأ وخبر).

سادسا: الحذف:

تتشكل الجملة الفعلية العربية، من المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام، ولا تتشكل بنية دون العمد (الفاعل، المبتدأ، الخبر).

وإذا تأملنا المسند إليه والمسند في الجملة الاسمية، نجد أنّ المبتدأ قد يحذف جوازا، نحو: أين أحمد؟ مسافر: (خبر لمبتدأ محذوف)، وقد يحذف وجوبا، نحو: من في الجامعة؟ (محمد) (مبتدأ مرفوع)، وقد يحذف وجوبا، نحو: لولا الشمس لمات الإنسان. الشمس (مبتدأ وخبره محذوف وجوبا تقدير موجودة).

والحذف لا يتم إلاّ بدليل، يدل علية السياق، ولكن الحذف اللفظي مُنجز وحاصل، وهذا لا يكون في الجملة الفعلية، فقوامها، الفعل والفاعل، ولا يحذف الفاعل، والجانب المعياري يحدد لكل فعل فاعل، وأوجد النحاة مخرجا لما جاء على غير المعيار الفكريّ، ومن أمثلة ذلك: ما جاء في لغة (أكلوني البراغيث)، إذ أعربت كلمة (البراغيث) (بدل من الواو)، وهذا يظهر أصالة المعيار، وعدم تعدد الفواعل، أي: لا يوجد فاعلان، لفعل واحد، وهذه الفكرة غير واردة في المبتدأ والخبر فظاهرة التعدد في المبتدأ والخبر ممكنة.

وظيفة التفكير النحوي في التذكير والتأنيث

شاع في العربية ثنائية الأقسام، وهي من صميم الفكر العربيّ الأصيل، فهناك ثنائية: التنكيروالتعريف، المذكر والمؤنث، والمبتدأ والخبر، والمضاف والمضاف إليه، وهذة الثنائيات متلازمة بحيث إذا ما ذكرت الأولى خطرت بذهنك الثانية، وقد يربط الثنائيات ورابطة ما، كرابطة: التقابلية أو الضديّة وغيرها.

التفكير في ثنائية التأنيث والتذكير من الأمور التي شغلت النحاة، والمذكر هو الاسم الذي استغنى عن علامة لتدل عليه، والمؤنث اسم يحتاج إلى علامة تأنيث تدل عليه (ابن عقيل، ١٩٨٦ ١٩٨٠ :٤/ ٩١) والمؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظا أو تقديرا (، ابن أيوب، ٢٠٠٠ :١/ ٣٠٧). وهذا يدلل على أنّ المذكر (هو الأصل) وفيه جميع الأشياء، ولا يحتاج إلى ما يفرقه (النجار، د. ت:٤/ ١٤٥)، وعلامات التأنيث مقيسة، نحو: الألف الممدودة، والمكسورة، والتاء، وهناك علامات غير مقيسة، وهي الأسماء التي لم يكن فيها علامة التأنيث لفظا، ومنها لفظ السماء(عبد التواب، ١٩٩٦: ٦٥).

وعلامات التأنيث قد لا تساعد المرء، في التفريق بين المذكر والمؤنث في جميع الأسماء فتدخل أحيانا في أسماء المذكر، نحو: معاوية، حمزة، أسامة، وقد يطلق على الرجل (جَدْوى) على صيغة(فَعْلى)، والألف ليست للتأنيث، ويستدل من ذلك أنّ علامات التأنيث قد لا تكون كافية، للتفريق بين المذكر والمؤنث، ويساعد في التفريق بينهما السياق والبنية والأصل. ووضع العرب ألفاظا تختص بالإناث، مثل: حائض، حامل، والوصف يدل على المؤنث. والمصادر لا تؤنث، ولا تثنى، ولا تجمع، وأصل الوضع، يدل على التذكير والتأنيث، ومن الأمثلة على ما يدل على المذكر والمؤنث: قتيل، جريح، صبور، شكور، مِعطار (هوانج، ٢٠١٦: ٤٩ - ٥٠).

ورجّح عمايرة في كتابه (دراسات لغوية مقارنة) أنّ المؤنث كان يعامل لغويا بما يعامل به المذكر (عمايرة، ٢٠٠٣ :٣٠). ويستدل من السابق أنّ العلامات التي تساوى فيها المذكر والمؤنث خلت من علامات التأنيث، ويلاحظ استحواذ المذكر على بعض علامات التأنيث، وكأنّ القاعدة تشير إلى قوة المذكر مقارنة مع المؤنث.

كيف فكر العلماء بعلامة التأنيث

اعتمد النحاة على فكرة الأصل والفرع، ولما كان المذكر أصلا، والمؤنث فرع عليه، لم يحتج المذكر إلى علامة؛ لأنّه يفهم من الإطلاق، والمؤنث ثان؛ لذا، يحتاج إلى علامة تميّزة عن المذكر، والدليل على أنّ المذكر أصل أنّه يفتقر إلى علامة التأنيث. (الزمخشري، ٢٠٠١ :٣/ ٥٣).

ولو وضعوا لكل مؤنثر لفظ غير لفظ المذكر، نحو: عَير، وأتأنّ (أنّثى الحمار)، لكثرت الألفاظ، وطال الأمر فاختصروا، وأتوا بعلامة التأنيث. (النحاس، ٢٠٠٤: ٥٩٦).

ونخلص إلى أنّ علامة التأنيث استقر عليها العربيّ؛ لأنّ المؤنث فرع من المذكر، ولأنّ علامة التأنيث اختصرت كثيرا من الألفاظ، وهذا تعبير عن ميل اللغة الى الإقتصاد اللغويّ الذي تمثل في علامات التأنيث التي تضاف إلى المذكر، لتنقله إلى المؤنث، نحو: طالب: طالبة. عالم: عالمة.

التنكير والتعريف

التنكير لغة: من نكر، أصل يدل على خلاف المعرفة، ونكر الشيء: لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه (ابن فارس، د. ت:٥/ ٤٧٦). أمّا اصطلاحا هو ما وضع لشيء لا بعينه (الجرجاني ١٤٠٥: ٢٠).

المعرفة لغة: الإعلام والإنشاد وهو ضد التنكير (الزبيدي، د.ت: ٢٤ / ١٤٧). أمّا اصطلاحا: فهي كل اسم خصّ واحدا بعينه من جنسه".(الكفوي، ١٩٩٨ :٨٢٤)

والمعرفة ما دلّ على شيء بعينه، والنكرة ما دلّ على شيء لا بعينه (الرفاعي، ١٩٨٠: ١٤٣). وأقسام المعرفة خمسة: الضمير وهو أعرفها، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، والاسم الموصول، ثم الاسم المعرف، بالألف واللام ثم المضاف إلى واحد منها: إضافة معنوية وأخرى لفظية. وتبين أنّ للتعريف مقامات تختلف باختلاف كل نوع من أنواع التعريف (القطان، ٢٠٠٠: ٢٠٢) ولكل منهما (التعريف والتنكير) مقام لا يليق بالآخر.

التفكير في التنكير والتعريف

عدّ النحاة التمييز بين المذكر والمؤنث تمييزا بين المعاني، وهو يضاهي تمييز علامات الإعراب وجاء في أقوالهم:" اعلم أنّ من تمام معرفة النحو، والإعراب معرفة المذكر والمؤنث؛ لأنّ من ذكر مؤنثا أو أنّث مذكرا، كان العيب لازما له كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا".(الأنباري، ١٩٨١ :١/ ٥١) واجتهد النحاة في إغناءالفكر العربي، وأشار بعضهم إلى إمكانيّة دلالة الكلمة النكرة على المعرفة، نحو: سيحاسبك اللة في يوم عظيم، فيوم عظيم نكر في اللفظ، معرفة في المعنى(يوم القيامة)، ودل على ذلك الوصف بالعظيم فهو نكرة مخصوصة.

والنكرة أخف من المعرفة، وهي أشدّ تمكنا لأنها الأول، والمعرفة بعدها وطارئة عليها، والنكرة، هي الأصل والتعريف حادث؛ لأنّ الأسم في أول أمره مبهم في جنسة، أي: التنكير هو الأصل في الأسماء، والتعريف فرع فيها.

إنّ فكرة التمييز بين المذكر والمؤنث، قائمة على الأصل والفرع، والأخف والأثقل، من هنا اتفق العلماء على أنّ النكرة هي الأصل، وتفرعت عنها المعرفة.

ويبدو أنّ التفكير في المذكر والمؤنث، والتعريف والتنكير قائم على فكرة، الزيادة والأصل ما لم يكن يحمل الزيادة التي تميزه عن غيره.

الإعراب والبناء

الإعراب هو اختلاف حركة أواخر الكلمة يجلبه العامل (ابن هشام، ١٩٥٧: ١/ ٤٥). والبناء: لزوم آخر الكلمة حركة واحدة في مختلف المواقع العربية. واتّفق النحاة على أنّ الأصل في الأسماء الإعراب (العكبري، ١٩٩٥: ١/ ٥٥).

وعدّ النحاة أنّ الإعراب أصل والبناء فرع عليه (الأزهري ٢٠٠٠: ١/ ٤١). وقدّمت المعرب لأنة الأصل، وأخرت المبني لأنه الفرع.

والإعراب حالات أربع: الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجّزم. وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاث أقسام: قسم يشترك فية الأسماء والأفعال، وهو الرّفع والنّصب، وقسم يختص بالأسماء، وهو الجرّ، وقسم يختصّ بالأفعال وهو جزم. وهذه الأربعة تدل على علامات أصلية، وأخرى فرعية (ابن هشام، ١٩٥٧: ٤٥).

يتعلق المعرب بتغيير آخره، نحو: رأيت زيدا، جاء زيد، سلمت على زيد. أمّا المبني فهو أربعة أقسام: مبني على الكسر، ومبني على الفتح، ومبني على الضم، ومبني على السكون، (ابن هشام، ١٩٥٧: ١٣).

ويبدو أنّ المفكرين قدّموا الإعراب، وعدوه الأصل، والمبني فرع عليه.

قائمة المصادر والمراجع

الأزهري، خالد.(٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسم عيون السود، ط١، لبنان: دار الكتب العلميه.

الأسترأبادي.(١٩٩٦). شرح الرضي على الكافية، تحقيق:، يوسف حسن عمر، ط٢، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس.

الأنباري.(١٩٨١). المذكر والمؤنث، ط١، مصر: مطابع الأهرام التجارية.

– ابن أيوب، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه.(٢٠٠٠). الكناش في فني النحو والصرف. دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

– أبو البركات، كمال الدين الأنباري .(١٩٩٦. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، التحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، ط٢، مصر: مكتبة الخانجي.

– الجرجاني.(١٤٠٥). التعريفات، تحقيق: ابراهيم الأبياري، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي.

– الرفاعي، أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي.(١٩٨٠). أساليب بلاغية، الفصاحة - البلاغة – المعاني، ط ١، الكويت: وكالة المطبوعات.

– الزبيدي محمد مرتضى الحسيني.(د.ت). تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار فرّاج، د. ط، مطبعة حكومة الكويت.

– السيوطي.(١٩٩٢). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة.

– ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. (١٩٨٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط ٢٠، القاهرة: دار التراث، و دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.

- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني.(١٩٩٨). الكليات، ط٢، مؤسسة الرسالة.

- العكبري، أبو البقاء.(١٩٩٥). اللباب في علل البناء والاعراب، تحقيق: غازي طليمات،ط١، دمشق: صار الفكر.

- العُكبَري. (١٩٨٦). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- عمايره، إسماعيل أحمد.(٢٠٠٣). دراسات لغوية مقارنة، ط١، عمان: دار وائل.

- ابن فارس، أحمد.(د. ت). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر.

- القطان، منّاع.(٢٠٠٠).: مباحث في علوم القرآن، ط ٣، مكتبة المعارف.

- النجار، محمد عبد العزيز.(١٩٩٩). ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو: «صفوة الكلام على توضيح ابن هشام«، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- ابن النحاس، محمد ابن إبراهيم.(٢٠٠٤). التعليقه على المقرب شرح العلاقة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة،د. ط، عمان: وزاره الثقافه.

- هوانج، تشي تشي. (٢٠١٦). المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة. ط١، عمان، أروقة للدراسات والنشر.

- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش. (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري، ط١، لبنان: دار الكتب العلمية.

الفصل الثاني
التفكير في الحركات

المقدمة

الإبداع في اختيار الحركات

وتفتخر الأمم بانجازاتها الحضارية وارثها الذي قامت عليه، ونحن العرب نتكئ على موروث دينيّ لغويّ غير مسبوق، وللأسف أخذت الأمم تقلل من شأننا، ووقفنا وكأننا لا إرث لنا، ويكفي لنا هذا الدين المرقوم بلغتنا العربية.

إنّ التسلسل المنطقيّ والتفكير النحويّ الذي بنيت عليه لغتنا ترك النظريات الحديثة وراءه، فالنداءات المتكررة للتخلص من العربيّة وحركاتها الإعرابيّة لم تستطع النيل من لغتنا.

إن العامل النحويّ وما ينتج عنه من حركات تقع على أواخر الكلم، تؤدي دوراً مهما في المعاني، ونسيج الجملة العربية، ويكشف عن منهج علمي يجمع بين الحركات والكلمات لتنتظم في الجملة العربية، وتكشف الحركات عن ترتيب المفردات في الجملة العربية، والجانب الوظيفي النحويّ لها.

بدأ التفكير في الحركات عند دخول مظاهر اللحن في العربية بعد دخول العجم (غير العرب) في الإسلام، واختلاط الألسن ظهرت مظاهر اللحن اللغويّ، وقام أبو الأسود الدؤلي بعمل كتاب يُقوّمُ به ما فسد من الكلام، وبوضع علامات، تدلل على الحركات فرأى أنْ يبدأ بإعراب القرآن، وأحضر صبغا يخالف لون المداد، وقال لمن يمسك المصحف، إذا فتحت فاي فاجعل نقطة فوق الحرف، وإذا كسرت فاي فاجعل نقطة تحت الحرف، وإذا ضممت فاجعل نقطة أمام الحرف، وإذا اتبعت شيئا من هذه الحركات غنة يعني تنوينا فاجعل نقطتين (الداني، ١٤٠٧: ١٢٩).

وجعلت الحركات المشبعات نقطة مدورة على هيئة واحدة وصورة متقنة، ولم يجعل الفتحة ألفا، والكسرة ياء، والضمة واوا صغرى. (الداني، ١٤٠٧ :٤٢)

وتبحث الدراسة في عمد الكلام، ودور الحركات في تقسيم الكلمات إلى: عمدة وفضلات وما ينتج عن دلالات وترتيب يدلل على أهمية التقديم والتأخير.

وتتطرق الدراسة إلى الحركات الإعرابيّة، والجانب الوظيفيّ، ودور الحركات في تحديد رتَب المفردات في التقديم والتأخير، وتقسيم الإعراب عند السيوطي، ورأيه في الأصل والفرع في أنواع الجمل، والحركات الإعرابية.

ويتضّح أهمية التفكير النحويّ عند السيوطي بشكل خاص والعلماء بشكل عام، وتظهر نتائج الدراسة عمق فكر العربيّ في ترابط العناصر اللغوية في العربية لتمهد الطريق إلى الوصول إلى المعاني.

كثر الهمز واللمز على لغتنا العربية، وتعاقب أناس كثر على طعن اللغة في عقر دارها، وظهرت بعض الأصوات النشاز من أبناء جلدتنا تشكي ضعف العربية وصعوبتها وتعقيد حركاتها، وجاءت هذه الدراسة لتوضح أهمية عناصر منظومة الفكر العربيّ المتجذّر في بنائها التركيبيّ، وتبرز دور الحركات وأهميتها في الجانب الوظيفي، وترتيب الكلمات وفق نسيج الجملة العربية، وتقسيم الجمل إلى عمد وفضلات. واستقى الباحث جزءاً من تفكير النحاة؛ ليكون أنموذجاً على إبداع المفكرين العرب في إظهار مكامن لغتهم وأسرارها.

تنصب الدراسة على توضيح أهمية الحركات الإعرابية؛ في تحديد المعاني، والدور الوظيفي في تسليط الضوء على الجانب الدلالي، وإظهار جزء من التفكير العربي في صياغة اللغة، وتوضيح بعض العناصر التي لها دور في صياغة اللغة وتركيبها وترتيبها ودلالاتها، والسيوطي نموذجاً من النماذج التي تعمّقت في ذلك، فاتكأت الدراسة على كتابه.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي اهتم بالنصوص الموروثة عند العلماء القدامى، وتتبع الظواهر في النصوص.

ويمكن الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما الدور الوظيفي للحركات الإعرابية؟

كيف وظّف السيوطي الحركات في تقسيم الكلام إلى عمد وفضلات؟

ما العوامل التي تؤدي دوراً في الدلالات؟

ما الأصل والفرع في الحركات والجملة العربية؟

ما أهمية الحركات في التفكير النحويّ؟

تجليات التفكير النحويّ في الحركات الإعرابيّة وأثرها في تقسيم العمد والفضلات

المبحث الأول: الحركات الإعرابية

المطلب الأول: تعريف الحركة لغة واصطلاحا

الحركة لغة:

جاء في اللسان(حَرَكَ): " حَرُك يَحْرُكُ حَرَكةً، وحركتهُ فتحرّك"(ابن منظور ، مادة حرك). والحركة: "هي انتقال الجسم من هيئة ووضعية إلى أخرى على سبيل التدريج كما إذا كان للجسم حركة "(نكري، (٢٠٠٠): ٢/ ٤٨). وحَرُك الشيء: تحرك وخرج عن سكونه، وحرّك الكلمة: ضبطها بالشكل بوضع الحركات على حروفها (عمر ،(٢٠٠٨): ٢/ ٤٧٩).

ويرى الباحث أنّ المتحرك هو نقيض الساكن على عكس الساكن فالسكون يعني الثبات، وهذا التعريف يرتبط بحركة الأجسام.

الحركة اصطلاحا:

مظهر إعرابيّ تحدثه العوامل المعنويّة أو اللفظيّة فتجلب للكلمات الداخلة عليها إحدى الحركات الثلاث: الضمة أو الفتحة أو الكسرة، وكل منها تمثل حالة إعرابيّة: فالضّمة تمثل الرّفع، والفتحة تمثل النّصب والجرّ في الاسم الممنوع من الصرف، والكسرة تمثل الجرّ والنّصب في جمع المؤنث السالم(اللبدي،(١٩٨٥):٦٣). ويمكن تعريفها على أنّها ما يدخل على الحرف نتيجة العوامل الداخلة على الكلمات. ويقع

التحرّك في حالات ثلاث وهي: الضم والفتح والكسر، ويعتبر الضم أعلى هذه الحركات وأشرفها(اللبدي ،(١٩٨٥):٦٣).

ونخلص إلى أنّ الحركة ضد السكون، وتنتج بفعل تأثير العوامل. والإعراب يعني الإبانة والإفصاح والإيضاح؛ لذا فالحركة الإعرابيّة هي النتيجة الناتجة عن هذا التأثير، ودليل على المعنى المفصح عنه، والحركة التي تظهر على آخر الكلمة تتغير بتغير العوامل، وتدل على موقعها ورتبتها من التركيب الذي جاءت فيه(عبادة ، (٢٠١١): ١١٣).

ويبدو لي تقاربا في المعنيين اللغويّ والاصطلاحيّ ، وكلاهما يعني الحركة بعد سكون.

والإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا، والاسم المعرب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركةٍ أو بحرف(الزمخشري ، (١٩٩٣):٣٣). وتتجمّل هذه الكلمات بالحركات الإعرابيّة التي تضيف حلاوة، فجاء في قولهم: "النحو في الكلام، كالملح في الطعام، إذ المعنى أنّ الكلام لا يستقيم، ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد، إلّا بمراعاة أحكام النحو فيه، من الإعراب والترتيب الخاصّ، كما لا يجدي الطعام، ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه، وهي التغذية، ما لم يصلح بالملح"(الجرجاني،(٢٠٠١):٥٨).

وسمّي الإعراب؛ لأنه يعني الإبانة والوضوح، وجاء هذا المعنى في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " الثَّيِّبُ تُعربُ *عن* نفسِها"(الأصفهانى،(د. ت):١/٥٥٧). وقيل الإعراب حدّه اختلاف أواخر الكلم بإختلاف العوامل لفظاً وتقديراً (الأنباري، (د.ت):١٨-١٩).

المطلب الثاني: الدور الدلالي والوظيفي لحركات الإعراب

أولا: الدلالة لغة واصطلاحا:

لغة: الدليل ما يستدل به وهو بفتح الدال وضمّها وكسرها(ابن منظور: لسان العرب،مادة دلل). والدِلالة الإرشاد وتجمع إلى أدِلَّة وأدلاء(الوسيط، مادة دلل).

اصطلاحاً: كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول هو الدال، والشيء الثاني هو المدلول (الجرجاني، (١٩٨٣):١٠٤).

ثانيا: أهمية الحركات الإعرابيّة في المعنى:

ويتضح من المعنيين أنّ هناك علاقة تجمعهما وهي الإرشاد، والنظر في الحركات الإعرابيّة يُظهر الأثر الكبير في توضيح المعاني، وهي التي توضح الفرق بين المعاني الملتبسة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها مع بعض، فلو قلت: ما أحسنَ زيداًا، لكنت متعجبا، ولو قلت: ما أحسن زيدٌ. لكنت نافياً، ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ؟، لكنت مستفهما، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس الأمر بين الاستفهام والتعجب والنفي (الأنباري،(د. ت):٢٤-٢٥). وهذا يرتبط بالوظيفة الرئيسة لحركات الإعراب وهي الإبانة عن المعاني، وجيء بالإعراب ليفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني فأنت بحاجة إلى الإعراب، ليدل على تلك الدلالة (الزمخشري، (١٩٩٣): ١/ ٨٤).

إنّ وضع الحركات الإعرابيّة أو علامات الإعراب، يعدّ تصرفا يدلّ على عبقريّة العلماء العرب الذين أخرجوها إلى العلانية الواضحة؛ لتريح الإنسان في الكتابة والقراءة والفهم والاستيعاب والنطق والسمع، أي تقع الإفادة على يدّ الإنسان وبصره ونفسه وعقله، وبذلك أحسنوا العمل، فالحركات الإعرابيّة معجزة من معجزات التفكير العقليّ (الحدّاد، (٢٠١٨): ٤٤٣). فهي تظهر المعاني: " جعلت حركات الإعراب في الأسماء تنبئ عن المعاني" (الزجاجي، (د. ت):٦٩).

ولو أخذنا المثال التالي خالياً من الإعراب في كلمة(رأسها) لاختلط الأمر علينا: "أكلت السمكة حتى رأسها: (بنصبها ورفعها وجرها) فالنصب: حتى أكلتُ رأسها، والرفع حتى بقي رأسُها، والجرّ حتى وصلت إلى رأسها (الفراهيدي،(١٩٩٥):٢٠٤-٢٠٥). فالإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: " ضرب أخوك أخانا" " وجهُك وجهُ حرّ"، و" وجهُك وجهٌ حرٌّ" (ابن فارس، (١٩٩٧):٣٥).فإنك تلاحظ أهميّة الحركة الإعرابيّة في تجلية المعنى.

ولأهمية الإعراب في توضيح المعاني، وفكّ المجهول من المعاني حثّ الرسول - عليه السلام - على إعراب القرآن، إذ قال: " أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه".

وإن العلوم الجليلة خُصّت بها العرب الأعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل عن مفعول، ولا مضاف من منصوب (ابن فارس، (١٩٩٧):٤٣).

إنّ اختلاف الحركة مع الاتّفاق في الحروف الأصلية يؤدي إلى اختلاف جزئي في المعنى، وذلك كالاختلاف بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول (المبارك،(١٧٩): ١٨١).

تتجلى وظيفة الإعراب في توضيح المعاني، التي تختلف باختلاف الحركات الإعرابية؛ لأن لكل حركة وظيفة مختلفة تؤديها داخل تركيب الجملة، ويميز الإعراب العربية عن باقي اللغات "الذي جعله الله لها وشيا لكلامها، وحليا لنظامها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل، أن يكون كل واحد منهما إلا بالإعراب(الدينوري، (د. ت):١٨). ولو أن قائلا قال: لو أن قائلا قال : هذا قاتل أخي (بالتنوين، وقال آخر) :هذا قاتل أخي (بالإضافة) لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قتله(السامرائي،(٢٠٠٠) : ١٧٢/٣).

وبعض العلماء المحدثين،مثل: إبراهيم أنيس يرى أن الحركات الإعرابية ليس لها دور في المعنى " فليست حركات الإعراب في رأيي عنصرا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعنى كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبنى أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا،

أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا" (أنيس،(١٩٧٥):٢٤٢). ويبرر وجود الحركات لوصل الكلام.

ويبدو لي أن الاختلاف في الحركات يؤدي إلى اختلاف في المعاني، والحركات دليل واضح على المعاني، وهي تكشف الدلالات، وتنبئ بالعمق الدلالي للتراكيب مجتمعة.

فالإعراب ليس زخرفاً يزين به الكلام، وإنما هو عنصر أساسيّ في بنائه إذا حذف منه سقط جزء من المعنى، وضاع كثير من الفروق بين تعابير يختلف معناها باختلاف الإعراب وحده (المبارك،(١٧٩): ٢٤١).

ومن الملحظ أنّ الحركات الإعرابيّة تعد قبساً تنير العقل لمعرفة المعاني، وهو معيار دقيق لمعرفة الصحيح من السقيم، والأصوات العربية المتشابهة في التركيب لا تفصل المعاني إلّا الحركات. فلو قلنا (محمد) و(سليم) فمحمد وسليم ليس فيهما معنى الفاعلية والمفعولية، قبل أن يدخلا في التركيب، فإن دخلا في التركيب، أوجب علينا وضع العلامات التي تحدث المعاني، فلو قلنا: (قابل محمد سليما)، فإن الارتباط الجديد في التركيب يظهر أن (محمداً) هو الفاعل، وأنّ (سليما) هو المفعول به؛ ولذا يقتضي التركيب وضع العلامات الإعرابية.

المطلب الثالث:

أثر الحركات في التقديم والتأخير (التركيب والوظيفي)

التقديم والتأخير

تجدر الاشارة هنا أن قضية التقديم والتأخير ترتبط ارتباطاً وثيقاً في عُمد الجملة العربية، أي: الجملة الفعلية والجملة الاسميّة، ورتبة الفاعل محفوظة بعد الفعل، ولو تقدم الفاعل على فعله لاختل بناء الجملة الفعلية، وتحولت الجملة الفعليّة إلى الاسميّة، من هنا كان موقع الفعل ثابتا في موضعه، ولا تبديل لمواقع الكلم، أمّا الجملة الاسميّة فالتقديم يحصل مع الاحتفاظ بوظيفته، ويتقدم الخبر على المبتدأ، وقد يحذف أحدهما.

ويتطلب التقديم والتأخير الحفاظ على الجانب الوظيفي للكلمة، وهذا لا يتأتى الاّ بوضع العلامة الإعرابية؛ لأنّ الإعراب يعني: أن يعرب المتكلم عمّا في نفسه، ويبيّنه ويوضّحه، ويكشف اللَّبس، والواضع كلامه على المجازفة في التقديم والتأخير زائل عن الإعراب، زائغٌ عن الصواب متعرض للتلبيس والتعمية (الجرجاني، (٢٠٠١):٥٩).

ويظل للحركة الدور الأكبر في أهمية الجانب الوظيفي، وتأخذ المفردات حركاتها تبعا لقيمتها الوظيفية في تركيب الجملة في العربية، فالضمة مخصصة للعُمد ومن في مرتبتها، وتتدرج الحركات تبعاً لارتباطها في معاني المفردات التي ترسمها دلالات الجمل. وقيل: وقُدّم الرفع لأنّ الكلام لا يُستغنى عنه، وغيره قد يُستغنى عنه، وقدّمه مع النصب؛ لاشتراك الاسم والفعل فيهما، فبدأ بالمشترك، وقدّم الجرّ لاختصاصه بما هو أصل، وهو الاسم، وأخرّ الجزم لاختصاصه بما هو فرع، وهو الفعل(الجرجاني، (٢٠٠١):٥٩).

ولم يكن تقديم الخبر محافظا على رتبته أي وصفه الوظيفي، فعند انتقاله قد ينتقل من إعراب إلى آخر، ولا يكون ذلك إلا إذا كان الخبر يصح أن يقع مبتدأ، وذلك أن يكون معرفة أو لفظا مشتقا معتمدا على استفهام أو نفي (ابن عقيل،(د.ت): ١٩٨/١). وبذلك

يحقق فائدة الكلام، وهذا الأمر كان خلافا أو سببا في خلاف، وخاصة إذا كان المقدم مشتقاً، نحو (المنطلق زيد)، فيعرب المشتق مبتدأ، ونعربه خبراً (ابن بعيش،(د.ت): ٩٩/١). وقولك (المنطلق زيد) أقوى من قولك (زيد المنطلق)، ذلك أنّ المنطلق فيها أقوى وأعمّ، إذ الألف والام فيها لاستغراق الجنس(ضيف،(١٩٦٥): ١٧٧).

ويبدو لي أنّ حركات الإعراب سرّ من أسرار العربيّة، جاءت لترفع من شأن العربيّة، وتقلل من جهد المتلقي للتميز بين المرفوعات وغيرها، فالرفع يدل على رفعة الدّلالة، وأصالة المفردة في التركيب، فالرّفع لا يتأتى إلاّ للعمد وما جاء في مستواها." فالرفع علم الفاعلية، والفاعل ليس إلاّ، وأمّا المبتدأ وخبر، وخبر (إنّ)

وأخواتها و"لا " التي لنفي الجنس، واسم (كان) وأخواتها، واسم (ما) المتشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه"(الزمخشري، (١٩٩٣): ٣٧). أمّا التقديم والتأخير في أقوال علماء البيان فجاء على ضربين:

الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أخر المقدّم أو قدّم المؤخّر لتغير المعنى.

الثاني: يختص بدرجة التقدّم في الذكر، لاختصاصه بما يوجب له ذلك، ولو أخّر لما تغيّر

المعنى. والضرب الأول ينقسم إلى قسمين: أحدهما: يكون التقديم فيه هو الأبلغ، والآخر يكون

التأخير فيه هو الأبلغ. ويكون الأول بتقديم المفعول على الفعل، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل. نحو: زيداً ضربت، أو: زيدٌ قائمٌ. وقائم زيد، وقيل: التقديم للاختصاص أو مراعاة نظم الكلام (ابن الأثير الجزريّ، (١٩٩٨): ٢٠/٢-٢١). وهذا يأخذنا إلى الرتبة الحقيقيّة في اختيار موقع الكلمة، فالتقديم لحكمة لغويّة وبلاغيّة، والأصل رتبة المبتدأ قبل الخبر، ورتبة الفاعل قبل رتبة المفعول به، ورتبة المفعول الأول قبل الثاني، والرتبة قرينة لفظيّة وعلاقة بين جزأين من أجزاء السياق يدل موقع كلّ واحد منهما من الآخر على معناه (حسان. (١٩٩٤): ٢٠٩). والعرب تبتدئ بذكر الشيء المقدَّم(الثعالبي. (٢٠٠٠): ٣٥٥).نحو:

"مالك يوم الدين،، إياك نعبد وإياك نستعين " (الفاتحة: ٣-٤). جاءت لمراعاة النظم السجعي في (الدين، ونستعين)، وتقديم المفعول (اياك) على الفعل (نعبد)، و(نستعين) هو حصر العبادة والاستعانة في الله، فأمرنا الله ألاّ نعبد غيره (المرسي والمصري،(٢٠٠٧):١٠١).

وقد يحدد الجانب الوظيفي للمفردة ترجيح إعراب على إعراب آخر لدلالة السياق: فالإعراب فرع المعنى(الجرجاني، (١٩٨٢): ٢/٢٧٣-٢٧٤). ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: " وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ، وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ " (النساء: ١٢٧). ذهب المعرّبون في قوله تعالى: "وما يتلى عليكم في الكتاب" إلى وجوه عدة: الأول: (وما يتلى) مبتدأ، والخبر محذوف، يقدّر من السياق وهو يفتيكم، أي: والمتلو عليكم من الله يتلوكم، الثاني مبتدأ. والخبر (في الكتاب) والمراد في الكتاب (اللوح المحفوظ). الثالث: أن تكون الجملة في محل جرّ على القسم المنبئ على تعظيم المقسم به، وكأنّه قيل: "قل الله يفتيكم فيهنّ".

والوجه الأول يؤخذ به لموافقة السياق، والثاني والثالث يردهما السياق؛ لأن الآية تحدثت عن أحكام اليتامى والنساء لا الحديث عن تعظيم القرآن(محمود، (٢٠٠٨):٢٠٧-٢٠٨).

والتوجيه النحوي لا يتعارض مع الإعراب فرع المعنى، ولو افترضنا توجيه الإعراب على ضوء المعنى لوجد لزاماً، أن نقول في كل مرة: كلاّ، ليس هذا ما عنيت، وقد لا يقع المختلفون على ما عني المتكلم أو قصد بجملته، فإن كانت جملته مُلتَّبسةً عيب ذلك عليه، وعُدَّ من غير الفصحاء ولا البلغاء(عمايرة، (٢٠٠٤):١٨٥).

ويسقط ابن مضاء العلل من النحو، ويمّثل بسؤال السائل عن (زيد) مع قولنا: (قام زيد). لمَ رفع؟ لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فنقول لِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت به العرب، وثبت ذلك بالكلام المتواتر(القرطبي، (١٩٤٧): ١٥١). وقيل لم نُصب المفعول ورفع الفاعل، ولِمَ لم يُنصب الفاعل ويُرفع المفعول، قلنا: لأنّ الفاعل قليل، لأنّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل، الذي هو الرفع، وأعطي الأخفّ الذي هو النصب للمفعول(القرطبي، (١٩٤٧):١٥١- ١٥٢).

والحركات يتحكم بها المتّكلم، فهو الذي يرسم هندسة تركيب الجمل، وأنّ البحث عن دلالة الألفاظ، ومعرفة قوانين اللغات، وسننها، وتبدّلها، وتطورها يعين على فهم اللغة فهما عميقاً (المبارك،(١٧٩): ١٦٣).

إنّ الباحث عن المعاني النحويّة يجدها وراء الحركات، وعند ظهور الحركات تتجلّى المعاني، فالإعراب عرض للكلام لمعنى يدل عليه(الزجاجي، (د.ت) :٦٧). ورافع الفاعل ما أسند إليه (الأندلسي، (١٩٩٠): ١٠٧/٢).

وخلاصة الأمر الحركات الإعرابيّة تفرّق المعاني الملتبسة، وتبين لنا المعاني النحويّة وبها نزيل آللبس. ومما جاء في الموروث الحضاري قول عتبان الحروري (ابن كثير،(١٩٨٨): ٢٧/٩):

فإن يك منكم كان مروانُ وابنُهوعمرو ومنكم هاشمٌ وحبيبُ

فمنا حصينٌ والبطينُ وقعنبٌ ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ

ولما بلغ الشعر هشاماً، وظفر بقائله، قال أنت القائل: ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ، فقال: لم أقل كذا، وإنّما قلت: ومنا أميرَ المؤمنين شبيبُ (أبو الإصبع المصري، (١٩٩٣): ٢٤٩/٢).

المبحث الثاني: التفكير النحوي

المطلب الأول: حركات الإعراب

أولا: تقسيم حركات الإعراب

يقّسم السيوطي حركات الإعراب إلى إعراب وبناء وحكاية وإتباع ونقل وتخلص من سكونين وقيل حركة المضاف للياء.

والحركات عنده سبع: حركة إعراب وحركة بناء وحركة حكاية، نحو: مَن زيدٌ، مَن زيداً، مَن زيدٍ، وحركة اتباع كقراءة الحمدِ للهِ (السيوطي، (١٩٩٨):٧٢/١). بكسر الدال، وحركة نقل نحو: "قد أفلح" (المؤمنون: ١). وحركة التخلص من سكونين، نحو: " لمَ يكنِ الذين" (البينه: ١). وحركة المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: غلامي(السيوطي، (١٩٩٨):٧٢/١).

واختلف في حركات البناء والإعراب، أيهما أصل؟ فقيل: حركات الإعراب لأنّها لعامل، وقيل: حركات البناء لأنّها لازمة، ولكنّ السيوطيّ رجّح أنّ حركات الإعراب فقط أصل، لأنّ الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون، والحركة طارئة. وأضاف أنّ الخلاف لفظيّ، ويطلق على حركات الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، والجَزم، وعلى حركات البناء: الضم، والفتح، والكسر، والوقف(السيوطي، (١٩٩٨):٧٣/١). وهذا بتوافق مع جمهور النحاة على أن الأصل في الأسماء هو الإعراب (العكبري أبو البقاء،(١٩٩٥): ٥٥/١). إذ ذهب البصريون أنّ الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال(ابن عقيل.(١٩٨٥):٣٧/١).وقُدّم المعرب لأنه أصل وأخر المبني لأنه فرع (ابن هشام .(١٩٥٧):١٣).

وقال السيوطي أن الأصل في البناء السكون كالأمر، والفتح للماضي، فالكسر، فالضم، وعلّل الأصل في البناء السكون لأنّه أخفّ، فلا يعدل عنه إلاّ لسبب، ولأنّ الأصل عدم الحركة (السيوطي، (١٩٩٨):٧٣/١). وهذا يتوافق مع الزجاجي الذي يقول: " جُعل

الإعراب في آخر الاسم؛ لأنّ الوقف يدركه فيسكن فَيُعلم أنّه إعراب، وإذا كان وسطا لم يكن ذلك فيه (الزجاجي،(١٩٧٩):٧٦).

ثانيا: ألقاب الإعراب

"ألقاب الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وألقاب البناء: ضم، وفتح، وكسر، ووقف" (الأنباري،(د.ت): ٢٠). وينفي الكسائي أن يكون الإعراب على أربعة، فيقول: " أواخر الكلم على ثلاثة أحرف على الرفع والنصب والخفض" (الأندلسي،(د.ت): ١٣٥/١). وأبعد الجزم؛ لأنّ الجزم هو حذف الحركة أو الحرف، وهو عدم تلك الحركة أو الحرف، وإذا تقرر هذا بطل أن يكون أنواع الإعراب أربعة، والجزم ليس بإعراب ، إنما هو عدم الإعراب" (الأندلسي،(د.ت): ١٣٥/١).

ويقول البصريون: فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف، وعند الكوفيين أنّ الإعراب يكون حركة وحرفاً وقد يكون سكوناً (الزجاجي،(١٩٧٩):٧٢/١).

المطلب الثاني: الأصل والفرع في الحركات وتغيّرُ مواقع الرّتب

أولا: الحركات الأصلية والفرعيّة:

الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، والسكون أصل للإعراب بالحذف(السيوطي.(١٩٩٨):١/٧٥-٧٦). علما بأن الحروف أقوى من الحركات، قال السيوطي:" الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظا من إعراب ما فوقه فصار لذلك الأقوى كأنّه الأصل، والأضعف كأنه الفرع" (السيوطي، (١٣٥٩هـ):١/٣٠١).

وتساعد الحركات الإعرابيّة المتكلّم عند تعدد الاحتمالات التركيبيّة لجملة ما، وحركة التقديم والتأخير تُغيّرمواقع المفردة في التركيب فالموقع الواحد في الجملة العربية قد يشغله الفاعل والفعل والمفعول به، وتحفظ الحركة الإعرابيّة الجانب الوظيفي للمفردة، فأنت تقول: (أكلَ الولدُ التفاحةَ) و (أكلَ التفاحةَ الولدُ) و (التفاحةَ أكلَ الولدُ) و (التفاحةَ الولدُ أكلَ) و (الولدُ أكلَ التفاحةَ) و(الولدُ التفاحة أكلَ) (يعقوب ،(١٩٨٢):١٣٨). وهذه تمثل الاحتمالات جميعها الورادة لجملة تتكون من ثلاث مفردات، بصرف النظر عن دقّتها، وهذا يدلل على سعة العربيّة، وقدرتها على التعبير بصور شتى.

وتسهم الحركات في تمييز الوظائف الرئيسة للمفردات فالرفع في مجال المرفوعات(الفاعل، اسم كان، خبر إنّ.....) والنصب والجرّ والجزم كذلك، مما يكشف اللّبس في الدلالات والمعاني، ويسّهل عمليّة الإعراب التي تعني الإبانة والوضوح، وأعتقد أنّ هذه نقطة رئيسة يجب الانتباه إليها، وهذا يعكس مدى نضج التفكير النحوي وعمقه.

والمعاني لا تظهر إلاّ بالإعراب، فالإعراب هو الذي يصور المعاني " فلا حاجة أنْ يجمعوا بين إعرابين؛ لأنّ أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر" (الأنباري.(٢٠٠٣): ١/١٩). فالإعراب جاء لإزالة اللّبس في المعاني، ومن الأمثلة على ذلك: (قابل موسى عيسى) فان (موسى) يمكن أنْ تحتمل الرفع والنصب، كذلك (عيسى)، وتدخلت القاعدة النحويّة لتفصل بين المعاني بوساطى الدور الوظيفيّ للمفردة، فالأول فاعل، والثاني مفعول، وهذا الحكم لتغيّب الحركة الإعرابيّة.

وهذا يقودنا للقول: إنّ الحركات الإعرابيّة تحمل معاني نحويّة مختلفة، وتحدد مواقع الكلمات في الجملة، وعلاقة الكلمات مع بعضها(بشر(د. ت): ١٨٩).

ونخلص إلى القول إنّ الحركات الإعرابيّة تحدد الوظائف للمفردات، فالرفع للمرفوعات من فاعل ومبتدأ وخبر، وما هو في المستوى نفسه، أو يرتبط بها كالتابع، والنّصب للمفاعيل، وتحمل الوظائف الرئيسة في تركيب الجمل، وهذه النواصب والمجرورات لا تُكّون تركيبا دون العمد.

ثانيا: البناء والإعراب :

أمّا من حيث الفرع والأصل فالإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب الحرف والحذف (الأندلسي،(د.ت): ١٤٣/١). أي أن الإعراب بالحركة أصل للإعراب بالحرف (الزجاجي،(١٩٧٩):١٤٤/١).

وذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأنّ حركات البناء فرع عليها(الأنباري،(د.ت):٢٠). ولذلك قيل: فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجرّ بكسرة، وكان القياس عند مذهب البصريين أن يقال: بدل "ضمة" "رفعة" وبدل "فتحة" "نصبة" وبدل "كسرة" "جرّة"؛ لأن الضم والفتح والكسر هي للمبني (الأندلسي،(د.ت): ١٤٤/١).

والحركات هي بعض أحرف العلة، فالضمة بعض الواو، والفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، وهذا القول لا تحقيق فيه، بل ليست بعضاً، فإن أشبعت الحركات حدثت تلك الحروف (الأندلسي،(د.ت): ١٣٥/١).

فحركات الإعراب في حقيقتها أحرف مدّ قصيرة، وطريقة الكتابة في العربية هي التي أوهمتنا أن بينها وبين أحرف المدّ فرقاً نوعياً مع أن الفرق كميّ، فالفتحة أخت الألف، والضمة أخت الواو، والكسرة أخت الياء، والعربية بلغت الغاية لتنويع المعنى المبارك، (١٩٦٤): ١٨٠).

ويبدو لي أن حركات الإعراب تؤدي وظائف تختلف عن أحرف المدّ، وموقعها على المفردة يختلف عن مواقع أحرف المدّ، وقضية أنها جزء من أحرف المدّ فهذا لا يُغيّر من الأمر شيئاً، والقضية الجوهرية تكمن في فائدتها.

المطلب الثالث: عُمدة الكلام

العمد عند السيوطي هي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ، وألحق بالفضلات في النصب: خبر كان، وكاد، واسم إن، ولا، وجزءا ظن ، فإنها عُمد؛ لأنها في الأصل مبتدأ وخبر (السيوطي، (١٩٩٨):٣٠٧/١).

وبدأ حديثه بالمبتدأ الذي قدّم له النحاة غير تعريف، ويعرّفه سيبويه: " هذا باب المسند والمسند اليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجدّ المتكلم عنه بدّاً فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه (سيبويه، (د.ت):٢٠٣/١). ويكون سيبويه قد عدّ المبتدأ والخبر في حالة بناء متكامل لا وجود لأحدهما دون الآخر.

أمّا السيوطي فيعرف المبتدأ بأنّه هو: المجرّد من عامل لفظيّ غير زائد، ونحوه، مخبراً عنه أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل ولو ضميراً، وشرطه تقدم نفي ولو تقدّمه (غير) أو استفهام(السيوطي، (١٩٩٨):٣٠٨/١).

أولا: الفاعل أصل المرفوعات

بدأ السيوطي في عرضه بقوله: اختلف في أصل المرفوعات" فقيل المبتدأ، والفاعل فرع عنه، وعزي إلى سيبويه.قوله إنّه مبدوءٌ به الكلام. وأنّه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإن تأخّر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم . وأنّه عامل معمولٌ، والفاعل معمول لا غيرر(السيوطي، (١٩٩٨):٣٠٨/١). ويتّضح من النص السابق أن السيوطيّ يعزو سبب أصل المرفوعات إلى سببين:

الأول: أنه يُبتدأ به الكلام (المبتدأ)، والثاني: قضية العامل والمعمول، ولكنّه يعود ليقول: الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عليه، وعامل الفاعل لَفْظِيّ، وَهُوَ أقوى من عَامل الْمُبْتَدَأ المعنويّ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا رُفِع للْفرق بَينه وَبَين الْمَفْعُول، وَلَيْسَ الْمُبْتَدَأ كَذَلِك (السيوطي، (١٩٩٨):٣٠٨/١).

وبذلك قدّم الفاعل على المبتدأ، واعتمد على قوة العامل، والمعنى في الرأي الثاني، ثم جاء بثالث وقال: " كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمعمول على الآخر"(السيوطي، (١٩٩٨):٣٠٨/١).

ثانيا: المبتدأ والخبر:

قدّم السيوطي في (همع الهوامع) الحديث عن المبتدأ والخبر، وهذا الترتيب يوحي بأنه يرجّح الرأي الأول في أصل المرفوعات المبتدأ لا الفعل، ولكنّه أورد النص السابق الذي أكدّ فيه أن الفاعل،أي الجملة الفعليّة هي الأصل.

وفي سياق المبتدأ تحدّث السيوطيّ عن عامل المبتدأ، وأنكر أن يكون عامل المبتدأ معنويّ، ويقول: هذا الحدّ غير مرضيّ عندي؛ لأنّ عامل المبتدأ الخبر، وهو لفظيّ والمبتدأ قسمان: قسمٌ له خبر، وقسم له فاعل، أو نائب عنه يغني عن الخبر، وهو الوصف سواء كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو منسوباً (السيوطي، (١٩٩٨):٣٠٩/١).

وهو يخالف العلماء الذين ذكروا أنّ عامل المبتدأ معنويّ، "والابتداء عامل معنويّ" (الجرجاني ،(١٩٨٢):١٥٢). وهذا مذهب البصريين ، المبتدأ يرفع بالابتداء (ابن يعيش، (د. ت): ١٦٤/١). وذهب الكوفيون:" إلى أنّهما ترافعا. فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأنّ كلا منهما طالب للآخر، ومحتاج له، وبه صار عمدة (السيوطي، (١٩٩٨):٣١١/١). وهذا يظهر أنّ المرفوعات عُمدة في الكلام، فعُبِر بالرّفع عن المعنى الأقوى؛ لأنّ الرّفع أثقل، لهذا: " رفعوا المبتدأ لتقدمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضّمة" (ابن جني، (د.ت):١٧٤/١). وقال، في موقع آخر: "الضّمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى" (ابن جني، (د.ت):١٧٤/١).

ومهما يكن من أمر فعلامة الرفع الإعرابيّة لكل من المبتدأ والفاعل جعلتهما عمد الكلام (الاسترآبادي،(١٩٧٥) ٧٠/٢). وهذا الاتّفاق بين علماء النحو يجسد أهمية العُمد، وأنها أساس التراكيب في العربية، ويبقى الاختلاف على أصل الجملة في العربية (الجملة الفعلية أو الاسمية).

ويبدو لي أنّ الجملة الفعلية هي أصل والاسميّة فرع، يضاف إلى ذلك أنّ عامل الجملة الفعلية لفظيّ، وهو أقوى العوامل كما ذكر السيوطيّ، " وردّ بأن أقوى العوامل هو الفعل" (السيوطي، (١٩٩٨):٣١١/١). يضاف إلى ذلك أنّ تقدم الفاعل على الفعل ينقله من الجملة الفعلية إلى الاسميّة، وهذا النقل يضعف العامل ليصبح معنوياً، ولا ينتمي لأصله الذي كان عليه (الجملة الفعلية)، وأعتقد أنّ التحويل إلى الجملة الاسميّة حمل معه الضعف، وفي الضعف ضياع لقوة العامل وهذا ما يحدث عند تقديم الاسم(الفاعل) على الفعل في الجملة الفعليّة.

ويتضح من خلال النصوص السابقة أنّ الجملة الفعليّة عند السيوطي هي الأصل.

ويبدو أنّ ترتيب المسند ثم المسند إليه في الجملة الفعلية يعطي انسجاماً في المسمّى والدلالة على عكس ذلك في المبتدأ (المسند إليه) والخبر (المسند)، فكأنّ الأمور انعكست عن الجملة الفعليّة، ولا يغيب عن البال أنّ الجملة الاسميّة يحدث فيها التقديم والتأخير والحذف للمبتدأ والخبر وقد يحذفان معاً، وحذف الفاعل أو الفعل لا يكون في الجملة الفعليّة من هنا يرى الباحث أنّ الجملة الفعلية هي الأصل والجملة الفعليّة فرع عليها.

وتقديم الكلمات على بعضها للعناية بها، والتلذذ بلطفها، وجمالها، فالكلمات تقتضي في نظمها آثار المعاني حسب ترتيبها في النفس، أي أنّ المتكلم يشكلها كما يرى (الجرجاني، (١٩٩٢):٤٩).

المطلب الرابع: العمد والفضلات

(توظيف الحركات في تقسيم الكلام)

حدد السيوطيّ أنواع الإعراب فقال رفع للعُمَد ، ونصب للفضلات، وجرّ لما بينهما ، وكذلك جزم خلافاً للكوفية، وخصّ الاسم بالجرّ، وقيل: ليس إعرابا له، بل ضعف للنصب، والفعل بالجزم (السيوطي، (١٩٩٨):٧٥/١). وتعدّ المفاعيل والمستثنى والحال والتمييز فضلات في اللفظ؛ لأنّها زائدة عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام. ويشترك المضاف إليه بين الفضلة والعمدة ، فالمضاف إليه تارة يكمل العمدة، نحو: (جاء رسول الأمير)، وتارة يكمل الفضلة، نحو: (رأيت رسول الأمير) (عطيّة، (د. ت):١٠٢).

والعمد عند السيوطي عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلّا بدليل يقوم مقام اللفظ به، وتجعل إعرابه الرفع (السيوطي، (١٩٩٨):٣٠٧/١).

أمّا الفضلة فما كان غير المسند والمسند إليه وغير الأداة، ويمكن الاستغناء عنه لأنه ليس أساسيا، ولكن ذلك لا يعني أنه لا يؤدي معنى، فهو يتمم المعنى، ويزيد الفكرة وضوحا، وتعد المنصوبات والتوابع فضلات (ابن عقيل،(١٩٦٤): ٥٤٣/١).

ومن خلال النص السابق يتضح تقسيم الحركات فالرفع للعُمَد، وبدأ بالرفع إذ هو أشرف الحركات؛ لأنّه إعراب العُمد، ولا يخلو منه كلام (الدّماميني،(١٩٨٣):١٣٢/١). والعُمد لا ينعقد الكلام بدونها كالفاعل، نحو: (قام زيد) وهي الفعل والفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، ولها من الإعراب الرفع (عطيّة،(د. ت):١٠٢). والنّصب هو إعراب الفضلات ، ويمكن أنْ يقوم ترتيب الحركات حسب رأي السيوطي تبعا لمرامي الدلالات وأهميتها في التركيب، فالرفع أولا يليه النصب، ومن ثمَّ الجر في الأسماء أو الجزم في الأفعال.

ويبدو لي أنّ هذا التقسيم يكشف عن تفكير نحويّ سليم في بناء الجملة وأهمية الحركة فقوة الكلمة ينبع من رتبتها، والمكانة الأولى للعُمد أي الجمل الفعلية: الفعل والفاعل، والجمل الاسمية: المبتدأ والخبر، أو ما في مستواهما (الفعلية والاسمية) ، وبذا أوقع السيوطيّ فكره على المعاني التي ترتبط بالعُمد، وتتركز الدلالات من اليمين إلى الشمال

بالنسبة لرُتَب الكلمات في الجملة الفعليّة والاسميّة؛ لأنّ الجملة العربيّة تبدأ بالعُمد (من اليمين إلى اليسار)على الأصل، وهنا تكمن قوّتها، وكلّما ابتعدنا عن هذه المواقع تتناقص القيمة الدلاليّة أي إذا اتجهنا إلى اليسار، فالنصب ثانٍ، والجرّ والجزم ثالث، والثاني والثالث لا يأتي إلاّ بعد أن تأخذ العمد رتبتها، وكأنّ السيوطي يقول: أصل المعاني في العمد، ولا تركيب دون عُمد، والفضلات تتبع لتزيين الكلام وتجميله.

ويضيف السيوطي أنّ الرفع والنصب يكونان إعراباً للاسم والفعل، لقوة عواملهما بالعمد، وعدم تعلقها بعامل آخر، أمّا الجرّ فعامله غير مستقل؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به، وإذا حذف الجارّ ينصب معموله.

ويضاف إلى ذلك أنّ العمد تشبه مركز نواة العناصر، فهي الأقوى من حيث الدلالة وشرف المعاني التي ترتبط بحركة الرفع، والفضلات تمثل المدارات التي تدور حول النواة، وكلّما ابتعدنا عن النواة قلت أهميّة المفردة، وهكذا حركات: النصب والجرّ.

الخاتمة

إنّ المتعمق في التفكير عند علماء العربيّة يجد انتظاماً سليماً في ربط الحركات في الكلمات داخل التركيب اللغوي، ويذهل المرء من انسجام الحركات مع المعاني؛ وأشرف المعاني معقود مع نبل الحركات، والحركات الفتح والضمّ والكسر والجزم تنقل لك المعاني، وتوضّح الترتيب لتركيب الجملة العربية الاسميّة والفعليّة، وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

اولاً: تحمل الحركات الإعرابية شرف المعاني فالضمة تلحق العمد وما هو في مستواها.

ثانياً: العمد أساس الجملة العربية، وما زاد فضلات، وبالحركات نميّز العمد من الفضلات.

ثالثاً: تلعب الحركات دوراً بارزاً في تحديد الجانب الوظيفي للكلمات فالفاعل مرفوع والمفعول به منصوب وهكذا.

رابعاً: يميل السيوطيّ في كتابه (همع الهوامع) وبعض النحاة إلى أن أصل الجملة العربية هو الجملة الفعليّة والاسميّة فرع عليها.

خامساً: المرفوعات للعمد والمنصوبات للفضلات.

سادساً: بقوة العامل اللفظي الذي يؤثر على الكلمات مقارنة مع المعنويّ.

سابعاً: لا تحذف العمد إلاّ بدليل.

ثامناً: يمكن أن تتقدم الفضلات على العُمد، ولكنّ الحركات ترفع اللّبس وتوضّح المعاني، وتظهر أصل الترتيب العمد، ثم الفضلات بصرف النظر عن الترتيب.

ويمكن القول إنّ الحركات ضابطة لمواقع الكلم، فلا يتقدم منصوب ومجرور ومجزوم على مرفوع إلّا باستثناء أو دليل، من هنا كانت أهمية الحركة في ترتيب المفردات في الجمل، وهي حافظة للمعاني، وتظهر الدور الوظيفي للمفردات في نسيج الجملة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. ابن الأثير الجزريّ . (١٩٩٨). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢. أبو الإصبع المصري . (١٩٩٣). تحرير التجبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن الكريم، تحقيق: حنفي محمد شرف، القاهرة.

٣. الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد. (د. ت). المفردات في غريب القرآن. المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط ١، دمشق بيروت: دار القلم، الدار الشاميّة.

٤. الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد . (د. ت). أسرار العربيّة، تحقسق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق.

٥. الأنباري، أبو البركات . (٢٠٠٣). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، المكتبة العصرية.

٦. الأندلسي، أبو حيان . (د. ت). التذييل والتكميل في كتاب التسهيل، حققه حسن هنداوي، (د.ط) دار القلم، دمشق .

٧. أنيس، إبراهيم . (١٩٧٥). من أسرار العربية، ط٥، مكتبة الأنجاو المصرية، مصر.

٨. بشر، كمال . (د. ت). دراسات في علم اللغة، ط١، دار غريب. ، دار الجليل، (د.ت).

٩. الجرجاني . (٢٠٠١). أسرار البلاغة ، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة.

١٠. الجرجاني . (١٩٨٣). كتاب التعريفات، ضبطه وصححه مجموعة من العلماء، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١. الجرجاني، عبد القاهر . (١٩٩٢). دلائل الاعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبدالخالق عظمه، ط٣، بيروت، مطلعة المدني، القاهرة.

١٢. الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن . (١٩٨٢). العوامل النحوية في اصول علم العربية، تحقيق البدراوي زهران، ط١، مصر، دار المعارف.

١٣. الجرجاني، عبدالقاهر الجرجاني . (١٩٨٢). المقتصد في شرح الإيضاح، نحقيق: كاظم بحر المرجان، (د.ط).

١٤. محمود، المثنى . (٢٠٠٨). نظرية السياق القرآني دراسة تأصيلية دلالية نقدية، ط١، عمان، دار وائل.

١٥. ابن جني . (د. ت). الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط١، بيروت، دار الهدى، (د.ت).

١٦.الحداد، أسامة إبراهيم.(٢٠١٨). دور الحركات الإعرابيّة في الكشف عن المعاني والدلالات، مجلة الدراسات العربيّة، المنيا، القاهرة،٣٧(١٢):٦٤٩٣-٦٥٢٢.

١٧. الدّماميني، محمد بدر الدين . (١٩٨٣). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد عبد الرحمن ابن محمد المفدّى، ط١.

١٨. الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو.(١٤٠٧). المحكم في نقط المصاحف ، المحقق: د. عزة حسن، ط٢، دمشق: دار الفكر.

١٩. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . (د. ت). تأويل مشكل القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠. الرضي الاسترآبادي . (١٩٧٥). شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢، ليبيا، جامعة قاريوس.

٢١. الزجاجي . (١٩٧٩). الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت.

٢٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله . (١٩٩٣). المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال ، بيروت.

٢٣. السامرائي،فاضل صالح.(٢٠٠٠). معاني النحو، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر: الأردن،١٧٢/٣.

٢٤. السيوطي . (١٣٥٩هـ). الأشباه والنظائر في النحو، ط٢، دائرة المعارف العثمانيّة: حيدر آباد الدكن.

٢٥. السيوطي . (١٩٩٨). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، بيروت،دار الكتب العلمية.

٢٦. سيبويه . (د. ت). الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (د.ت)، بيروت، دار الجليل، (د.ت).

٢٧. ضيف، شوقي.(١٩٦٥). البلاغة تطور وتاريخ، ط٦، دار المعارف: القاهرة.

٢٨. ابن فارس . (١٩٩٧). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليها احمد حسن، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩. الفراهيدي . (١٩٩٥). الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٥.

٣٠. القرطبيّ، ابن مضاء . (١٩٤٧). الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف ط١، دار الفكر العربي، القاهرة.

٣١. ابن كثير . (١٩٨٨). البداية والنهاية، حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه: علي شيري،ط ١، دار إحياء التراث العربي.

٣٢. كمال الدين عبدالغني المرسي واحمد محمود المصري . (٢٠٠٧). دراسات في الإعجاز القرآني، ط١، الإسكندرية، دار الوفاء.

٣٣. عبادة، محمد إبراهيم . (٢٠١١). معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة.

٣٤. ابن عقيل . (د.ت). شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣٥. ابن عقيل . (١٩٦٤). شرح ابن عقيل، ط ١٤.

٣٦. ابن عقيل . (١٩٨٥). شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر.

٣٧. العكبري ابو البقاء . (١٩٩٥). اللباب في علل البناء والاعراب، تحقيق غازي طليمات، ط١، دمشق، دار الفكر.

٣٨. عطيّة، جورجي زيدان . (د. ت). سلّم اللسان في الصرف والنحو والبيان، ط٢، بيروت: دار الريحاني.

٣٩. عمايرة . (٢٠٠٤). المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)، ط١، عمان، دار وائل.

٤٠. عمر، أحمد مختار عبد الحميد . (٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصرة، ط١، بمساعدة فريق عمل عالم الكتب.

٤١. اللبدي، سمير نجيب . (١٩٨٥). معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.

٤٢. المبارك، محمد . (١٩٦٤). فقه اللغة العربية. دراسة تعليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الاصيل في التجديد والتوليد، ط٢، دار الفكر، دمشق.

٤٣. مجمع اللغة العربية . (٢٠٠٤). المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية.ابن منظور . (١٩٩٧). لسان العرب، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي.

٤٤. نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الأحمد . (٢٠٠٠). دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٥. ابن هشام الأنصاري،أبو محمد عبد الله جمال الدين.(١٩٥٧). قطر الندى وبلّ الصدى، ط٩، المكتبة التجاريّة الكبرى: مصر

٤٦. يعقوب، إميل . (١٩٨٢). فقه اللغة العربية وخصائصها، ط١، بيروت، دار الملايين.

٤٧. ابن يعيش . (د.ت). شرح المفصل، تحقيق احمد السيد سيد احمد، المكتبة التوفيقية، مصر.

الفصل الثالث
التفكير في المرفوعات

التفكير النحوي في المرفوعات

المقدمة

تعيش الأمة في هذا العصر في حيرة من أمرها، وكلما خرجت نظرية لعالم من هنا أو هناك تعالت أصوات المعاصرينالمؤيدة لها، وترسّخ في مفاهيم الأمة ركون العربيّة، وعدم مجاراتها للنظريات وأفق التقدم.

وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على عقليّة العربيّ في تفكيره اللغويّ؛ ولتظهر الوشائحالقويّة بين الحركات والدلالة وعمق التفكير العربيّ في بناء الجملة العربية.

وتظهر الدراسة العلاقة الوثيقة بين حركة الرفع والعمد في الجملة العربية، وتلتقي الحركة لترفع من شأن الدلالة، فالرفع أشرف الحركات ويمتد إلى أسمى المعاني والدلالات.

وتمحورت الدراسة على حركة الرفع

(المرفوعات) والدلالات التيتنبثق عنها، وعالجت رتبة الفاعل والمبتدأ، والجانب الوظيفيّ الذي تقدمه الحركات،وتتناول الدراسة التقديم والتأخير في عمدتي العربية الجملة الفعليّة والاسمية،وانتظمت عناصر الجملة العربية لتشكل الفكر الذي قامت عليه العربية في نسيجها اللغوي.

وظاهرة التفكير النحوي هي عبارة عن مجموعة النظريات الفكرية التي من خلالها استنبط النحاة القواعد النحوية، والتفكير النحوي نظام ذهني متكامل يفسر مجموع الظواهر النحوية، والتقعيد هو صورة التفكير النحويّ الذي سبق القواعد النحويّة، وانتظم التركيب قبل صياغة القواعد والنظريات.

وامتدّ التفكير النحوي عند العرب إلى الجانب النحوي التركيبي والوظيفي الدلالي، ويعتمد نظم الجملة العربية وتركيبها على أقسام الكلم العربيّ بأسمائه وأفعاله وحروفه، وتنتظم الكلمات المختلفة مع بعضها لترتقي إلى لغة الخطاب التي تحمل دلالات تفضي إلى معانٍ مفهومة.

وتوّج التفكير العربي الحركات لتكون جزءاً من الفكر الذي يقود إلى دلالات مرتبطة بتلك الحركات، وذكر أنّ الرفع أشرف الحركات، وهذا الشرف رفع المرفوعات الرئيسةإلى رتبة عمدة الكلام، والكلمات التي تحمل علامة الرفع وهي ليست من العمد فيها سموّ وعلوّ مرتبة، ولكنها لا ترتقيإلى المستوى الدلالي الذي وصلت إليه العمد، وعليه فإنّ الجملة الفعلية والاسمية عمدتا الكلام العربي في تركيبهما والدلالات التي تنبثق منها.

وبناء عليه تناولت الدراسة حركة الرفع (المرفوعات) ، وعمدتي الجملة العربية ، والتقديم والتأخير وأثر ذلك على الدلالة، وأساسبناء الجملة العربية، وانتهت بخاتمة وأهم النتائج، والدراسة اتخذت من شرح كافية ابن الحاجب نموذجاتطبيقيا على المرفوعات.

مشكلة الدراسة:

تقلصت مساحة العربيّ واعتزازه بأمجاده، والعربية هويّة وفكر، ومن أسرار العربية حركاتها، وحركة الرفع من أهمها، وتبحث الدراسة حركة الرفع وعلاقتها ببناء الجملة العربية، وانعكاس ذلك على الدلالة، وكيف فكّر العرب بالمرفوعات، واتخذت الدراسة كتاب ابن الحاجب نموذجاً.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تتبع الطريقة التي استقى ابن الحاجب فكره النحويّ في المرفوعات، والتي عالج فيها قضية الرفع التي ترتبط بعمد الكلام العربي، والدراسة تظهر أهمية العمد، وأصل الجملة العربية، ويتجلى شرف الرفع على الجانب الدلالي في لغتنا، وتكشف عن البعد الدلالي في اختيار حركة الإعراب وأهميتها، ودورها الوظيفي.

إشكالية الدراسة:

كثرت الدراسات الحديثة حول التراكيب والدلالات، وكثرت الدراسات حول تركيب الجملة، وتناولت الدراسات -في الغالب- اللغات الأجنبية، وللأسف درس علماء العربهذه الدراسات وانحازوا لها وجاءت هذه الدراسة؛ لتوضح أنّ للعربشرف السبق في بعض هذه الدراسات،وإبداعات فكريّة؛ ولذا ارتأى البحث التركيز على ظاهرة التفكير النحوي عند ابن الحاجب، واقتصر الحديث على ظاهرة الرفع التي تكشف عن فكر موضوعي ومبدع.

المنهج:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على تتبع نصوص ابن الحاجب وتحليلها للوصول إلى طريقة تفكيره في ظاهرة الرفع.

أسئلة الدراسة:

ما تعريف التفكير النحوي؟

ما أصل الجملة العربية؟

ما أهمية حركة الرفع؟

ما وظيفة التفكير النحوي في المرفوعات؟

ما الدور الوظيفي الذي تؤديه الحركة الإعرابية؟

التفكير النحوي في المرفوعات

(ابن الحاجب/شرح الرضي على الكافية نموذجاً)

التفكير(فكر) لغة:

الفَكْرُ والفِكْرُ: إِعمال الْخَاطِرِ فِي الشَّيْءِ، وَلَا يُجْمَعُ الفِكْرُ وَلَا العِلْمُ وَلَا النظرُ،وجَمْعه أَفكاراً. والفِكْرة: كالفِكْر وَقَدْ فَكَرَ فِي الشَّيْء. وأَفْكَرَ فِيهَ وتَفَكَّرَ بِمَعْنًى. وَرَجُلٌ فِكِّير، مِثَالُ فِسِّيق، وفَيْكَر: كَثِيرُ الفِكْر، والتَّفَكُّر اسْمُ التَّفْكِير. وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: الفِكْرُ الفِكْرَة، والفِكْرى عَلَى فِعْلى اسْمٌ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ. والتَّفَكُّر التأمل(اللسان، مادة فكر). والفكر بمعنى: "إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهول، ويُقال لي في الأمر فِكْر نظر ورويَّة، وما لي في الأمر فِكر ما لي فيه حاجة"(الوسيط، مادة فكر).

ويرى الباحث أنّ التفكيرعمليّة ذهنيّة، لا ترى بالعين المجرّدة نتيجة لإثارة ما،أي دافع لهذه العمليّة، وهو عبارة عن سلاسل مترابطة من النشاطات العقليّة للوصول إلى حلّ.

التفكير اصطلاحاً:

"والتفكير النحويّ هو النتاج الذي استخرجته عقول النحاة العرب من خلال التفكير في اللغة والتعمّق فيها، والوقوف على طريق العرب في لسانها، ومعهود خطابها وفق أسس ومبادئ ومنطلقات منهجية بنوا عليها الفكر، ويمثله في الحضارة العربية الإسلامية تراث ضخم من القواعد والضوابط، والتفاسير، والتعليلات، التي حاول بها نحاة العربية إدراك سر هذه اللغة الشريفة في: أساليبها، وتراكيبها، وانتظامها ونسجها(الخطيب، (٢٠٠٦):٣٢).

ونخلص إلى أنّ العمليّة الفكريّة يتم من خلالها وضع المفاهيم والمصطلحات، والتفكير يعني العملية التي تنتج الأفكار، والفكرهو إدراك للبصيرة والوصول إلى نتيجة.ويسهم التعريفان اللغويّ والاصطلاحيّ في ايجاد المفاهيم والنظريات المطلوبة عن طريق إثارة الفكر في القضايا اللغويّة.

العومل التي أسهمت في التوصل إلى القاعدة النحوية(العامل، الحركة، رتبة المفردات وترتيبها، المتكلم):

قام العربي بنظم لغته ودلالاتها وفق منهج علمي عميق، واعتمد على أقسام الكلم من:أسماءوأفعال وحروف، وحمّل الأسماءوالأفعال الحركات من رفع ونصب وجرّ وجزم، ولم يكن ذلك عشوائيا، فالعربيّ قطع مسافة طويلة في إرساء قواعده التي انسجمت مع رؤى منطقية، وخرجت بنتائجمتناسقة بُنيت على أسس موضوعية.

وبناء عليه فترتيب الكلمات انسجم مع الدلالة التي تدور في فكره؛ لذا قدّم وأخرّ، ووضع الحركة المناسبة على المفردة لتدلل على المعنى المراد، وتزيد المرامي الدلالية وضوحا، وزد على ذلك فالعربيّ قدّم حركة على حركة وفق رؤية فكرية، وبدأ بالرفع إذ هو أشرف الحركات؛لأنه إعراب العُمَد، ولا يخلو منه كلام، وألقاب الإعراب هو أنواع الإعراب: رفع ونصب وجرّ.(الدّماميني،(١٩٨٣):١٣٢/١). وقدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات؛ لأنّ المرفوعات عمدة الكلام: الفاعل والمبتدأ والخبر(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ١٨٣/١). وأضاف: " وإنما قدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناء على أنّه أصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علم الفاعلية" (ابن الحاجب، (١٩٩٦): ١٨٥/١)

واقتصر الرفع على العمد، فقيل:"الرفع علم الفاعلية" أي علامتها، والأوْلى أنّ يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العُمد (ابن الحاجب، (١٩٩٦): ١٧٠/١).

وامتدت بصيرة العربي إلى العامل وهوما يوجبحركة آخر الكلمة على وجه مخصوص سواء كاناسما أو فعلا أوحرفا.

وقال ابن الحاجب بأنّ العامل ما يتقوّم المعنى المفتضيّ للإعراب، والمقتضي الإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة، ومثاله أنّك لو قلت: قام زيد، فالمقتضي للرفع الفاعلية، و(زيد) رفع بالفعل (قام)، فقام هو العامل،والموجب لهذه المعاني المتكلم(ابن الحاجب،(١٩٩٦): ٧٢/١)، والآلة هي العامل (ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٧٢/١)، فالمتكلم هو الموجبللعامل ولحركات الإعراب . والإعراب قرينة من قرائن المعنى النحويلايمكن تجاهلها أو الحطّ من شأنّها (حسان، (٢٠٠٦) :٢٠٥/١)، ولم يغب عن فكر العربيّ السياق، وتأثيره على الدلالات، ودوره في توضح المعاني، والسياق يتعدى

تتابع الأصوات والألفاظ ؛ ليشمل الجوّ البيئي والنفسي المحيط بكل من المتكلم والسامع، أي:أنّ السياق سياق لغوي وآخر حالي أو مقامي (خليل، (١٩٩٠):٣٧-٤٤).

التفكير النحوي هو الأساس الذي تمّ بموجبه الوصول إلىالقواعد النحوية،أو نفيها فالقاعدة تظلّ تصوّر ذهنيّ حتى تثبت كقاعدة، وبعدها يعمل بها النحويون، وهنا نتحدث عن تفكير العرب في نسج لغتهم الذي جاء قبل التقعيد النحويّ، والتفكير النحوي عمل فئة من اللغويين لا يمكن أنّ يصل إليها دارسو النحو كلهم. (الملخ، (٢٠٠٢):٤٠) فالقاعدة النحوية (أصول النحو) منبثقة عن التفكير النحوي(الملخ، (٢٠٠٢):٤٠). وظهرت القاعدة النحوية نتيجة لخطوات متتالية ذهنية تعكس مدى نضج التفكير النحوي، ومدى عمق الفكر الذي بنيت عليه القاعدة النحوية، من هنا يمكن القول بأنّ التفكير النحوي عبارة عن مجموعة من النظريات الفكرية القائمة على أساس تفسير الظواهر النحوية واستنباط النواميس اللغوية الكبرى الحاكمة للنظام النحوي، فالتفكير النحوي نظام ذهني متكامل يغيّر النظم النحوية، كما يصلح أنّ يكون جهازا واصفا للأداء النحوي، ومفسرا للذهنية التي تحكم الأداء(محاسنة، (٢٠١٥): ٢٣). والتقعيد هو صورة التفكير النحوي، والتفكير هو وسيلة إنتاج القاعدة (الملخ، (٢٠٠٢): ٣٩).

ويرى الباحث أنّ التفكير النحوي عند العربي تلخّص بالمعاني والدلالات الذهنية التي بنى عليها العرب نسيج اللغة ، واعتمد ذلك على الجانّب الوظيفي والأسس العقلية الذهنية التي وافق عليها ذلك النهج،ووظّف كلّ الأفكار الذهنية لبناء لغة الخطاب، ويمكن تجسيد تلك الأسس لبناء قواعد نحوية يمكن أن تقيس عليها، ونعدّها طريقة للحكم على صحّة اللغة وسلامتها.

ويضيف الباحث أنّ العربي لم يخط خطوة عبثا فالحركة وأنواعها ارتبطت بشرف المعاني، وارتبطت في عمدة الكلام (الفاعل، والمبتدأ والخبر)، وجاءت الحركات الأخرى لتلتصق بمعان أقلّ من العمدة، وأخذت مواقعها لتظهر ترتيب النسيج التركيبي للجمل العربيةوتكشف عن الجوانب الوظيفية التي جاءت من أجلها. ويمكن القول إنّ: العامل، والحركة، ورتبة المفردات وترتيبها، والمتكلم، والسياق، هي المتحكم الرئيس في المعاني.

التفكير النحوي في المرفوعات

(ابن الحاجب/ شرح الرضي على الكافية نموذجاً)

التفكير بالمرفوعات

يمتزج نتاج الفكر العربيّ في المرفوعات مع شرف دلالاتها ووظيفتها واختيار النحاة الرفع علامة للعمد، وأساس العربية، فالرفع يرتبط بأساس النسيج اللغوي فهي ترتبط بالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وهذان المكونان هما أساس العربية، وتأصلت الدلالات اللغوية بركني الجملة العربية (الفعل والفاعل)الجملة الفعلية، و(المبتدأ والخبر) الجملة الاسمية،وما زاد عن ذلك من أسماءوأفعال يحمل حركة الرفع يقع بعد العمد التي حملت الحركة بقوة العمد ودلالتها وأصالة موقعها في بنية الجملة العربية.

وقدّم الزمخشري المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، ويرى بأنها هي ركن الجملة الرئيس والعمدة فيها، ويستقل الكلام بها، وما عداها فضلة، كذلك قدم الفاعل على غيره من المرفوعات، فالفاعل عنده هو الأصل في استحقاق الرفع، وغيره من المرفوعات محمول عليه.(جاد الرب، يوسف أحمد (١٩٩٩): ٤٨).

تعريف المرفوعات

والمرفوعات عند ابن الحاجبهي ما اشتمل على علم الفاعلية (ابن الحاجب، (١٩٩٦): ١٨٣/١). وعلم تعني علامة ، ويقصد أنّ تكون علامة الفاعلية أحد أجزائه، وعلامة الفاعلية الرفع والألف والواو ، ويشترط أن تكون هذه العلامة في آخر عمدة الكلام ، وكل ما فيه هذه الحركات مرفوع ، والأولى أنْ يقال : المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة ، لأنّ الرفع في الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، والرفع أصل في العمد(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ١٨٤/١)

واعتمدت العربية الرفع، وجعلته علماً للإسناد أي علامة المسند والمسند إليه ، أوالتابع للمرفوعات، وتدل على تحقق الارتباط بين ركني الجملة العربية . والمرفوعات في العربية كثيرة منها : الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبرواسم كان وأخواتها ، وخبر أنّ وأخواتها ، والتوابع التي تتبع واحداً مما ذكر، والمرفوعات أصالة الفاعل والمبتدأ (مهيدات، (١٩٩٠):١١).

الفاعل

الفعل والفاعل يشكلانأصل الجملة،والجملة عند البلاغيين والنحويين: كلّ كلام اشتمل على مسند ومسندإليه ، والجمع جمل (الوسيط، مادة جمل) وفي اللسان:" والجُمْلة:واحدة الجُمَل. والجُمْلة: جماع الشيء. وأَجْمَل الشيءَ:جَمَعه عن تفرقة"(اللسان، مادة جمل). وهي أقل قدرمن الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، وهي وحدة المعنى الأساسية، وتأخذ الدلالات منتهاها من مجموع الألفاظ المستندة إلى بعضها بنظام تركيبيّ معيّن (محمود، (٢٠٠٩):٣٨).

والفاعل هو ما صدر عنه حدث، أو قام به ، وأسند إليه اسم،أو ما في تأويله مقدم عليه باقٍعلى أصل صيغته فصدر عنه الحدث.(ابن قيم الجوزية (٢٠٠٤م): ٤٤٥/١). وقيل الفاعل:(كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندته، ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله. (ابن الخباز،(٢٠٠٧):١١٩). وقال ابن مالك الفاعل هو : "المسند إلى فعله ، أو مضمن معناه مقدّم فارغ غير مصوغ للمعمول،وهو مرفوع بالمسند حقيقةإن خلا من (من)و(الباء)الزائدتين، وحكما عليهأن جرّ بأحدهما ، أو بإضافة المسند» (ابن مالك،(١٩٩٠):٢/ ١٠٥).ومثال الجرّ بمن الزائدة قوله تعالى: " ما يأتيهم من رسول إلاّكانّوا به يستهزئون"(الحجر:١١)، والثانّي إذا جرّ بالباء الزائدة، نحو: " وكفى بالله شهيدا"(النساء: ٧٩) . وإضافة المسند نحو قوله تعالى: " ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض".(البقرة:٢٥١).

وعرّف ابن الحاجبالفاعل بأنّه : "ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدّم"(ابن الحاجب،(١٩٩٦):١٨٥/١). والإسناد غير الإخبار، وجعله كذلك ليدخل الفعل والفاعل ، وأما شبهه فيعني بهاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر، وقدّم عليه يقصد الضمير في الفعل أوالخبر على المبتدأ(ابن الحاجب (١٩٩٦) :١٨٦/١). ونفى ابن الحاجب حذف جزء من الجملة إلاّ بقيام قرينة، وقال: لا يحذف شيء من الأشياء إلاّ بقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا أو واجباً (ابن الحاجب،(١٩٩٦):١٩٧/١). وأضاف أنّه قد يحذف الفعل لقيام قرينة.والقرينة ما يدلّ على حذفه، كما هو في الإغراء والتحذير والإختصاص، وغير ذلك(ابن الحاجب (١٩٩٦): ١٩٧/١).

ويتضح للباحث أنّ تعريفات الفاعل تشير إلى ارتباط بين الفعل والفاعل أي المسند والمسند إليه، وشرف هذا الرباط شكل أساس الجملة العربية، ويظهر الاندماج بين ركني الجملة المسند والمسند إليه أنّه لا يمكن أنّ يغيب جزء منهما، وغيابه يرتبط

بقرينة تدلل عليه، وشرف التكوين استحقّ شرف الحركة الرفع الذي يقومعلى ترتيب عناصر الجملة الفعلية (الفعل والفاعل.

والمرفوعات الأصلية (الفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر يلحق بها اسم كان، وخبر (إنّ)، وخبر (لا) النافية للجنس جزء من المفهوم العام لمصطلح العمدة؛لأنّها تقع في الموقعين الأساسيين في الجملة العربية: المسند والمسند إليه (الملخ، (٢٠٠٧): ٢٥).

رتبة الفاعل:

الرتبة وصف موقع الكلمة في التركيب (قدور، (٢٠٠٨): ٢٨٨). وهي الموضع الأصلي للوظيفة النحويّة بالنسبة للوظائف النحويّة الأخرى(الوظائف التركيبيّة النحوية) (النجار،(١٩٩٣): ١٩٦)،والرتبة نوعان: محفوظة وغير محفوظة، والرتبة المحفوظة، أي يأتي الترتيب(الفعل، الفاعل، المفعول به)، أمّا غير المحفوظة فموقع الفاعل لا يلتزم بموقع المحفوظة، ويتقدم ويتأخر.ورتبة الفاعل تأتي بعد الفعل، قال ابن الحاجب: " والأصل أنّ يلي فعله، فلذلك جاز: ضرب غلامه زيدٌ"(ابن الحاجب،(٢٠١٠) :١٤). ويقصد بقوله يلي فعله، أي يكون بعده بلا فصل.

واهتم النحاة بتحديد موقعية الفاعل عن طريق تعريفاتهم له، ذلك أنّ تأخر الفاعل عن فعله مهم في تحديد الجملة فعلية لا اسمية، فقد عُرّف بأنه: "ما كان المسند إليه من فعل أو سبهه مقدما عليه أبدا.. وحقه الرفع"، ويعلل ابن يعيش وجوب تقدم الفعل على الفاعل، بحق العامل التقدم على المعمول رافضا مقولة تقدم الفعل لأنه محض فعل، بل لأنّ الفعل عامل في الفاعل، وذهب ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) إلى أنّ الأصل في الفاعل التأخر عن فعله.محاسنة(٢٠١٥):(٧٩-٨٠).

تركيب الجملة الفعليّة (الفعل والفاعل والمفعول به):

الأصل في الترتيب: الفعل، الفاعل، المفعول به، وقد يتقدم المفعول به على الفاعل،"إن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه، وإن كان مؤخّرا في اللفظ، فمن ثمّ كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربيّ جيّد كثير، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن

كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم"(السيرافي،(٢٠٠٨):١/ ٦٣). ويقول ابن الحاجب يمكن أن يتقدم المفعول به على الفاعل، ويظهر ذلك من قوله: "وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيها والقرينة، أو كان مضمراً متصلاً، أو وقع مفعوله بعد " إلاّ" أو معناها وجب تقديمه، أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل، نحو: ضرب موسى عيسى، ومثال على القرينة المعنوية: أكل الكمثرى موسى(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ١/١٩١). وهذا ما جاء به سيبويه في شرح السيرافي:" فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدّم الفاعل لا غير، كقولهم: "ضرب عيسى موسى" ، فعيسى هو الفاعل لا غير، وإن بان الإعراب في أحدهما جاز التقديم والتأخير، كقولك: "ضرب زيدا عيسى" و "ضرب عيسى زيدا" (السيرافي،(٢٠٠٨): ١/ ٢٦٣).

ويتقدم المفعول على الفاعل أو على الفعل والفاعل، نحو: ما ضرب زيداً إلا عمرو، ولو اتّصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته وجب تقديم المفعول به، نحو: ضرب زيداً غلامه(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ١/١٩٦)، والأصل تقديم الفاعل على المفعول به(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ١/١٩٠).

وقال ابن الخباز: "من الناس من يرى تقديم الفاعل على سائر المرفوعات؛ لأنّ عامله لفظي"(ابن قيم الجوزيه، (٢٠٠٧):١٠٤).

وما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه كالصلة والفاعل والصفة والمضاف إليه، والاسم المجرور بحرف الجرّ(رابح بو معزة، (٢٠٠٨):١٣). وهكذا يتبين الأصل في الترتيب فعل وفاعل ومفعول به.

وهذا يقودنا إلى السؤال: هل يحذف الفعل؟ يقول ابن الحاجب: " قد يحذف الفعل لقيام قرينة"(ابن الحاجب، (١٩٩٦):١/١٩٧). والقرينة هذه جوازاً، وكأنّه يريد أنّ يقول لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة، سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ١/١٩٧).

ونخلص إلى القول إنّ الترتيب الذي يبنى عليه التفكير النحوي عند ابن الحاجب، هو الفعل والفاعل والمفعول به، ولا يتقدم أحدهما على الآخر في الأصل، وإنْ تقدم فهو لعلة وهذا الترتيب له ارتباط بالدلالات ونسيج الجملة العربية، فمثلاً: (أكل زيد)، ولو تقدم الفاعل على الفعل لخرج من موقعه الإعرابيّ في الجملة الفعلية لينتقل إلى

موقع آخر، وتحركه لليمين غير وارد(زيد أكل)؛ لأنّه يخرجه من مجاله الذي كان عليه في الأصول النحوية.

من هنا كان الفكر العربي النحوي العميق الدقيق، ذلك أنّ بعض النحاة ذهب إلى أنّ الجملة الفعلية هي أصل للجملة الاسمية، وعليه فإنّ موقع الفاعل في جملته مكافئ وظيفي لموقع المبتدأ في جملته من حيث قدرته على التأثير في العناصر النحوية، فالمبتدأ المُوّلد عن فاعل يخرجها من الفعلية إلى الاسمية، لذا فإنّ حركة الفاعل تكون باتجاه واحد، وهو التحرك إلى يسار الفعل(محاسنة، (٢٠١٥): ٨٢-٨٣). ومثال ذلك: رسم الطالب الصورة، تحتمل: رسم الصورة الطالب (تحرك الفاعل إلى اليسار) وتحتمل موقعها الرئيس، وإذا قلنا: الطالب رسم الصورة، فالتحرك إلى اليمين ينقلها من مجال الفعلية إلى الاسمية؛ لذا تقتضي فكرة التركيب الفاعلي ثبات الموقع: فعل فاعل.

رتبة عناصرالجملة الفعليّة

الترتيب الخاص للكلمات يجيء وفق عرف اللغة محققا هدف المتكلم ومقصده، والحركة الإعرابية تأتي نتيجة تأثير العامل في المعمول، والإعراب هو الأثر، والكلام لا تحصل منافعه إلا بمراعاة الترتيب الخاصّ وما يتبعه من إعراب (الجرجاني، (١٩٨٨):٢١).

والنظم هو معاني النحو التي يدور عليها تعلق الكلام بعضه ببعض، والبيان والبلاغة تُرَدّ جميعاً إلى خصائص الكلام وراء ألفاظه ومعانيه، وهي خصائص تعود إلى النظم وترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعاني في النفس، ويضيف الجرجاني "اعلم أن ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو"(ضيف، (١٩٨٣):١٦٨).

والجملة عبارة عن فكرة تامة أو تتابع من عناصر القول ينتهي بسكتة(عفيفي، (٢٠٠١): ١٧). والجملة قول مؤلف من مسند ومسند إليه، وهي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع(المخزومي، (١٩٨٦):٣٢)، وقد أطلق على علاقات الكلم مع بعضها نحو الجملة الذي يهتم ببيان العلاقة النحوية والدلالية بين الكلمات في الجملة (خليل، (د.ت):١٦).

والألفاظ تثبت لها المفاضلة والتمييز في ملاءمة معنى اللفظة بمعنى المفردة التي تليها أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلّق له بصريح اللفظ، فترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها توحشك في موضع آخر(الجرجاني، (١٩٨٤):٣٣).

ويرى الباحث أن نظرية الفكر المنطقي في عقل العربي تبلورت لديه عندما نظر إلى الجملة الفعلية وتسلسلها المنطقي الفعل (مسند) والفاعل (مسند إليه) على الترتيب، وقارن ذلك بالجملة الاسمية التي تبدأ بالمسند إليه (المبتدأ) فالمسند (الخبر)، ومعروف في منظومة القواعد النحوية الفاعل والمبتدأ عمدتان في نظم الجملة العربية، وخُصتا بِأشرف الحركات الرفع.

والارتباط وثيق بين الفعل والفاعل إذ لا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل ولو حدث ذلك لانتقلت الجملة من مجال الفعلية إلى الاسميّة، فالفاعل لا يتحرك ويحتفظ بموقعه، والفاعل في الجملة الفعلية يشكل محور تركيب الجملة العربيّة،وهو النواة التي تمثل النظام الجملي للعربية، وعليه فإن الترتيب بين الفعل والفاعل يجب أن يكون إجبارياً(محاسنة، (٢٠١٥):٨٤-٩٥).

والتركيب (فعل واسم) في الجملة الفعلية يجعلها تحتفظ بالتوازن الطبيعي في إدراج الفعل أولاً، يليه الفاعل، فالمفعول- إن وجد- مع إعطاء مساحة لتقدم المفعول على الفاعل أو على الفعل والفاعل، ولكن تبقى الجملة في مجالها الفعلي (جملة فعلية).

أمّا إذا نظرنا إلى الجملة الاسمية فالوضع يختلف في احتمالاتتبادل المواقع أو الحذففي عمدتي الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وهذا غير مهيّأ في الجملة الفعلية، ولكنّ التقديم والتأخير في الجملة الاسمية مسموح به.

نخلص إلى القول: إنّ التركيب في الجملة الفعلية يعتمد على الموقع الدلالي الوظيفي فالفاعل وظيفة أساسية، والخصائص التميزية في الجملة الفعلية (جاءَ محمد) تختلف على الخصائص التميزية في الجملة الاسمية (محمد نشيط)، واستقرّ النظام اللغوي على رفض انتقال الفعل خطوة إلى اليمين، الفاعل (محمد جاء)، وهذا الاحتمال قبلة النظام اللغوي في الجملة الاسمية (نشيط محمد)(محاسنة، (٢٠١٥):٨٦). يأتي الفاعل ونائبه في الرتبة الثانية بعد الفعل، وهما يقعان داخل إطار العُمَد، أو الجملة النواة، أو علاقة الإسناد، فالفعل وفاعله في النظرية النحْوية يمثلان العامل ومعموله وهما بمثابة الجذر الواحد؛ ولأن حركة المواضع في الفاعل ونائب الفاعل هي هندسة إعرابية تحكم الكلم، وتفسر وظيفته داخل التركيب العقلي وانطلاقا من آراء النحاة العرب فالترتيب

وفق ما يلي: فعل+ فاعل+ مفعول مطلق ، مفعول فيه، مفعول له، مفعول به، مفعول مقدم، تمييز، حال، مستثنى (مزوز دليلة: رؤية وظيفية في المقولتين الاسمية والفعلية، حوليات الخبر، جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد الأول، ٢٠١٣).

الجملة الاسميّة

المبتدأ والخبر

والمبتدأ والخبر ركنا الجملة الاسمية، والمبتدأ هو كل اسم ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولا لثانويكون الثاني خبراً عن الأول ومسندا إليه(ابن جني، (٢٠٠٧م):١٠٤). والابتداء تجريد ما يصلح الإسنادإليه عن العوامل اللفظية غير الزائدة للإسنادإليه، والمبتدأ هو المقصود بالمجرد (ابن مالك، (٢٠٠٤):٢٤٦/١).

أمّا ابن الحاجب فعرف المبتدأ أنّه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية (مسند إليه)،أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي والألف (ابن الحاجب، (١٩٩٦):٢٢٣/١).

وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حدّ المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي: (كان وأنّ وظنّوأخواتهما، وما، ولا). (ابن الحاجب، (١٩٩٦):٢٢٤/١). ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وقوله رافعة نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، فإنّه خبر، ويريد بالظاهر ما كان بارزاً غير مستكن، نحو: أقائم الزيدان، أو مضمراً ، كقولك بعد ذكر الزيدين: أقائم هما، (هما) فاعل مع كونه مضمراً.

رتبة المبتدأ والخبر:

أصل المبتدأ التقديم، لأنّه محكوم عليه، ولا بدّ من وجوده قبل الحكم، قال ابن الحاجب: " وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثم جاز: في الدار زيدٌ، وامتنع: صاحبها في الدار"(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٢٢٩/١). والامتناع يعلل لكون الضمير في (صاحبها) يعود على متأخر، واعلم أنّ طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل أشدّ (ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٢٣٠/١).

والخبر يأتي بعد المبتدأ، وقد يكون مفردا أو جملة، يقول ابن الحاجب: " والخبر قد يكون جملة، نحو: زيدٌ أبوه قائم"(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٢٣٧/١). والترتيب الفعلي هو المبتدأ وبعده الخبر، وأنّ تقدم الخبر فيكون له مسوغات خاصة به.

ويقول ابن الحاجب، لا يلزمقول الكسائي والفرّاء من أنّه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر؛ لأنّه يجب تقديم العامل على المعمول، فيلتزم تقدم الشيء على نفسه، لأنّ المتقدِم على المتقدَم على الشيء متقدَم على ذلك الشيء(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٦٦/١).

ولو تأخر المبتدأ وتقدم الخبر فهناك تعليل عند ابن الحاجب: " أمّا تقدم المبتدأ فلأنّ حق المنسوب أنّ يكون تابعاً للمنسوب إليه وفرعاً له، أمّا تقدم الخبر؛ فلأنّه محطّ الفائدة وهو المقصود من الجملة.

ويعود ابن الحاجب إلى المصطلحات البلاغية المسند والمسند إليه، ليدخل إلى فضاء جملتي العربية الاسمية والفعلية، ويظهر من خلال قوله: "وإنّما جاز تقدم كل واحد من جزأي الجملة الاسمية على الآخر لعمل كل منهما في الآخر، والعامل مقدم الرتبة على معموله، لكنّ الأولى تقدم المسند إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر، وإنْ كان الخبر متقدما في الغاية، ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل، لأنّ الفاعل معمول للفعل وليس عاملاً فيه، كما كان المبتدأ في الخبر"(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٦٨/١).

ويرى الباحث هنا إشارة إلى أصل الترتيب هو المسند ثم المسند إليه، وكان ذلك واضحا في الجملة الفعلية، أمّا الجملة الاسمية فتبدأ بالمسند إليه ثم المسند، ويضيف الباحث أنّهذا مؤشر على أنّ الجملة الفعلية هي الأصل (مسند ومسند إليه) والجملة الاسمية فرع عليها (مسند إليه، مسند). وبالتالي جاءت حركة الفاعل الرفع وحركة المبتدأ كذلك، وقياس المبتدأ على الفاعل له مبرراته في ظل وقوعهما موقع المسند إليه.

العامل الوظيفي

وظيفة التفكير النحوي في علامات الإعراب(العامل الوظيفيّ)

تعدّ علامات الإعراب من أهمّ العوامل التي ترتبط بالعامل الوظيفي، ونستطيع تمييز العُمد من الفضلات، وتمييز شرف الدلالات والمعاني، وهذه العلامات مسبّبها العامل، كما أنّه (العامل) كالسبب للمعنى المعلّم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل، لأنّهبه صار أحد جزأي الكلام، وكذا العامل في كلّ واحد من المبتدأ والخبر، إذ كلّ واحد صار عمدة بالآخر (ابن الحاجب، (١٩٩٦):٦٣/١).

ويقول ابن الحاجب: "وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات، للعُمد وهي ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ، والخبر، وجعل النصب للفضلات" (ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٦٢/١). ويضيف وإنّما جُعِل النّصب الذي هو أضعف الحركات، وأخفها لكون الفضلات أضعف من العُمد وأكثر منها (ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٦٢/١).

وهناك جانب وظيفي يستكن وراء الحسّ النحويّ في الابتداء في الجملة الاسمية رديف الجملة الفعلية، يقودنا إلى نظرة وظيفية، فالفعل عامل قويّ، كما يقول السيوطي:" وقيل الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه ووجهه أنّ عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي (السيوطي، ٣/٢).وهذا يؤكد أنّ الجملة الفعلية هي أصل والاسمية فرع عليها.

وانظر إلى ارتقاء الدلالة بارتقاء اللفظ كما يقول ابن الحاجب: "وإنّما قيل لعلَم الفاعل رفع؛ لأنّك إذا ضممت الشفتين لإخراج الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم هذا الرفع وتوابعه، فسّمى حركة البناء ضمّاً، وحركة الإعراب رفعاً؛ لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولا"(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٦٩/١). من خلال ما تقدم ترى أنّ الإعراب بيان للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية(مهيدات، (١٩٩٠): ١١).

وتبيّن الحس النحويّ الدقيق في التفكير النحوي عند العرب في أنّ حركة الرفع تحمل شرف المعاني، وترتفع المعاني بها، ولا توجد حركة الرفع إلا في العمد على الأصل.

ويرى الباحث أنّ حركةالرفع تحمل قوة الدلالات ومعانّيها، وإذا ما انتقلنا إلى حركة النصب فإنّ الدلالات تكون على مستوى أقل من مستوى العُمد، فهي فضلات، وهذا يتماشى مع قول سيبويه (الرفع أشرف الحركات) والشرف في الدلالات والمعاني.

ويخلص الباحث إلى القول إنّالرفع حدّد قيماً وظيفية وقيماً دلالية فالرفع لا يُعطى إلا للجمل الفعلية والاسمية، وما خالطهما من عوامل عاملة فيها، والرفع لو وجد على التوابع فهو تابع من اسمه لا يرتقي إلى مستوى العمد التي حملت شرف المعنى بحركة الرفع.

وظيفة حركة الإعراب النحوية(رأي ابن الحاجب)

تقوم الحركة الإعرابية بتحديد العلاقات بين المفردات في الجملة، والكلمة عندما تقع في مجال وظائف الرفع أو الجر أو النصب أو الجزم (مبتدأ، اسم مجرور، مفعول به، فعل مجزوم)، يتغير شكلها بحسب الوظائف النحوية وكأنّ وظائف الرفع والنصب والجر والجزم للكلمات المعربة(عبيد، (٢٠٠٩):١٠٥).

وعلى هذا الأساس تبوأت علامات الإعراب منزلة مهمة في الفكر النحوي، وهي تكشف عن إحساس علمي دقيق في التركيب اللغويّ، وبذا يضبط النحو أداءه بنفسه بدلالة علامة الإعراب (محاسنة،(٢٠١٥):٥٢-٥٣).

والاختلاف في وظيفة الفاعل والمفعول أدّى إلى رفع الأول ونصب الثاني، والاختلاف في حركات الإعراب مؤشر على اختلاف الوظائف النحوية، وعند تغيّر الوظيفة النحوية تتغيّر الحركة الإعرابية. ويضيف الدكتور كمال بشر بقوله:" أما وظائف الحركات على المستوى النحوي فهي ذات شأن خطير أو يكفي أنْ ندرك أنّ الإعراب في جملته يقوم على الحركات (بشر، (١٩٩٨): ٢٠٢).

والوظائف النحوية للحركات الإعرابية ذات دلالات نحوية تبين لنا المعاني، ونجد لكل حركة إعرابية وظيفة نحوية. وحركات الإعراب هي نوع من الإيحاء، أو تدل الحركة على معنى جديد غير معنى المادة اللغوية للكلمة، والإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ومن العلوم الجليلة التي خَصّت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، ولولاه ما ميّزنا فاعلاً عن مفعول (المبارك، (١٩٧٩):٧٩).

ويرى الباحث أن الحركات الإعرابيّة أسهمت في توضيح الدلالات؛ فالضمة ترتقي بشرف الدلالات لترتفع صعدا لارتباطها بالعمد وما هو بمستواها، وهي ترتبط بالفاعل والمبتدأ والخبر عمد الكلام في الجملة الاسميّة والفعليّة وهذا يسهل الإعراب؛ لأن هذه الحركة تحدد مجال إعراب الكلمة في المرفوعات، وكذلك تبين أنّ الكلمة من تركيب

الجملة الرئيس، والفتحة توجهنا إلى المنصوبات، وكذلك بقيّة الحركات، وهذه التحديدات تقلل نطاق الخطأ، وتساعد على تسهيل الوصول إلى الدلالات.

والعنصر النحويّ هو الوحدة التي لا تتجزأ عندما تتحرك في الجملة (الملخ، (٢٠٠٧م):٢٤). فجملة:(قرأ محمد الرواية)، تتكون من ثلاثة عناصر، وهذه العناصر تحمل العلامات الإعرابية الظاهرة غالباً، وهي الدال على وظيفته النحوية عند انتقاله من موقع إلى آخر بالتقديم والتأخير، فجملة (كلّمت سلوى سلمى) لا يقبل مفعولها ولا فاعلها التقديم والتأخير لغياب العلامة الإعرابية الظاهرة.

ويتمثّل الإعراب في الحركات الإعرابية، وتتغير تبعا للعوامل، فالعامل هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب، والمقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة، ونعني بالتقوّم قيام العرض بالجوهر(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٧٢/١). والمتكلم هو الموجب للعامل ولحركات الإعراب(ابن الحاجب، (١٩٩٦): ٧٢/١)،. وعلى هذا فالمتكلم هو العامل الرئيس في الحركة، والحركات الإعرابية لها دور كبير في توضيح المعاني(الجرجاني، (١٩٨٣):١٠٤).

يتضح من خلال الفقرة السابقة أنّ الدلالات ترتبط بالعوامل والعوامل يُحدثها المتكلم وهو العامل الرئيس في توليد الدلالات والمعاني، وهو يحدّد بذلك الجانب الوظيفي للحركة الإعرابيّة.

والمعاني تختبئ وراء الحركات، وعند ظهور الحركات تُكشف المعاني، ونُميّزُ بين المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً. فدلّوا من رفع (زيد) على أنّ الفعل له، وبنصب (عمرو) على أنّ الفعل واقع به. وعندما قالوا: ضُرب زيد، دَلّوا على أنّ الفعل لم يسمّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه، والحركات دلالة على الاتّساع في كلامهم، وقدموا الفاعل على المفعول أو العكس عند الحاجة(المبارك، (١٩٨٤):٦٣). " ولو اختفى الإعراب لالتبست المعاني، وتشاكلت الألفاظ، إذ الإعراب علم المعنى في اللفظ، وبه تنتهي إلى معنى الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة (المبارك، (١٩٨٤):٦٣).

ويرى الباحث أنّ الحركات هي مفتاح العبور إلى المعاني وبها تُعرف الدلالات، وعند صور الأسماء أو الأفعال على حمله فإنّ الغموض وعدم وضوح الدلالات يفرض نفسه.

وتفصل الحركات الالتباس في الدلالات فالأسماء تتضمّن معاني مختلفة، والحركات أسهمت في توضيح الدلالات، فلو قلت ما أحسنَ زيداً! لكنت متعجباً، ولو قلت: ما أحسنَ زيدٌ، لكنت نافيا، ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ؟ لكنت مستفهماً، فلو لم تعرب لالتبس عليك: التعجب، والنفي، والاستفهام، واشتبهت بالمعنى(الأنباري، (١٩٩٩):٤٨). وعندما سمع أعرابي مؤذناً يقول: أشهدُ أنّ محمداً رسولَ الله، قال: ويحك يفعل ماذا؟ (الزمخشري، (١٤١٢هـ): ٦٥/٤). وهذا الاستهجان والاستنكار وقع في نفسية الأعرابي للحسّ الذي وقع بتغيّر الحركة الإعرابية.(المبرّد، (١٩٩٦): ١١٨/٣). ويرى الباحث أنّ العلامات الإعرابيّة من أقوى القرائن التي توضّح الدلالات، وتظهر الوظيفة النحويّة في التركيب اللغويّ، وهذا ما يؤكد سهولة اللغة، فالخطأ في الحركات الإعرابيّة يعطي إشارة تدلل على خلل في الدلالة، يحسّه السامع ويصوّبه المتحدّث، وبوساطة الحركة تذوق السامع النص.

رأي المحدثين من المعنى النحوي والحركات الإعرابيّة

إن الدراسات اللغوية عند القدماء اهتمت بالمبنى، وكان الاهتمام بالمعنى استحياء، أمّا الدراسات الحديثة فتركز على المعنى.(الدبيس، (٢٠٠٨):٧).

وأخذ الدرس النحوي في هذا العصر يتجه إلى التأثر الواضح بنظرية النظم ومنهج الجرجانيّ في الكشف عن المعاني النحوية والأوضاع الدلالية، والمطلوب إعادة النظر في الأحكام النحوية التي استنبطت من خارج حدود الدلالة والإشارة السياقيّة(الحمصي، (٢٠١٠):٦٧٤).

ويرى كمال بشر أن النحاة القدماء عرضوا المادة النحوية بطريقة مستقلة بنفسها وبأوصاف الإفراد أو الجمع أو التذكير أو التأنيث دون الإشارة إلى وظائفها في الكلام؛ ولذا يجب أن تُدرس اللغة في إطار المستويين الجديدين التحليل الصوتي الصرفي والنحوي الصرفي، ويضيف أن الحلّ يكمن في دراسة اللغة من مستوياتها المختلفة(بشر،

(٢٠١٠):٤٦). ويرى بشر ربط النحو وعلم المعاني فهما يشكلان علماً متكاملاً نستطيع أن نسميه علم التراكيب(بشر، (٢٠٠٥): ٣٣٠).

ولا يجوز أن ندرس الأحداث اللغوية من زاوية علم معين كالنحو أو الصرف، فالفروع مترابطة بعضها ببعض، والطريقة المثلى أن تُدرس اللغة من الجوانب: الصرفية والنحوية والمعجمية والصوتية، ثم نعكف على دراستها من زاوية معينة(بشر، (٢٠٠٥):٢٢٩-٢٣٠).

ويتوقف فهم نص ما على وظائف الأصوات، ووظائف المباني، والقرائن، ونظام العلاقات(حسان، (١٩٩٤):٧٠).

ويرى الباحث أن الأمر كلّه يرتبط بالعلامات الإعرابيّة فهي تكشف الستار عن المعاني والوظائف النحوية. ولتفسير اختلاف الحركات الإعرابيّة ذكر إبراهيم مصطفى أن الحركات ذات معانٍ محددة، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم الخفّة، ولكنّ تمام حسان يقول إنّ العلامة الإعرابية أحد العناصر التي أعانت على إعراب جملة(ضرب زيد عمراً)، فالإسناد قرينة من القرائن المعنوية واللفظية، والتعليق هو الإطار الضروري للإعراب، وجعلوا التعليق تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابيّة وبَنوا عليه التقدير والمحل الإعرابي والعوامل اللفظية والمعنوية(حسان،(١٩٩٤):١٨٥-١٨٩).

ويرى بشر أن الاختلاف في الإعراب سببه اختلاف الناطقين في الأداء، ولا يعقل أن يكون من صنع المتكلم الأصلي المروي عنه الكلام، وعلى الرغم من العرب استقوا مادتهم مشافهة فإنهم لم يلتفتوا أحيانا الى كيفيات أداء الناطقين (بشر، (٢٠٠٥):٤٧٢).

والإعراب مهمّ، إذ به تكتمل مسيرة النظر في تراكيب اللغات، والمنبئ عن صحة التراكيب، والكاشف عما فيه من غموض (بشر، (٢٠٠٥):٥٠١).

وعاب تمام حسان على النحاة العرب معياريتهم التي جعلت الحركة الإعرابية أهم ما في النحو، وأنكر وجود العامل صراحة، ورأى أن اللغة منظمة من الأجهزة، كل جهاز يتكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرائق التركيبية المرتبطة بالمعاني الوظيفية فالفاعل رفع؛ لأن العُرف ربط الفاعلية والرفع اعتباطاً (البار وهند الغامدي،(٢٠٢١):٢٩١). وقال إن اللغة ظاهرة اجتماعية (حسان، (١٩٨٠):٩٠).

ويرى بشر أن المشكلة الحقيقيّة تكمن في نظام الكتابة العربية التي تتمثل في رموز الحركات القصيرة وإشكالها (الحركات الإعرابية)، وعدم وضع الحركات ينتج عنه مشاكل كثيرة، وعلاج المشكلة هو الإصرار على رسمها في مواضعها بدقة(بشر، (٢٠٠٥):٥٣٠).

ومع هذا كله لم يخف تمام حسان إعجابه بأصالة التفكير النحوي لدى علمائنا القدماء، ووصف بناءَهم بالصرح الشامخ، والجهد العقلي من الطراز الأول(جغبوب، (٢٠١٢):٨٦).

ويرى الباحث إن الآراء الآنفة اجتهادات فرعية لم تؤثر سلباً على الدراسات العربيّة القديمة، وإنّ الدراسات الحديثة تسير في فلكها.

ولم يختلف القدماء والمحدثون على أهمية العلامة الإعرابية في المعنى، والمعاني تتأثر بالسياق أو القرائن اللفظية والمعنوية، وهذا الأمر لم يغب عن نظرية النظم عند الجرجاني.

ولا يفوت الباحث أن يتذكر قول أسامة الحداد : إن وضع الحركات الإعرابية أو علامات الإعراب تعد تصرفاً يدل على عبقرية العلماء الذين أخرجوها إلى العلانية لتريح الإنسان في الكتابة والقراءة والفهم والاستيعاب والنطق والسمع، أي أنها توزعت على اليد والبصر والنفس والعقل فالعلماء أحسنوا العمل بها(الحداد، (٢٠١٨):٤٤٣). وهذه الحركات تعد معجزة من معجزات التفكير العقلي(الدمّاميني، (١٩٨٣):٤٤٢). والرفع أشرف الحركات؛ لأن التراكيب لا تقوم إلا به وهو أساس الجملة الفعليّة والاسميّة، ولا تكون لغة دون المسند والمسند إليه اللذين يحملان حركة الرفع.

الخاتمة

أظهرت الدراسة الترابط الوثيق بين عناصر اللغة التي تشكل النسيج اللغوي، وتبين عمق التفكير العربي في اختيار حركة الرفع للمرفوعات، وتسامت المعاني مع حركة الرفع التي وصفت بأنّها أشرف الحركات، وارتبط عمق الفكر العربي بحركة المفردة في الجملة العربية، إذ إنّ حركتها محدودة بمجال محدود، والتقديم والتأخير لا يخرج عن حَدّ المعاني والتركيب اللغوي الذي يرتبط بقواعد نحوية تركيبية.

وسلامة الفكر العربي يكشف عن نهج منظم موضوعي، يدفع بكل النظريات والادعاءات بأنّ لغتنا قاصرة أو لا ترتقي إلى مستوى التحدياتمرفوض، فهي حملت الفكر العالمي والاسلامي واحتفظت به عبر محطات الزمن.والدراسة جعلت من(كافية) ابن الحاجب نموذجاً، وأظهرت الدراسة النتائج كالآتي:

١. حركة الرفع أشرف الحركات؛ لذا التحقت بعمد الكلام: (الفاعل والمبتدأ والخبر).

٢. تُرجّح الدراسة أنّ أصل الجملة العربية هي الجملة الفعلية التي تبنى على المسند والمسند إليه، وعلى عكس الجملة الاسمية التي تبنى على المسند إليه والمسند.

٣. ترتيب الجملة الفعلية وتحركها محدد، فالفاعل لا يتحرك إلى يمين الفعل، ولو تحركت لخرجت الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، أمّا الجملة الاسمية فيتحرك المبتدأ والخبر ضمن قيود معينة.

٤. قد يحذف عنصر من عمدة الجملة الاسمية، واختلف النحاة حول حذف الفاعل، ولا يحذف عنصر دون دليل.

٥. تؤدي الحركة دوراً كبيراً في المعنى الوظيفي في الجملة.

٦. العامل، والحركة، ورتبة المفردات وترتيبها، والمتكلم، والسياق، هي المتحكم الرئيس في المعاني.

٧. تسهم الحركات في تسهيل النطق بالكلمات، وتوضّح الدلالات، فعند وضع الحركة الإعرابيّة على الكلمات يختلف معناها وطريقة النطق، وتعمل على مساعدة القارئ في التوصل إلى المعنى المقصود بشكل صحيح، وتزيل اللّبس عند وضعها، فمثلا تميّز الفاعل من المفعول، وتظهر عمد الكلام من بقيّة تركيب الجملة.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأنباري.(١٩٩٩).أسرار العربية،ط١، بيروت: دار الارقم بن أبي الأرقم.
- الباز، ابتهال محمد، والغامدي، هند علي.(٢٠٢١). العلامة الإعرابيّة بين القدماء والمحدثين دراسة في أساليب التعجب، المدح والذم، الإغراء والتحذير، مجلة كليّة دار العلوم، جامعة القاهرة،: دار العلوم، ٣٨(١٣٦): ٢٧٧-٣٢٠.
- بشر، كمال. ١٩٩٨). دراسات في علم اللغة،د. ط،القاهرة: دار غريب.
- بشر، كمال. (٢٠٠٥). التفكير اللغوي بين القديم والحديث،(د. ت)، القاهرة:دار غريب.
- بشر، كمال. (٢٠٠٩). جدلية الفكر العربي في تناول النحو، مجلة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة : مجمع اللغة العربيّة، ١١٧(٣٨): ٣٥-٦٩.
- بيح، عمار . (٢٠١٣). رؤية وظيفية في المقولتين الاسمية والفعلية، مجلة مخبر اللسانيات واللغة العربيّة، جامعة محمد خيضر: الجزائر،١(١): ٣١ -٣٩.
- جاد الرب، يوسف احمد.(١٩٩٩). التبويب النحوي بين الزمخشري وابن مالك، المجلة العلمية لكلية الآداب: مصر:جامعة أسيوط، كلية الآداب،٢(٨٦):٤١-١١٦.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. (١٤٠٣هـ-١٩٨٣). التعريفات، صححه وضبطه مجموعة من العلماء،ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، عبدالقاهر.(١٤٠٤هـ١٩٨٤). دلائل الاعجاز، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر،د.ط، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الجرجاني، عبدالقاهر. (١٩٨٨). العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق البدراوي زهران،، ط٢،القاهرة: دار المعارف.
- جغبوب، صورية، (2012) : قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

العلوم في علوم اللسان، إشراف الأستاذ: د.عزالدين صحراوي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: البحث العلمي والتعليم العالي.

- ابن الحاجب. (١٩٦٦). شرح الرضي على الكافية، تحقيق يويف حسن عمر، ط٢، ليبيا: جامعة قاديوس.

- الحداد، أسامة إبراهيم.(٢٠١٨). دور الحركات الإعرابيّة في الكشف عن المعاني والدلالات، مجلة الدراسات العربيّة، المنيا، القاهرة،٣٧(١٢):٦٤٩٣-٦٥٢٢.

- حسانّ، تمام . (٢٠٠٦). اللغة العربية معناها ومبناها،ط٥، عالم الكتب.

- حسان،تمام.(1980).التراث اللغوي العربي نظرة نقدية،مجلة فصول،١(١٢٠). حسان،تمام.(١٩٩٤). اللغة العربيّة مبناها ومعناها، طبعة ١٩٩٤، المغرب: دار الثقافة.

- الحمصي، محمد طاهر.(٢٠١٠).:نظرية النظم وأثرها في الدرس النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية: دمشق،٨٣ (٣):٦٦٣-٦٨٤.

- ابن الخباز . (١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧). شرح اللمع، كتاب اللمع لأبي الفتح ابن الجني، داسة وتحقيق فايز زكي،ط٢،القاهرة: دار السلام.

- الخطيب، محمد عبد الفتاح . (٢٠٠٦). ضوابط الفكر النحوي: دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، رسالة دكتوراة، تقديم: د. عبد الراجحي، القاهرة: دار البصائر.

- الدبيس، عبد الله محمد عبد الله(2008):الفكر النحوي عند تمام حسان دارسة وصفية تحليلية، إشراف:الدكتور عادل البقاعين، الأردن: جامعة مؤتة.

- الدّماميني، محمد بدر الدين . (١٩٨٣). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد عبد الرحمن بن محمد المفدّى، ط١، الناشر: دون مكان نشر.

- خليل، ابراهيم محمود .(١٩٩٠). السياق وأثره في الدرس اللغوي، دراسة في ضوء علم اللغة الحديثة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأردن: الجامعة الأردنية.

- خليل، عبدالعظيم فتحي . (د.ت). مباحث حول النص (اللغة العربية)، القاهرة: جامعة الأزهر.

• رابح، أبو معزه.(١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨). التحويل في النحو العربي مفهومه أنّواعه، صوره، البنية العميقة للصيغ والتركيب المحوله، ط١، إربد: عالم الكتب الحديثة.

• الزجاجي . (١٤٠٤هـ-١٩٨٤). الايضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٢، دمشق: دار الفكر.

• الزمخشري . (١٤١٢هـ). ربيع الابرار ونصوص الاخبار،ط١، بيروت: مؤسسة الأعلمي،.

• السيرافي، أبو سعيد . (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه، شرح كتاب سيبويه،ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

• ضيف، شوقي . (١٩٨٣). البلاغة تطور وتاريخ، ط٦، مصر: دار المعارف.

• عفيفي، حمد .(٢٠٠١). نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي،د.ط، مكتبة زهراءالشرق.

• عيد، محمد . (٢٠٠٩). النحو المصفى، ط٢،القاهرة:عالم الكتب.

• قدور، أحمد محمد.(٢٠٠٨). مبادئ اللسانيات،ط٣، دمشق: دار الفكر.

• ابن قيم الجوزيه، برهانّ الدين . (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤). إرشاد السالك إلى علىألفية ابن مالك،ط١،بيروت: دار الكتب العلمية.

• ابن مالك . (١٤١٠هـ، ١٩٩٠). شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد ومجمد بدوي،ط١، هجر للطباعة والنشر.

• المبارك، مازن . (١٩٨٤). الزجاجي حياته ومذهبه النحوي من خلال كتاب (الايضاح)،ط٢، سورية: دار الفكر.

• المبارك، مازن . (١٩٧٩). نحو وعي لغوي،د.ط،بيروت،مؤسسة الرسالة.

• المبرد . (١٩٦٦). المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، ط١، عالم الكتب، بيروت.

• مجمع اللغة العربية . (٢٠١١). الوسيط،ط٥، القاهرة: مكتبة الشروق الدوليّة.

• محاسنة، محمد محمود عيسى . (٢٠١٥م). وظيفة التفكير النحوي عند نحاة العرب، إشراف حسن خميس الملخ، الأردن: جامعة اليرموك.

• محمود، عبدالله سكر . (٢٠٠٩). دلالة الجملة الاسمية في القرآنّ الكريم،ط١، عمان: دار دجلة.

• المخزومي، مهدي . (١٩٨٦). في النحو العربي نقد وتوجيه،ط ٢، بيروت: دار الرائد العربي.

• الملخ، حسن خميس . (٢٠٠١). الأصل والفرع في النحو العربي،ط١،عمانّ: دار الشروق.

• الملخ، حسن خميس.(٢٠٠٢), التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء – التحليل- التفسير. ط١،عمان: دار الشروق.

• الملخ، حسن خميس(٢٠٠٧). رؤى لسأنّية في نظرية النحو العربي،ط١، الأردن: دارالشروق.

• ابن منظور .(١٩٩٧). لسان العرب،بيروت، ط٢، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي.

• المهيدات، محمود محسن فالح .(١٩٩٠). امتاع الطرف في النحو والعروض والصرف، د.ط،إربد: دار الكندي.

• النجار، لطيفة .(١٩٩٣). دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها، د. ط عمّان: دار البشير.

الفصل الرابع
التفكير في المنصوبات

المقدمة

تأتي المنصوبات بعد العمد، أي بعد المسند والمسند إليه؛ لذا كانت أهميتها الوظيفية الدلالية أقل دلالة من العمد، والتصقت الفتحة بالمنصوبات، وسميت بها، وجاءت في واحد وخمسين باباً، ولما كثرت الأعداد، عالجها العربي بفكره، ووازن بعدالته الفكريّة بينها وبين العمد.

ولاحظ الباحث أن الباحثين عندما تناولوا التفكير النحويّ عند العرب، تذهب أذهانهم إلى القواعد النحويّة، ومصادر النحو من: سماع وقياس وغيره، واللافت أنهم تناسوْا كيف استقرّ العربيّ على توظيف الحركات من: فتح وضم وكسر وجزم.

والمهم في ظاهرة التفكير النحويّ عند العرب: كيف فكروا للوصول إلى القواعد النحويّة؛ لذا يحاول الباحث أن يستخلص كيفية تفكير العرب في تنصيب حركة الفتح.

وسيتناول الباحث في هذه الدراسة: المنصوبات، واتخذ عمدة المفاعيل(المفعول به) أنموذجاً، والفعل اللازم والمتعدي، وقوة حركة الفتح بين الحركات: (الضم، الفتح، الكسر)، ليمهد إلى للوصول إلى نتائج الدراسة بشكل موضوعي.

ويتضح دور التضمين كباب من أبواب التوسع اللغويّ، إذ يتمّ تبادل مواقع الأفعال اللازمة والمتعدية محلّ بعضها، وكذلك الأسماء والحروف، وهذه الظاهرة لها أهميتها في البعد الدلالي.

ويرى الباحث أن جزءاً من المنصوبات تقترب من مركز الجمل العربيّة (العمد)؛ لأنها ترتبط بها لاستكمال البعد الدلالي، ورتبتها الوظيفيّة بعدها، نحو: المفعول به الذي يأتي بعد الفاعل، ويرتبط بالفعل والفاعل، والحال الذي يبين هيئة الفاعل والمفعول به، وهيئة الاثنين معاً، والمفعول المطلق الذي يلتصق بفعله ويتولد منه.

التفكير في المنصوبات

التفكير لغة:

الفِكر (بكسر الفاء وفتحها) إجمال النظر في الشيء (ابن منظور، ١٩٩٧ : مادة فكر)، والتفكر التأمل، ورجل فِكّير: كثير التفكر (الجوهري، د.ت : مادة فكر).

التفكير اصطلاحاً:

هو نشاط عقلي ذهني يختلف عن الإدراك إلى الأفكار المجردة (معمار، ٢٠٠٦: ٢٠). وهو عبارة عن سلسة من النشاطات العقلية يقوم بها الدماغ، وتشترك فيها الحواس.(جروان، ١٩٩٩: ٢٠)، وهو دراسة الخطوط الرئيسة التي سار عليه البحث النحويّ، والتي أثّرت في فكر النحاة وإنتاجهم.

النصب لغة:

نَصب أصل صحيح يدلّ على إقامة شيء، والفتح هو نصب، (ابن فارس، ١٩٧٩ : ٤٣٤/٥)، وقيل: نصبت الكلمة، أي: أعربتها بالفتح استعلاء(الفيومي، ١٩٢١ : ٨٣٣). والمتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، ويبين الحَنك الأسفل من الأعلى، فكأنّه نصبه ليظهر أحدهما عن الآخر. (الزّجاجي، ١٩٨٦ : ٩٣)، والنصب الاستقامة والإستواء. (الحازمي، د.ت: ١١/١٢)

اصطلاحاً :

النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب نحو: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، وما ألحق بالمفاعيل: الحال، والتَمييز والمستثنى المنصوب (ابن يعيش، ٢٠٠١ : ١٩٦/١)، والنصب إعراب الفضلات (ابن مالك، ٢٠٠٠ : ٢٢٨). والفضلة ما يجوز الاستغناء عنها الاّ لعارض.(المالكي، ٢٠٠٨ : ١٩٢/١٢)، والفضلة ما زاد على العمد كالمفعول به، وميّزت بعلامة ما هو فضلة، بوساطة حرف، ومُيّز بالكسر، مع كونه منصوب المحلّ؛ لأنه فضلة، فصار كون الاسم مضافاً إليه معنى العمدة بِحرف (السامرائي، ٢٠٠٠ : ٢٧/١).

ويرى الباحث أن تسمية مجموعة المنصوبات بالفضلات؛ لأنها فضلة عن العمد، أي: التركيب الإسنادي، مع عدم إهمال دورها الوظيفي الدلالي في الجملة، وكل المنصوبات فضلات خارجة لا تقع ضمن النظام الإسنادي، وخلاصة الأمر ما ابتعد عن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل فهو فضلة.

وعندما فكر النحاة في المنصوبات وجدوها كثيرة، وقد وصلت إلى واحدٍ وخمسين باباً ، وهذا يدل على شيوع الظاهرة، وسميت المنصوبات؛ لأنها المقابل النحويّ بين الرّفع والجرّ، ولم يكتف العلماء بالتفسير الشكليّ، بل عمدوا إلى الكشف عن الخصائص الوظيفيّة، أي التنوع الإعرابيّ، والفتحة الوظيفيّة للنصب دال على الفضلات، وهي تضيف على الدّلالة فوائد، لكنّها لا تعدّ من الأصل، وهي تلي مركز الجملة (العمد).

والمفعول به يحظى بأهمية بالغة؛ لأنه يرتبط بالفعل، ونائب الفاعل (المفعول به) يحلّ محلّ الفاعل، وتتغير حركته في أثناء الانتقال، وهو من المنصوبات التي تتمتع بهذه الوظيفة النحوية.

الفتحة والمفعولية:

صنّف النحاة المنصوبات تحت الفتحة التي تقتضي المفعولية، والفتحة علم المفعولية، اعلم أنه لا ينتصب شيء إلاّ أنه مفعول أو مشبه بالمفعول (المبرد،١٩٦٣ : ٤/ ٢٩٩) فالمنصوبات ما اشتملت على المفعولية (رضي الدين،١٩٩٨: ٢٦٤/١)، والفتحة أخفّ الحركات (المبرد، ١٩٦٣ : ١٦١/٢).

وقسم النحاة المنصوبات إلى قسمين:

الأول : أصل في النصب، وهو المفعولات الخمسة.

الثاني : محمولاً على ذلك الأصل، وهو الحال والاستثناء والتمييز.

إن فهم الجملة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاني النحوية، والمعاني النحوية معانٍ ذهنية مجردة كالفاعلية، والمفعولية، والإستثناء، والحال، والنفي، وغير ذلك (عرار، ٢٠٠٣ : ٦١)، وكل كلام أدّى المعنى الصحيح فهو كلام جيّد، وكل ما فَسدَ به المعنى فمردود (عرار، ٢٠٠٣: ٦٣).

والفتحة لها دور دلالي على المستوى النحويّ، ولا سيّما في الأساليب الإفصاحيّة: كالإغراء، والتحذير (الحنيطي، د.ت: ٢٤)، والألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب، وهو الذي يفتحها، والأغراض كامنة حتى يخرجها (الجرجاني، ١٩٨٩: ٧٥)، وإذا قلنا (الأسد) بالرفع، تبادر إلى أذهان المسند والمسند إليه، أي: عمد الكلام، ونقدر بذلك طرفه الثاني المحذوف(المبتدأ)، أمّا إذا قلنا (الأسدَ) بالنصب، فالفتحة مؤشر للابتعاد عن العمد، وعن التفكير في المنصوبات، وهو يتبادر لنا الفعل (احذر).

وللفتحة معانٍ عدة منها: دلالة الحدث على المعيّن به، سواء أكان ذاتا أم موضوعاً، أي أنّها تدلّ على المفعولات، وأشباه المفعولات، وهي دليل على الإفصاح كنصب أساليب: التعجب والتحذير والإغراء، وتدل على التصرف بإعراب الخبر، بتحويله (الخبر) إلى حال، ونصبه الخبر على مخالفة الأصل كنصب (أطهر) في قوله تعالى:" **هنّ أطهر لكم** " (سورة هود: ٧٨)، (أطهر) الأصل في الإعراب (خبر)، وجاء النصب لمخالفة الأصل، وهي هنا "حال من اسم الإشارة، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي :أشير إليهن في حال كونهن أطهر لكم".(ابن الحاجب،١٩٨٩: ٢٣٤/١).

ويرى الباحث اقتضاء المفعولية المفعول، يرتبط بزيادة مفردات الجملة التي تفضي إلى دلالات إضافية، فلو قلنا: شرب الولد، وتشكل لدينا المسند (شرب)، والمسند إليه (الولد)، لتدافع المفعول به، (العصير، الماء، ...) ليحقق معنى المفعولية (العصير)، ولو نعتنا (العصير)، وقلنا (باردا)، لوضحت المعاني أكثر، وتحقق الهدف من التواصل، والذي ساعد في الوصول إلى الجملة: (شرب الولد العصير باردًا)، الفعل المتعدي (شرب). والذي يؤثر في اللفظ، وينشأ عنه العلامة الإعرابية التي ترمز إلى الفاعلية، أو المفعولية هو العامل. (حسن، د.ت : ٧٥/١)

وهذا يرتبط بالوظيفة النحويّة التي تؤديها الكلمة في جملتها وسياقها بناء على صلتها بما يسبقها، وما يلحقها من كلمات، وفق علاقات النظام النحويّ (الساريسي، ٢٠٠٣: ٢٨).

الرفع للعمد والنصب للفضلات (النصب عمدة المفعول وما حُملَ عليه):

اعتمد النحاة في بناء التركيب اللغويّ على تفكير عميق حمل معه قوة المعاني والدّلالات، وجعل للحركات نصيبا في توجيهاته الدلاليّة والتركيبيّة، فبدأ تركيبه الأصيل: بالمبتدأ والخبر(الجملة الإسمية)، والفعل والفاعل(الجملة الفعلية)، والجملتان بؤرتا المعاني، وعمدتا التراكيب في العربية. وجاءت الحركات الإعرابيّة لتكرس المفاهيم، العمدة (الرفع)، والنصب (الفضلات). وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد، والعمد ثلاثة: المبتدأ والخبر والفاعل (الأسترأبادي،١٩٧٥ : ٦٢/١)، "وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها؛ لكون الفضلات أضعف من العمد، وأكثر منها". (الأسترأبادي، ١٩٧٥ : ٦٢/١). "والرفع أقوى حظاً في الحديث من المفعولات والمجرورات، فلما كان حظه من الخبر أقوى، كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضّمة وثقلها معلوم بالحسّ، وموجود بالضرورة"(السهيلي، ١٩٩٢: ٣١٢).

وتدلّ الأصول على أن الرّفع قبل النّصب؛ لأنّ الرفع صفة الفاعل، والنّصب صفة المفعول (السيوطي، ١٩٨٩: ٢٦٨)، والأسماء لها الرّفع والنّصب والخفض، نقول: هذا زيدٌ، ورأيت زيداً، ونظرت إلى زيد (محمد الحفظي، د.ت : ٥٧)، وقدّم النّصب على الجرّ، والنَصب عمدة المفعول، وما حُمِل عليه (ابن الصائغ، ٢٠٠٤ : ١٤٩/١). فالرّفع علم الفاعليّة، والنّصب علَم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة (السامرائي، ٢٠٠٠: ٢٦/١)

وهذا ابن يعيش يؤيد ما جاء، ويقول الضمّة أقوى من الفتحة؛ لأنّ الضَمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف؛ لأنّها أضْيق مخرجاً، من هنا اختص الفاعل بالرفْع بقوته، والنصب للمفعول لضعفه (ابن يعيش، ٢٠٠١ : ٢٠١/١) والاسم أقوى من الفعل، والفعل أضعف (ابن يعيش ، ٢٠٠١ : ٤٠٨/٤)

وخصّوا الفاعل بالرفع، والمفعول بالنصب؛ ليكون ذلك عَدلاً في الكلام، فيكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل، وخفة النّصب موازية لكثرة المفعول، (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢٠٢/١).

ويرى الباحث أن مراكز المعاني والدلالات ربطها النحاة بالحركات فالضم للعمد، ولا يتشكل تركيب لغويّ دون العمد، والفضلات تأتي بعد العمد قوة ودلالة؛ لذا فهي أضعف.

ويبدو للباحث أننا كلما ابتعدنا عن نهاية تركيب الجملة (العمد)، واتجهنا إلى اليسار تقلّ مركزيّة الدلالات، ونذهب إلى النصب الذي يقل قوة عن الضم، فالعمد يتركز فيها الثقل، والنصب للفضلات، وفيها ضعف، ولفظ الضمة يحتاج إلى قوة أكثر من الفتحة.

وعامل الرّفع أقوى من عامل النّصب والخفض. (الأندلسي، ٢٠٢٤ : ٢٦٣/٣) وينعكس الرّفع والنّصب على الدّلالة ففي قوله تعالى:" قالوا سلاماً، قال سلام". (سورة الذاريات، ٢٥) الرفع أقوى وأثبت من النّصب، فالردّ أفضل من التَسليم في التحية (ابن كثير، ١٩٨١ : ٢٨٤/٢)، ولهذا قال تعالى:" إذا حُييتم بتحية فحيّوا بأحسن منها أو ردوها". (سورة النساء، ٨٦) وأفرز النّحاة تبعاً لذلك، أقوى الحركات لأقوى المعاني، فأعطوا أقوى الحركات وهي الضمة، لأقوى المعاني، وهي الغلبة للغَير، وأضعفها الفتحة لأضعف المعاني، والحركة المتوسطة الكسرة للمعنى المتوسط (ابن قيم الجوزيّة، ٢٠١٩ : ٢٣١/١) . ويتضح ذلك من قول رجل للحسن البصري: إنك متكبر. فقال: لست متكبراً، ولكني عزز.وقال تعالى:" ولله العزةُ ولرسوله وللمؤمنين". (سورة المنافقون، ٨)، أمّا في قوله تعالى: "إلا قيلا سلاماً سلاماً". (سورة الواقعة، ٢٦) (قيلاً): استثناء منقطع، و(سلاماً سلاماً) أي: يفشون السلام بينهم، ويسلمون سلاماً بعد سلام، فلا يسمح الاّ السلام السلام، وهو الأمان، وهو يأتي منكّرا مرفوعاً ومنصوباً ومعرفاً باللام مرفوعاً لا غير، وأما من نَصبوا مع التنكير على اعتبار مصدر (سلم) فهو مفعول مطلق، وتقديره سلَّمت سلاما، والرفع أقوى (ابن عاشور، ١٩٨٤ : ٢٥٨/٧)، كما في قوله تعالى: " قالوا سلاماً قال سلام " (سورة الذاريات، ٢٥)، والرفع يدل على الثبات.

وينظر المحدثون إلى الفتحة والضمة والكسرة غير ما ذكر، ونلخص ذلك في رأي المخزوميّ الذي تأثر بآراء ابن مضاء، والأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، ورأى أن الضّمة علامة المسند والمسند إليه وتوابعه، والكسرة علامة المضاف إليه وتوابعه، والفتحة علامة لكون الكلمة ليست بمسند إليه، ولا بمضاف إليه، ولكن الفتح جزء يؤدي وظيفة لغويّة. ورأى أن الفتحة حركة خفيفة مستحبة، وأنها ليست علامة إعراب (الياسري،٢٠٠٣ : ٤١٢-٤١٥)، ويحمل على النحاة الذين يَروْن أن المنصوبات فضلة.

ويخلص الباحث إلى القول: إن مسألة الإعراب، واستعمال الحركات خاضعة لمعايير موضوعيّة عقليّة، قدّرها العقل العربيّ، وربطها بالقيمة الوظيفيّة المُستكنة وراء الحركات، فالنّصب بالفتحة لخفتها، ولكثرة عدد المنصوبات وابتعادها عن وظائف العمد، ونظم الجملة العربيّة، وقيمتها الوظيفيّة، والبعد الدلاليّ يلتحم مع ذلك التفكير الذي دفع بالحركات الإعرابيّة، وهو بذلك يدفع قول القائلين إن الحركة الخفيفة يذهب إليها العربي طلباً للتيسير، وخفّة النطق (المخزومي، ١٩٨٦: ٨١).

المفعول به

هو ما وقع عليه فعل الفاعل (ابن هشام، ٢٠٠١: ١٧٧)، وهو الفارق بيّن المتعدي واللازم (الزمخشري، ١٩٩٣: ٥٨)، ويرى ابن هشام أن المفعول به هو الأحوج إلى الإعراب من المفعول المطلق؛ لأنّه هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الإلتباس (ابن هشام، ٢٠٠١: ١٧٧)، ويأخذ ترتيبه في الجملة الفعليّة: الفعل، الفاعل، المفعول به، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، إلاّ أنّه يجوز أن يتقدّم المفعول على الفاعل، أو على الفعل والفاعل.

عامل النصب في المفعول به

يقول عبد القاهر: " ولا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا يتفكر في اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً أو مفعولاً ". (الجرجاني، د.ت: ٢٣)، أو ما يجعله حكما كالمبتدأ والخبر أو صفة أو حالاً، أو غير ذلك. واختلفت الآراء حول عامل النصب نتيجة ترتيب خاص يحدثه العامل (الجرجاني، د.ت: ٢٣)، قيل إن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً (العُكبري، ١٩٨٦ : ٢٦٣) أمّا الورّاق فيقول إن عمل الفعل أثّر في الفاعل، واستقرّ فيه، فمن هنا يكون هو العامل في المفعول به (الورّاق، ١٩٩٩: ٢٧٠)، وقيل : إن الفعل رفع الفاعل، والفاعل نصب المفعول به (الأنباري، ١٩٦٠: ٧٨/١)، وقيل ناصب المفعول به هو المفعولية (الأزهري، ١٩٩٧: ٣٩٨/٢).

وخلاصة الأمر اختلف العلماء في عامل النصب، فَرأيْ البصريين أنه منصوب بالفعل وحده، أمّا الكوفيون فرأوا أن ناصبة الفاعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل، (الأزهري، ١٩٩٧: ٣٩٨/٢).

ويرّجح الباحث أن العامل هو تعدّي الفعل، والذي يدعم ذلك أنّ الفعل المتعدي يحتاج إلى مفعول، والفعل اللازم يقف عند الفاعل.

فلسفة التعدي واللزوم

قوة الفعل اللازم والمتعدي عند ابن الزمخشري :

تأتي الأفعال على ضربين: لازم ومتعدٍ، ويمكن أن تُعدي ما كان لازماً بزيادة أحد الأشياء الثلاثة: الهمزة، والتضعيف (تضعيف العين)، وحرف الجرّ (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢٩٩/٤)، ويتعدد عملها بمواقعها من المبتدأ والخبر، فإذا تقدّمت لم يكن بدّ من إكمالها، أما إذا توسطت أو تأخرّت فإنه يجوز إلغاؤها، وقولك: (ضربت زيداً)، أقوى في العمل من قولك: (زيداً ضربت)، ولذلك يجوز تقوية الفعل بحرف الجرّ، فتقول: (لزيد ضربت). وكلّما تباعد الفعل عن المصدر يضعف عمله، فإذا قلت: (زيداً حسبت قائماً) أقوى من (زيداً قائماً حسبت)، و(زيداً قائماً حسبت) أقوى من (زيداً قائماً اليوم حسبت). أي كلما طال الكلام ضَعُفَ الإعمال مع التأخر (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٤/ ٣٢٩).

ويبدو للباحث أن عمل هذا النوع من الأفعال يضعف كلما ابتعد عن الصّدارة، وتبعاً لذلك يتدرج حكم عمله، في وسط الجملة يجوز العمل أو الإلغاء، وإذا تأخرّ يصل إلى حد إلغاء العمل، وسائر المفاعيل مستوية لا تفاضل بينها (المصدر، الظرف مكان وزمان ....الخ)، ما عدا المفعول به (ابن يعيش، ٢٠٠١ : ٤/ ٤٠٨).

والفعل المتعدي أقوى من الفعل اللازم؛ لأنه تَوصَّل إلى المفعول به مباشرة، وأما حروف الجرّ، نحو: مررت بزيد، فَدخلت على الاسم للتعدية، وايصال معنى الفعل إلى الاسم؛ لأن الفعل لا يصل بنفسه (لازم)؛ لأنّه ضعف عرفاً واستعمالاً، فوجب تقويتها بالحروف الجارّة (ابن يعيش، ٢٠٠١ : ٣٠٠/٤) ويتعدى الفعل تارة بنفسه، وتارة بحرف الجرّ (أبو حيّان، ١٩٩٨ : ١٤٣٥/٣)، وقيل يتعدى في الأصل بحرف الجرّ، وهو (في)، وحذف اتساعاً، ونصبا على المفعوليّة (أبو حيّان، ١٩٩٨ : ١٤٣٥/٣).

ويتضح قوة المفعول به في النيابة عن الفاعل، نقول: دُفع المال إلى زيد، يُدْفع المال، وأصل الجملة: مُنِحَ زيد المال. الفعل المتعدي ناب عن الفاعل، والمفعول به، فهو حديث عن الفاعل؛ لأن الفعل صدر عنه، وعن المفعول لأن الفعل وقع به، وحديث عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء، وعن المفعول به؛ لأنه فضله، ويمكن الاستغناء عن المفعول به، ويقوم مقام الفاعل (ابن يعيش، ٢٠٠١ : ٣١٣/٤). فتعدى الفعل المتعدي أقوى لوصوله إلى مفعوله(ابن يعيش، ٢٠٠ : ٣١٣/٤). وما يؤكد قوة المفعول به، قوله: إن المصدر هو المفعول في الحقيقة، فإذا قلت: قام زيدٌ، وفعل زيد قياماً، كانا في المعنى

سواء، ولو قال أحدهم: من فعل هذا القيام؟، فنقول: زيد فعله، والمفعول ليس كذلك، فنقول: ضربت زيداً، ولا يجوز القول فعلت زيداً؛ لأن زيداً ليس ما تفعله أنت. وهنا يظهر الفرق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، وهذا يعني أن المتعدي هو المفعول به؛ لأن جميع الأفعال لازمها ومتعديها يتعدى إلى المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، أمّا المفعول به فلا يصلّ إليه الاّ الفعل المتعدي (ابن يعيش: ٢٠٠ : ٣٠٨/١).

ويخلص الباحث في فلسفة التعدي واللزوم بالقول: إن الفعل اللازم اكتفى بالفاعل، ولم يطلب بعده مفعولاً به، والفعل المتعدي لم يقف عند الفاعل، وإنّما تعدى إلى المفعول به، وعلل العلماء ذلك بضعف الفعل اللازم فهو يرفع فاعله، ولم يتعد إلى مفعوله، وقوة المتعدي الذي تجاوز الفاعل إلى المفعول به، وقد يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل. وفكرة اللزوم والتعدي لها تأثير على الجانب الدلالي، وترتبط ارتباطا وثيقاً بالمعاني والسياق.

والمفعول به لم يصل درجة العمد في الدلالات، ولكنه يقترب من بؤرة الكلام (الفعل والفاعل)؛ لأنه يقوم مقام الفاعل لفعل لم يسمّ فاعله، والمفعول فضلة تستقل الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول، وحذفه على ضربين: أن يُحذف وهو مراد ملحوظ، وسقوطه لضرب من التخفيف، وهو في حكم الموجود، والثاني يَحذفه مُعْرِضاً عنه البتّةَ؛ لغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل دون التعرض لمن وقع به الفعل، فيصبح من الأفعال اللازمة، نحو: ظَرُفَ، وشَرِقَ، وقَامَ، وقَعَدَ. (ابن يعيش : ٢٠٠ : ٤١٩/١). ومن أمثلة الأول قوله تعالى: " اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ"(سورة الإسراء، ٣٠).

ومن الأمثلة على الثاني قولهم: يعطي ويمنع، والمراد: يعطي ذَوِي الاستحقاق، ويمنع غيرَ ذَوِي الاستحقاق، (الزمخشري، ١٩٩٣ : ٧٩). ويتضح هنا أنه لا يتعسف في التقدير، وإنما يلمح إلى المعنى الذي بنى عليه الكلام، ففي قوله تعالى:"قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون" (سورة الزمر، ٩). المعنى هل يستوي من له علم، ومن لا علم له من غير أن يذكر النص، والتعدية هنا تنقض الغرض وتُغيّر المعنى (الجرجاني، ١٩٨٩ : ١٧٧).

وتجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلاً له قبل التعدية منسوباً إلى الفعل، والتعدية نقل الحكم من الأصل إلى الفرع (الجرجاني، ١٩٨٣ : ٦٢)، والحقيقة أن الأدوات أدلّ على المعنى الذي تؤديه الأفعال، وقد لا يتعدى الفعل إلاّ بالياء التي توصله إلى الاسم، وتربطه بالفعل. (سيبويه، ١٩٨٣: ٢٠٩/١)

التضمين في المفعول به

لغة: ضمن الشيء ضماناً أي كفل به، والتضمين هو الكفيل، وكل شيء أودعته في وعاء فقد ضمنته (ابن منظور، مادة ضمن).

اصطلاحاً :

ذكر ابن جني أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والفعل الآخر بحرف آخر، فإن العرب توقع أحد الحرفين موضع صاحبه، ويصبح الفعل الذي حلّ في معنى الآخر (ابن جني، د.ت: ٣١٠/٢)، والتضمين: " ايقاع لفظ موقع غيره ومعاملته معاملة لِتَضمنه معناه، واشتماله عليه" (ابن جني، د.ت: ٣١٠/٢). أمّا سيبوبة فيقول في التضمين: جَعْل الشيء في موضع على غير حاله (سيبوبة، ١٩٨٣: ٥١/١). وقيل التضمين تضمين فعل معنى فعل آخر، ويستعملونه استعماله، مع إدارة المعنى المضّمن(السيوطي، ١٩٩٦: ١٣٣/١). والتضمين تفسير المعنى بألفاظ متقاربة، ليس من باب المطابقة بين معنى اللفظين، وإنّما هو من تقريب المعنى المفسّر (الطيّار، ١٤٢٨ هـ : ١١٩)،. وهو إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين (فاضل، ٢٠٠٥: ٩٩/١). وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه، ويأخذ موقعه في اللزوم والتعدي، فقد يكون الفعل لازماً فيتعدى بالتضمين، والعكس صحيح، أي، يكون متعدياً فيصبح لازماً، وقد يغيّر حرف الجر الذي يتعدى به من حرف إلى آخر (الزعبلاوي، ١٩٨٤: ١٩١)، وتضمين الفعل اللازم معنى التعدي يعني أن التعدية بسبب التضمين. (عّباس، د.ت : ١٧٠/٢).

ويرى الباحث أن المعنيين اللغوي والاصطلاحي يحملان معنى كفالة المعنى، ووصوله إلى دلالته المرجوة، أي: تضمين كلمة معنى كلمة أخرى.

والتضمين على جهتين: الأول: تضمين البِنية حيث لا تصحّ العبارة إلاّ به، فصفة (معلوم) يوجب أنه لا بدّ عن عالم. والثاني: تضمين يوجبه معنى العبارة، نحو قولهم: (الكرّ بِستين)، أي: بستين ديناراً (الرّماني،١٩٧٦ : ١٠٣). وهناك التضمين الكليّ فهو في القرآن أن تذكر الآية والخبر بجملتهما، والتضْمين الجزئي أن تدرج بعض الآية والخبر في ضمن الكلام (ابن الأثير: ١٤٢٠هـ: ٣٢٣/٢).

والتضمين أنواع : (العجرمي، ٢٠١٦ : ٤٣ (٦) : ٢٧١٥)

- يؤدي اسم مبني معنى الحرف، ووظيفته في التركيب، نحو تضمن أسماء الشرط، والإستفهام معنى الحرف.

- يؤدي الفعل اللازم وظيفة المعتدي.

- يؤدي فعل معنى فعل آخر شرط المناسبة بين الفعلين، ويشترط وجود قرينة تدل على الفعل الآخر.

واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعيّ؟ وقال أغلبية العلماء أنه قياسيّ، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام (الأزهري، ٢٠٠٠ : ٥٣٦/١). والتضمين يختص بالأفعال والأسماء والحروف، ومن الأفعال قوله تعالى: " فتمثل لها بشر سويا" (سورة مريم، ١٧)، بمعنى صار، ومن التضمين بالحروف، قوله تعالى: " الحمد لله الذي هدانا لهذا " (سورة الأعراف، ٤٣)، أي: إلى هذا. وجاء في قوله تعالى: " ولأصلبنكم في جذوع النخل " (سورة طه، ٧١) إن (في) تكون بمعنى (على)، أي: عليها (على جذوع النخل)، ويجدد القول هنا: إن أبا هلال العسكري يقول: إن حروف الجرّ لا تتعاقب: واستشهد بقول ابن درستوية الذي قال في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها، (أبو هلال العسكري، د.ت : ١٣) علماً بأن (من) بمعنى (على فيه نظر؛ لأن هناك فروقاً في المعنى بين: نصره منه، ونصره عليه، فالنصر عليه بمعنى التمكين منه، والغلبة، أمّا نصرناه منهم فهي بمعنى نجيناه منهم، (الشجيري، ٢٠١٢: (٢٠٢): ٢٠٤ – ٢٠٥)، ومن الأمثلة على الأسماء: " الآن جئت بالحق " (سورة البقرة،٧١) أي: منذ الآن (سهيلة وعبد القادر، ٢٠٢٣: ١٣ (٢): ١٣٩ - ١٤٠).

فوائد التضمين :

أولاً: الأفعال اللازمة جعلها التضمين متعدية: ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: " واقعدوا لهم كلّ مَرْصد". (سورة التوبة، ٥)، ضمن الفعل اللازم (قعد) معنى (لزم) ومنها: (رحبتكم الدار) تضمن معنى: (وسعتكم). (فاضل، ٢٠٠٥ : ١٧٨/١).

ثانياً: الأفعال المتعدية لمفعول جعلها التضمين لازمة، ومنها قوله تعالى: "وأصلح لي في ذريتي" (سورة الأحقاف،١٥)، أي: تضمن معنى (بارك) لي في ذريتي، (فاضل، ٢٠٠٥: ١٧٨/١).

ثالثاً: تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين، وقال ابن هشام فائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين (ابن هشام،١٩٨٧ : ٥٣٠/٢)، ومنها قولهم:" سمع الله لمن حمده". أي: استجاب، فتعدّى (سمع) باللام، والأصل أن يتعدى بنفسه، مثل قوله تعالى: "يوم يسمعون الصيحة بالحق". (سورة ق، ٤٢)، فَتعدى الفعل مباشرة دون حرف جرّ (السامرائي ، ٢٠٠٠ : ١٢/٣).

رابعاً: الإيجاز ومن أمثلة ذلك البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) تضمنت التعليم لاستفتاح الأمور على التبريك، والتعظيم لله بذكره، وأنه أدبٌ من آداب الدين، وأنه إقرار بالعبودية، واعتراف بالنعمة، وملجأ الخائف (حسين، ١٩٦٠ : ٢٠٥).

ويرى الباحث أن التضمين نوع من التوسعة في لزوم المتعدي، وتعدي اللازم، وتبادل الحروف مواقعها لتؤدي دلالات جديدة، والعربيّة تترك جميل الأثر على المعاني والدلالات التي ترتبط بالسياق المختلفة نتيجة لهذه الظاهرة، مع ضمان عدم الإسراف، وتوسيع القول فيها، علينا الإعتدال في التضمين بحيث نحافظ على جمال التعبير، وعدم الذهاب إلى المغالاة الذي يجلب مفسدة المعاني.

الخاتمة

يظهر تميّز وإبداع التفكير العربي في تركيب الجملة العربية، وما تحمله من حركات تحمل في طياتها دلالات تختلف باختلافها، فحركة النصب للمنصوبات أعطيت للأكثر من الألفاظ، وهي خفيفة ضعيفة إذا ما قورنت بالعمد، والعربيّ وازن تفكيره، وجعل العدالة منهجا، تلك الحركة تشير إلى الفضلات التي إنْ وجدت أعربت وإلاّ فلا، إي إن فقدت فلا تتقدر في الأغلب.

وبيّنت الدراسة كيفيّة تفكير العرب في الفتحة والبعد الوظيفي لها، فترتيب الجملة ورتبها وقيمتها الدلاليّة تستمدها من مفرداتها تبعاً للأبعاد الوظيفيّة، والتي تحمل أبعاداً دلالية مختلفة، وتناولت الدراسة المفعول به أنموذجا على المنصوبات، ووضحّت أهمية التضمْين في التوسع اللغويّ الذي أسهم في توليد فوائد كثيرة.

وتوصلت الدراسة إلى :

- النصب مفتاح عبور يبيّن الجانب الوظيفي للمنصوبات كتوابع، وبعيدة عن مركزيّة الدلالات.
- المنصوبات كثيرة العدد؛ لذا أعطيت الفتحة للأكثر والأضعف.
- الفعل المتعدي أقوى من الفعل اللازم.
- عدم المغالاة في استعمال التضمين؛ لأن بعض الاستعمالات تُخرج الدلالات عن مسارها.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن الأثير، نصر الله بن محمد الشيباني .(١٤٢٠ هـ). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط ، بيروت : المكتبة العصرية .

- الأزهري، خالد .(١٩٩٧). التَصْريح بمضمون التوضيح ، تحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، الزهراء للإعلام العربي.

- الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاوي .(٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة .

- الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب.)١٩٧٥). مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الأُلوسي .(٢٠٠٧). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، قرأه وصححه محمد حسين، د.ط ، بيروت: دار الفكر.

- الأنباري .(١٩٦٠). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مصر: المكتبة التجارية .

- الأندلسي، أبو حيان الأندلسي.(٢٠٢٤). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، المحقق: د. حسن هنداوي،ط ١ الطبعة: الأولى، (١٤١٨ - ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م)، دار القلم: دمشق، (ج ١ - ٥)، دار كنوز إشبيليا بالرياض،(الأجزاء ٦ – ٢٢).

- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف .(١٩٨٣). التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة.

- الجرحاني .(١٩٨٩). دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر ، ط٢ ، القاهرة : مكتبة الخانجي.

- الجرجاني، عبد القاهر (د.ت) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربيّة ، تحقيق : البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف .

- جروان، فتحي .(١٩٩٩). الإبداع مفهومه معاييره مكوناته نظرياته خصائصه مراحل قياسه وتدريبه، ط١، عمان: دار الفكر.

- ابن جني، (د.ت) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، (د.ت)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، د.ط ، مصر : دار الكتاب العربي

- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين.(١٩٨٩). أمالي ابن الحاجب، تحقيق:د.فخر صالح سليمان قدارة، الأردن: دار عمار، وبيروت: دار الجيل.

- الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد.(٢٠١٠). فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، ط ١، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.

- حسن، عباس .(د.ت). النحو الوافي، ط١٥، مصر: دار المعارف.

- حسين، محمد الخضر .(١٩٦٠). دراسات في العربيّة و تاريخها، ط٢ ، دمشق ، مكتبة دار الفتح.

- أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي .(١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان و رمضان عبد التواب، ط١ ، القاهرة : مكتبة الخانجي.

- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد.(١٩٧٢). المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الطبعة: دمشق.

- رضي الدين، محمد بن حسن الأسترأبادي .(١٩٩٨). شرح كافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه أميل بديع يعقوب، بيروت : دار الكتب العلميّة.

- الرّماني، علي بن عيسى بن علي .(١٩٧٦). النكت في إعجاز القرآن، تحقيق : محمد خلف الله و محمد زغلول سلام ، ط٣ ، مصر : دار المعارف .

- الزبعلاوي، صلاح الدين .(١٩٨٤). مشاكل القول في النقد اللغوي، ط١ ، دمشق : الشركة المتحدة للتوزيع و النشر.

- **الزَّجَّاجي، أبو القاسم.(١٩٨٦. الإيضاح في علل النحو، المحقق: الدكتور مازن المبارك، ط٥، بيروت: دار النفائس.**

- **الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله .(١٩٩٣).المفصل في صنعة الإعراب. المحقق: د. علي بو ملحم، ط ١، بيروت: مكتبة الهلال.**

- الزمخشري .(٢٠٠١). المفصل في صنعة الإعراب، حققه: محمد محمد عبد المقصودوالدكتور حسن محمد عبد المقصود، ط١: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.

- الساريسي، ميساء عمر عبد الرحمان .(٢٠٠٣). المنصوبات المتشابهة دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، رسالة ماجستير، اشراف: د.عبد الحميد مصطفى السيّد.

- السامرائي، فاضل صالح .(٢٠٠٠). معاني النحو، ط١، الأردن : دار الفكر.

- سهيلة، حساني، وعبد القادر، ابن تواتي .(٢٠٢٣). التضمين النحوي ومقاصده، آيات من القرآن الكريم أنموذجاً، المجلة التعليمية، الجزائر، ١٣ (٢): ١٣٨ – ١٤٠.

- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد .(١٩٩٢). نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.

- سيبوية .(١٩٨٣). الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣ ، بيروت : دار الكتب العلميّة.

- **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي.(١٩٨٩). الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح، ط١، دمشق: دار القلم.**

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.(١٩٩٦). الأشباه و النظائر في النحو ، راجعه: فايز ترحيني، ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي .

- الشجيري، هادي أحمد فرحان .(٢٠١٢). التضمين النحوي وأثره في المعنى، الجامعة العراقية، الأستاذ (٢٠٢) : ٢٠٣ – ٢٠٥.

- **الشعراوي، محمد متولي(١٩٩٧). تفسير الشعراوي – الخواطر،د. ط.**

- **ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين.(٢٠٠٤). اللمحة في شرح الملح، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.**

- الطيّار، مُساعد بن سليمان .(١٤٢٨). شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيميّة ، ط٢، دار ابن الجوزي.

- ابن عاشور، محمد الطاهر.(١٩٨٤). التحرير والتنوير، د.ط ، تونس: الدار التونسية للنشر.

- العجرمي، منى صالح .(٢٠١٦). التضمين النحوي في نماذج من شعر حاتم الطائي، مركز اللغات، الجامعة الأردنية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، الأردن ، ٤٣ (٦) : ٢٧١٥.

- عرار، مهدي أسعد .(٢٠٠٣). ظاهرة الَّلبس في العربيّة جدل التواصل والتفاصيل، ط١، عمان: دار وائل .

- العُكبري .(١٩٨٦). التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين، تحقق عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- ابن فارس. (١٩٧٩). معجم مقاييس اللغة، المحقق عبد السلام هارون، د.ط ، دار الفكر.

- فاضل، محمد نديم .(٢٠٠٥). التضمين النحوي في القرآن الكريم، ط١، المدينة المنورة: دار الزمان.

- الفراء، أبو زكريا بن زياد .(د.ت). معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجا، وعبد افتاح الشلبي، ط١، القاهرة: دار المصرية للتأليف و الترجمة .

- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري.(١٩٢١). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ط٤، القاهرة : المطبعة الأميريّة.

- القرطبي .(١٩٩٣). الجامع لأحكام القرآن، د.ط: دار الحديث للطباعة.

- **ابن قيم الجوزيّة.(٢٠١٩). طريق الهجرتين وباب السعادتين، حققه: محمد أجمل الإصلاحي، ط٤، الرياض: دار عطاءات العلم ،بيروت: دار ابن حزم (الأولى لدار ابن حزم).**

- ابن كثير.(١٩٨١). مختصر تفسير ابن كثير، ط ٥، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط ٧، بيروت: دار القرآن الكريم.

- ابن مالك، بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد .(٢٠٠٠). شرح ابن الناظم علي ألفية بن مالك، المحقق محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية.

- المالكي، أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم .(٢٠٠٨). تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد .(١٩٦٣). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط ، عالم الكتب.

- محمد الحفظي، حسن . (د. ت): شرح الآجرومية، د. ط.

- المخزومي، مهدي .(١٩٨٦). في النحو العربي نقد و توجيه ، ط٢ ، لبنان : دار الرائد العربي.

- معمار، صلاح صالح .(٢٠٠٦). علم التفكير، ط١: دار ديبونو للنشر والتوزيع .

- ابن منظور(١٩٩٧). لسان العرب، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي.

- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف .(١٩٨٧). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية .

- ابن هشام .(٢٠٠١). شرح شذور الذهب، تحقيق: أحمد فرهود و زميله، ط١، القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله .(د.ت). الفروق اللغوية، تحقيق : حسام الدين القدسي، بيروت: دار الكتب العلمية .

- الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله .(١٩٩٩). علل النحو، تحقيق: محمد جاسم الدرويش، ط١، الرياض: مكتبة الرشد.

- الياسري، علي مزهر .(٢٠٠٣). الفكر النحوي عند العرب أصوله و مناه.جه ، ط١ ، بيروت: الدار العربيّة للمطبوعات .

- ابن يعيش.(٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الفصل الخامس
التفكير في المجرورات والمجزومات

التفكير في المجرورات والمجزومات

المقدمة

الكسر علامة تضع الحدّ الفاصل بين الأسماء والأفعال، وهي تختص بالأسماء دون الأفعال، والأسماء تجرّ بعوامل متعددة، ومتنوعة، وتجرّ بعلامات أصليّة وفرعيّة، ويقع أثرها من حروف: أصلية، وزائدة، وشبه زائدة، وكل نوع من هذه الأنواع له خصوصية ترتبط بالدلالات والتعلق.

والاسم المجرور يجرّ بثلاثة عوامل: المجرور بحرف الجر، وهذه الحروف تربط الأسماء بالأسماء، والمجرور بالإضافة، والإضافة نسبة بين اسمين، نجرّ فيها الاسم الثاني.

ويجر الاسم إذا كان تابعا، مثل: النعت، العطف، التوكيد، البدل، وقدّم الأول: الجرّ بحرف الجر؛ لأن فيه الحرف الذي يقوم بعملية الجرّ(أداة الجرّ الحقيقيّة)، والإضافة فيها معنى حرف الجر، والتوابع تتبع أسماء أخرى وهي ليست مجالا للدراسة.

وأضاف النحاة إلى باب المجرورات باب الإضافة، وهذا الباب يقترب ويلتصق بباب المجرورات، فالمضاف إليه دائما مجرور، وموضع هذه الحركة تحت الحرف، والضم والنصب فوق الحرف، وهذا الموضع لم يكن عبثيا.

وتؤدي المجرورات دورا رئيسا، في بناء الجملة، وهي أسماء تأتي في حالة جرّ، وأدوات ربط بين عناصر الجملة، ويرتبط فهم الجملة بالمجروات وأنواعها.

أمّا المجزومات فتتعلق بالأفعال، ويجزم الفعل إذا سبق بأداة من أدوات الجزم، والأدوات منها ما يجزم فعلا، ومنها ما يجزم فعلين،وعلامة الجزم سكون فوق الحرف، أو حركة فرعيّة تنوب عنها، والدراسة تبحث في كيفية تفكير النحاه في المجرورات والمجزومات، ولا تنظر إلى الجزم والجرّ كحاله تطبيقيّة أو نظرة تقليديّة.

ونقف عند الجزم حدّ الأفعال، وهذه الظاهرة ترتبط بالأفعال، ويقتصر عملها عليها؛ لذا قيل: الأسماء تجرّ، والأفعال تجزم.

وارتبط بالمجررات (حركه الكسرة، وما ينوب عنها بالجرّ)، وارتبطت بالمجزومات(السكون وما ينوب عنها) ؛ لذا فالحركتان تشكلان حدا فاصلا بين الأسماء والأفعال.

ونتناول في هذا الفصل، المجرورات، والإضافة، والمجزومات، وكيفيه التفكير في المواضيع الآنفة، علما بان طريقة التفكير سيبحث الباحث عنها في أمّات الكتب، وهي شذرات هنا وهناك.

ويحاول الباحث جمعها والوصول إلى طريقه التفكير التي انتهجها العلماء للوصول إلى قاعدة المجرورات والمجزومات، أي: تنصيب حركة الكسرة للجرّ، وحركة للجزم للجزم.

بسم الله الرحمن الرحيم

التفكير النحويّ في بابي المجرورات والمجزومات

أولا: المجرورات بحرف الجرّ

تعدّ المجرورات من الأبواب النحويّة التي شغلت النحاة من حيث التركيب النحويّ في عملها، والعلاقة بين الجار والمجرور، وحالات جرّ الأسماء، وحدد صاحب الكتاب أنّ الاسم لا يكون مجرورا إلاّ بالإضافة وبحروف الجرّ (المرزبان، ٢٠٠٨: ٣٠٩/٢ – ٣١٠). وتعرف المجرورات على أنّها ما اشتمل على علم المضاف إليه (ابن الحاجب،٢٠١٠: ٢٨)، وقيل المجرورات ثلاثة: مجرور بحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بالمجاورة، وقدّم المجرور بالحرف على المجرور بالإضافة؛ لأنّ فيها معنى الحرف (الجوهريّ، ٢٠٠٤: ٢/ ٥٤٤).

والحروف الجارّة منها ما يجرّ الظاهر والمضمر (الجوهري، ٢٠٠٤: ٢ / ٥٤٥)، ومنها المقدّر، نحو: غلام زيد. وتقديره: غلام لزيد. وخاتم فضّة. أي: خاتم من فضّة، فالجرّ في المضاف إليه بالحرف المقدّر الذي هو (اللام) أو (مِن) وحذفه لنيابة المضاف إليه عنه(ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢/ ١٢٣)، ولذا الجرّ لا يكون إلاّ بحرف الجرّ أصالة أو الإضافة التبعيّة (المبرد، ٢٠١٠: ٣٦/٤) فالأصل في الجرّ أن يكون بحرف الجرّ (الأسترأبادي، ١٩٩٦: ٢ / ٢٠١).

وحروف الجرّ تحذف:" واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجرّ قد تحذف". (سيبويه،١٩٨٨ : ١٥٤/٣).

وتعمل حروف الجرّ في الظاهر والمضمر على حدّ سواء، نحو: من، إلى، عن، على، في، اللام، الباء للقسم، وغيره. ومنها مختصة في الظاهر فقط، نحو: الكاف، حتى، كذا، رب(التي تختص بالنكرة)، وقد تحذف ويبقى عملها (الحنبلي، ٢٠٠٩: ٧٠) ومن الأمثلة على حذفها: (امرؤ القيس، ٢٠٠٤: ٤٨).

وليل كموج البحر أرخى سدولةعلي بأنواع الهموم ليبتلي(الطويل)

وليل: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنّه مبتدأ. وما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجر (الكاف) في أنت كزيد، وحتى، ومُنذ؛ لأنهم استغنوا بقولهم: مثلي وشِبهي عنه فأسقطوه. (سيبويه،١٩٨٨ : ٣٨٣/٢).

ويتّضح لي أنّ حروف الجرّ تعمل، ولكن لا بدّ من أثر تتركه على الكلمة؛ لنستدل على ذلك الحرف المحذوف، وحروف الجرّ: سبعة عشر حرفا(الجرجاني، د. ت: ١٠)، وقيل حروف الجرّ عشرون حرفا (الغلاييني، ١٩٩٣: ٣ /١٦٧)، وهي من العوامل اللفظية، والعامل ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا، والحركات مقيّدة بالعامل (الجرجاني، د. ت:٧٣) وتنقسم حروف الجرّ إلى قسمين: ما استعملته العرب حرفا، ولم يشترك في لفظة الاسم والفعل، وآخر استعملته حرفا وغير حرف، وهذا النوع غير ملازم لعمل الجرّ (ابن السراج، د .ت:١/ ٤٨٠) والأخير، نحو: خلا، عدا، حاشا.

والجرّ من ألفاظ البصريين، ويستعمل الكوفيون الخفض بدلا منه (ابن الخباز، ٢٠٠٧: ٢٢٧). وهي تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم، ولا يدخل حرف الجرّ إلاّ على الأسماء، وتصل الفعل بالاسم، كقولك: مررت بزيد(ابن السراج، د. ت: ٤٠٨/١).

ويرى الباحث أن فكرة ربط الفعل بالاسم تقوم على تقوية الفعل اللازم لضعفه، وكأن حرف الجرّ في التركيب اللغويّ، يقوي الفعل اللازم؛ ليصل إلى مبتغاه، وهذا يعدّ مكملا دلاليّا وظيفيّا.

وقد تسهم حروف الجرّ في وقوع مرفوع موقع المجرور، نحو: ما أنا كأنت. وهذا تركيب ضعيف، وتؤكد المنصوبات والمجروات بالمرفوعات، نحو: رأيتني: أنا ومررت بك أنت (ابن هشام، ١٩٩٥: ١/ ٦٩).

وميّز العلماء بين ثلاثة أنواع من حروف الجرّ، الأول حرف الجرّ الأصلي، وهو الذي يؤدي معنى فرعيا جديدا، ويوصل بين العامل والاسم المجرور، أي: فيه قابلية التعلق وإضافة معنى، أمّا الثاني فهو الشبيه بالزائد، وهو لا يحتاج إلى تعلق ويفيد معنى، وأمّا الثالث فهو زائد لا يضيف معنى، ولا يحتاج إلى تعلق(حسن، د. ت: ١/ ٤٤١)، نحو: ما جاء من أحد. وهي بمعنى ما جاء أحد. فلا زيادة في المعنى، ولا تعلّق، أمّا شبه الزائد، فنحو: ورجل أشعث،أي: وربّ رجل أشعث. أمّا الأصل، فنحو: محمد في الجامعة. أي: محمد كائن في الجامعة، ويترتب عليها جرّ الاسم لفظا وتقديرا (عيد، ١٩٧١: ٥٤٢) .

التفكير في المجرورات (قوة المجرورات)

نسبوا الرّفع؛ لأنّ المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكة الأسفل إلى أعلى، والمتكلم بالكلمة المنصوبة، يفتح فاه، أمّا الجرّ، لأنّخفاض الحنك عند النطق، وميله إلى إحدى الجهتين(الزجاجي، ١٩٨٦: ٩٣).

وحركة الجرّ حركة تقع تحت الحرف، أمّا الضم والفتح فهو ما فوق الحرف، وكأنّ العربيّ جعل الكسرة معادلا بين الحركتين الضمّ والفتح؛ ولذا جاءت الحركة متوسطة:" أثقل الحركات الضمّة ثم الكسرة ثم الفتحة(السيوطي، ١٩٨٥: ٢/ ٤٣). واختلاف مراتب تلك الحركات وخفتها يميّز بيئة الألفاظ من بداوة وحضر، فالضّمة تلحق أهل البادية، والكسرة دليل التحضرّ والرقة(أنيس، ٢٠٠٣: ٩١).

وقارب سيبوية بين الفتحة والكسرة، والكسرة تشبه الألف(سيبوية، ١٩٨٨: ٢ / ٢٥٥)، وذكر أنّ الكسرة أخف من الضمة (سيبوية، ١٩٨٨: ٤ /٣٧)، والضّمة أثقل من الكسرة، وهي أقوى منها(ابن جني، د. ت: ١/ ٦٩)، ومفهوم القوة: الضمّ أقوى الحركات، والكسرة تليها ثم يليها الفتحة ليتماشى مع الدلالات، ويظهر من قولهم، الحركة المتوسطة، وهي الكسرة، للمعنى المتوسط والضم، لأقوى المعاني، وأضعفها الفتحة، لأضعف المعاني.(الجوزية، ٢٠١٩: ١/ ٢٣١).

والكسر أشرف من الفتح، لأنّ الفتحة خاص بالأسماء والأفعال، أمّا الجرّ فهو خاص بالأسماء (الحازمي، ٢٠١٠: ٦٤٨)، ومن حيث التركيب فإن النصب والجرّ لا يوجدان حتى يتقدمهما الرّفع (**الجذاميّ**، ٢٠٠٤: ١٤٩/١)، وأوجز الأسترأبادي فقال:" إنّ الرّفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجرّ علم الإضافة(ابن كثير، ١٩٨١:/ ٢٦).

ويرى الباحث أنّ التفكير العربي يوازن بين الحركات، فجعل المتوسطة لتحمل الدلالات المتوسطة، والفتحة ضعيفة، أمّا الضّمة فجعلها لأقوى الحركات، وتوافق ذلك مع حركات أعضاء النطق، فبلغت بذلك فكرة الحركة منتهى من البلاغة والفصاحة في اختيار ما يتوافق مع الدلالات، والمعاني ورفع مستوى قوة حركة الكسر على الفتحة لاختصاصها بالأسماء دون الأفعال.

والضمة جزء من الواو، والكسرة جزء من الياء، والفتحة جزء من الألف(ابن السراج، د.ت: ٢ / ٩٩) والسيوطي يقول الجرّ ما بين العمد والفضلات؛ لأنّة أخفّ من الرّفع، وأثقل من النصب والجزم، والرّفع والنصب يكونان إعرابا للاسم والفعل، لقوة عواملهما، وعدم تعلقهما بآخر، أمّا الجرّ فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به(السيوطي، ١٩٩٨:/

١ ٧٥)، ويلخص التفكير في المجرورات الحازمي بقولة: الخفض بالكسرة ثقيل، والاسم خفيف، والجزم خفيف، والفعل ثقيل، فأُعطي الخفيف الثقيل، والثقيل الخفيف،طردا لقاعدة التعادل والتناسب، فالاسم خفيف مدلوله شيء واحد، إمّا ذات وإما معنى، والفعل مدلوله مركب من زمن وحدث، إذا الفعل ثقيل، والكسر ثقيل لأنّة حركة، والجزم خفيف لأنّة دون حركة، وللتعادل أعطي الخفيف الثقيل، وبناء عليه أعطي الاسم الخفيف الثقيل الكسرة(الحازمي: ٢٠١٠: ٦٤٨).

ويتضّح أن التفكير بالكسرة بدأ من نقطة التوازن والتعادل في تسميّة حركة الكسر،واعتمد المعيار على الخفّة والثقل بين الضمّ والفتح، واستند في تفكيره إلى حركة أعضاء النطق.

ثانيا: المجرور بالإضافة

الإضافة

الإضافة هي نسبة اسم إلى آخر،الأول مضاف، والثاني مضاف إليه(ابن عقيل، ١٤٠٥ :٢/ ٣٢٩) أو هي إمالة الشيء إلى الشيء(ابن الصائغ،٢٠٠٤ :١/ ٢٧٥). وحكم المضاف أن يجرّد من (ال) والتنوين(ابن الناظم،٢٠٠٠: ٢٧٢).

والمضاف نوعان: مضاف ومضاف إليه، والمشترك بينهما المضاف، وحركة المضاف حسب العوامل الداخلة عليه؛ لذا قد يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا (الحازمي، ٢٠١٠: ٦٣٠)، ولا بدّ في جميع حالات الإضافة بنوعيها: المحضة وغير المحضة أن يكون المضاف والمضاف إليه اسمين(حسن، د. ت: ٦/٣).

والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء، بوساطة حرف الجر لفظا، أو تقديرا، والتقدير شرطه أن يكون المضاف اسما مجرورا مجرّدا، والإضافة نوعان: معنويّة يشترط فيها المضاف غير الصفة مضافة إلى معمولها، وتكون بمعنى:(اللام، أو مِنْ، أو في). (ابن الحاجب، ٢٠١٠: ٢٨)، ولعلة الإضافة لم يجرّ في الاسم الثاني، أي: المضاف إليه غير الجرّ سواء أظهر حرف الجرّ أو لم يظهر، فإن ظهر الحرف كان الجرّ به، وإن لم يظهر كان الجرّ بالإضافة التي عملت عمله(ابن بابشاذ، ١٩٧٧: ٢ / ٣٣١).

ويبدو لي أنّ الإضافة تولدت نتيجه لغياب أحرف الجرّ؛ وهي تأخذ حكمه، والمضاف إليه لا يخرج عن الوظيفة التي جاء من أجلها، والإضافة تنوب عن حرف الجرّ، الذي يبقى عمله قائما دونه؛ لذا يسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: توصله إليه، وتربطه به(د. ت: ٢/ ٤١٣). ومن هذا التقدير لحرف الجرّ نقول: الإضافة من المجرورات.

والإضافة نوعان: معنوية: وهي نسبة اسم إلى آخر على معنى حرف الجرّ، نحو: كتاب محمد، والإضافة اللفظية إضافة صفة إلى موصوفها نحو: **كريم مصر.** والأولى محضة، والثانية غير محضة(السامرائي،٢٠٠٠ :٣/ ١٢٣)، ويستفيد المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص؛ لأنّها تتضمن معنى حرف من حروف الجرّ الثلاثة: من، في، اللام(ابن هشام، د.ت:٣/ ٧٤).

وفي الإضافة اللفظيّة يُخفض الاسم، بإضافة الاسم أو بإضافة العامل عمل الفعل إلى معموله، نحو: صانع المعروف مشكور. صانع: مضاف، وهو اسم فاعل للحال، أو الاستقبال، وقد أضيف إلى معموله، والمضاف إليه هنا مفعول به للمضاف(صانع)، ومثل ذلك وصف المفعول به، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو الصفة المشبّهة، ولا تكون إلاّ للدوام غالبا(الفوزان، د.ت: ٣/ ٦)، وسمّيت هذة الإضافة لفظية لأنّ فائدتها ليست عائدة إلاّ على اللفظ إمّا إلى تخفيفة، وإمّا لتحسينه(ابن الناظم، ٢٠٠٠: ٢٧٥)، وسمّيت الإضافة المعنوية محضة؛ لأنّها خالصة من شائبة الانفصال، ومعنويّة لأنّ فائدتها عائدة إلى المعنى، وتنقل المضاف من الابهام إلى التعريف أو التخصيص،(ابن الناظم،٢٠٠٠: ٢٧٥) والإضافة غير المحضة لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا؛ لذلك تدخل (ربّ) عليه، وإن كان مضافا لمعرفة، نحو: ربّ راجينا. وتوصف بة النكرة (ابن عقيل، ١٩٨٠ :٣/ ٤٥).

وقيل الإضافة أربعة أنواع: لاميّة، نحو: هذا حصان عليّ، أي: لعلي، وتفيد الملك. وبيانيّة، نحو: هذا بابُ خشبٍ، وضابطها أن يكون المضاف إليه جنسا للمضاف، ونحو: هذا الباب خشب، ويصحّ فيه الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، وتكون على تقدير (في)، والظَّرفيةُ ما كانت على تقدير(في) وضابطُها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف. وتفيدُ زمانَ المضافِ أَو مكانَهُ، نحو: سهر الليل مضنٍ، والتشبيهيّة على تقدير (كاف) التشبيه، ويضاف المشبّه به إلى المشبه، نحو: انتثر لؤلؤ الدمع على ورد الخدود(الغلاييني، ١٩٩٣:٣/ ٢٠٦- ٢٠٧).

ويرى الباحث أنّ فكرة الإضافة تتمحور حول فكرة الترابط والتلازم بين المضاف والمضاف إليه، والأول يأخذ موقعة الوظيفيّ، والثاني يرتبط بموقع وظيفي وهو الجرّ، ويقدر بحرف جرّ في الإضافة المعنوية، والإضافة اللفظية غير محضة؛ لأنّها قد يعود إليها التنوين، وتتخلص من المتلازمة بينها وبين المضاف.

واختلف النحاة، في عامل المضاف إليه، وذكر قسم من النحاة، أنه مجرور بحرف الجرّ المقدّر، وذكر قسم آخر أنه مجرور بالمضاف(ابن الصائغ،٢٠٠٤ :١/ ٢٧٣)، وأكدّ ذلك الغلاييني بقوله:" وعاملُ الجرِّ في المضاف إليه هو المضافُ، لا حرفُ الجرّ المقدَّرُ بينهما على الصحيح". (الغلاييني ، ١٩٩٣ :٢٠٦/٣).

والمعاني الدلالية في هذا النوع من الإضافة لا تخرج عن دلالات التمليك، أو البيان، أو الظرف(محاسنة، ٢٠١٥: ١٦٠).

ويبدو للباحث أنّ التفكير النحويّ في الإضافة لا يخرج عن تفكير المجرورات، وما يؤكد ذلك تقدير حرف الجرّ في الإضافة المعنوية، وبصرف النظر عن العامل في الجرّ، فالاسم(المضاف إليه) مجرور دائما في حالة الإضافة المعنوية.

ثالثا: الجزم

يقتصر الجزم على الفعل المضارع، والجزم هو القطع (ابن منظور، مادة قطع)، ونقول جزم الأمر، وجزم في الأمر(عمر، ٢٠٠٨ :١/ ٢٩٤)، والجزم في النحو تسكين الحرف أو حذفة(مجمع اللغة العربية القاهري، ١٩٧٢: مادة جزم).

والجزم تعمل فية أسماء وحروف، نحو: لم يخرج، ولا تفعل، وما تصنع اصنع(ابن يعيش، ٢٠٠١ :٤/ ٢٦٣)، ويكون الجزم في المضارع، إذا تعيّن أحد المعاني فيه: الماضي، إذا دخلت علية:(لما، لم)، ومعنى الطلب، إذا سبقتة لام الأمر، نحو: ليذهب زيد، ومعنى الشرط، نحو: إن تذهب اذهب(السامري، ٢٠٠٠ :٤/٥).

التفكير في المجزومات

إعراب مختص بالأفعال، وحروفه تقتصر على حدّ الجزم، وإذا كانت حروف الجزم، ضعيفة من بين عوامل الأسماء، فحروف الجزم أضعف من نواصب الأفعال، والفعل بعدها مضارع في معنى الماضي، فيجوز القول:، لم يكن زيدا أمس، ولو كان المعنى على طريقة اللفظ لم يجز؛ لأنّة لا يقوم زيد أمس(ابن الخباز، ٢٠٠٧: ٣٦٩).

والجّزم يكون لثلاثة أسباب الأول: الفعل في نفسة ثقيل، ولم تنقلة إلى زمن غير زمنه، فيزداد ثقلا؛ لذا حذفت حركة الفعل، والثاني: أنّها تشبه، أن الشرطية، فتنقل الفعل من زمن لآخر، وجزمت كما جزمت(إن)، والثالث: إنّ(لم) تردّ الفعل إلى مبني الماضي، فالفعل يستحق الحركة الإعرابية، باعتبار لفظه، ويستحق البناء، باعتبار معناه، فأخذ حركة السكون التي تتجاذب مع البناء والعامل(العكبري، ١٩٩٥ :٢/ ٤٧).

ووافق الجّزم في الحذف، كما وافق النصب الجّر في الأسماء(سيبوية، ١٩٨٨: ١/ ١٩) وذكر سيبوية أنّ الآخر الذي يُسّكن في الرّفع، يحذف في الجزم حتى لا يكون الجّزم، بمنزلة الرّفع فحذف الحركة، ونون الاثنين والجميع، ومثلها في(لم يرم). أصلها(لم يرمي).(سيبوية، ١٩٨٨ :١/ ٢٣). ويعتمد الثّقل والخّفة على المدلولات واللوازم فخفة الاسم؛ لأنّه يدلّ على مسمّى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه، كلفظة (رجل) فان معناها ومسمّاها (الذّكر) من بني آدم، ومعنى ثقل الفعل أنّ مدلولاته ولوازمة كثيرة، فمدلولاته: الحّدث والزّمان، ولوازمه: الفاعل، والمفعول، والتصرف، وغير ذلك(العكبري، ١٩٨٦: ١٧٤)

والاسم لا يدل على زمن، إلاّ إذا اقترن بكلمة تدل على زمن فحرفا الجزم (لم) و(لمّا) ينقلانّ الفعل الحاضر إلى الماضي على حدّ لا يكون في الاسم؛ لأنّ الاسم، يحتاج إلى قرينة، نحو: زيد ضارب أمس، ولا يجوز:، زيد يضرب أمس لأنّ الفعل، لا يحتاج إلى قرينة كالاسم من هنا عملت في الفعل إعرابا وهو الجزم(العكبري، ٢٠٠١ :٤/ ٢٦٣).

ويرى الباحث ان تعليل الخفة والثقل يرتبط في أبعاد الدلالات، التي ترتبط بالمفردات فالاسماء تدلل على نفسها وعلى ذاتها، ولا تحتاج إلى لوازم أمّا الأفعال فلها توابع ولوازم كثيرة، وهذا يسوقنا إلى قضية التركيب في الجملة العربية فالاسم، فيه معنى في ذاته؛ ولذلك قد يكتفي الاسم بذاتة في سياق، وقد يضاف إليه اسم آخر، وهذا يكون في الجملة الاسمية_ في الغالب_ أمّا الجملة الفعلية فالفعل فيه مدلولات: الحدث، والزمان، ولكنه يمتد إلى

الفاعل والمفعول ليكمل دلالاته، ولذا عدّه العلماء ثقيلا، وبنيت فلسفة التفكير على هذة المسألة.

ويضيف الباحث أنّ حركة (السكون) تشكل حلا وسطا؛ ليكون بين المبنيات على السكون، وجذب الفعل المضارع، أي: الجزم، علاقة إعراب مقابل للسكون علامة بناء، يضاف إلى ذلك أنّ السكون اختصت بجزم الأفعال، وهي تميّزها عن المجرورات التي اختص بها الكسر. ويمكن تدعيم الذهاب إلى السكون في المثال الآتي: لم يضرب الرجل، حمل الجزم على الجرّ، أي: عندما أردنا التخلص من الساكنين ذهبنا إلى خيار(التحريك بالكسر: لم يضرب؛ لأنّ الجّزم والجرّ، متقابلانّ وفي قولنا: اضرب الرجل، حُرك(اضرب) بالكسر، أي: أنّ الكسر في البناء مقابل الجرّ في الإعراب(جامعة المدينة العالمية، د. ت: ٢١٢)، وعند جزم الفعل المعتل بالياء، تحذف الياء، ويُعطى الحرف الآخير كسرة.

ويبدو للباحث أنّ هذا التبادل في مواضع الحركات دليل على علاقة ما بين المجرورات بأقسامها والمجزومات، واعتمد العربي على الموازنة في تفكيره في حركة المجرورات والمجزومات، وتبين أنّه يأخذ جوانب المدلولات واللوازم؛ ليصدر أحكاما بالثّقل والخّفة المعللة، بأسباب موضوعية، ونخلص إلى القول: إنّ التفكير العربي ارتبط بفكر وازن اعتمد على منهج واضح.

ويرى الباحث أنّ موقع حركة الضم والفتحة فوق الحرف، وحركة الكسر تحت الحرف، وحركة الجزم أقرب تمثل نقطة التوازن؛ لأنها سميت(حركة السكون)، تجاوزا، وكان العربيّ مبدعا في مواقع الحركات مع تعليلاته أو مسمياته.

الخاتمة

ينتاب الأمّة العربية شعور بالذهول والانبهار بما يدور حولها من تطور في المجالات العلمية والأدبيّة، وعلينا محاربة اليأس، والسير قدما في رسم النهوض، ودفع الملل، والتيقظ أنّ للأمة فضلا على الأمم، وفيها العباقرة، والنبوغ الفكريّ، وخير ذلك ما نلاحظه في لغتنا من تراكيب وحركات، وروابط وغيرها.

واستمد الباحث هذا البحث من عبقرية النحاة في اعتماد حركتي الجرّ والجزم، وهاتان الحركتان اعتمدتا للفصل بين الأسماء والأفعال، فاختصت الكسرة بالأسماء والسكون بالأفعال، وتوصلت الدراسة إلى:

- حركة الكسر، أخف من الضمة، وأثقل من الفتحة، والجزم أخفّ الحركات، ولا يأتي بعدها حركة، ويمكن ترتيب الحركات التنازليا من الأقوى إلى الأضعف: الضمة، الكسرة، الفتحة، السكون.

- اعتمد العربي في منهجه:(الخفة والثقل) على المدلولات واللوازم، واستعمل ميزان التعادل والموازنة؛ لتأخذ الحركة الجانب الوظيفيّ.

- اقتربت الإضافة من المجرورات، لأنّ الإضافة المعنوية يقدر فيها أحرف الجرّ (من، في، اللام).

تم بحمد الله

قائمة المصادر والمراجع

- الأسترأبادي.(١٩٩٦). شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط ٢، ليبيا: جامعة قاريونس.

- امْرُؤُ القَيْس .(٢٠٠٤). ديوان امرِئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ط ٢، بيروت: دار المعرفة.

- أنيس، إبراهيم.(٢٠٠٣). في اللهجات العربية، د. ط، مصر: مكتبة الأنّجلو.

- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد.(١٩٧٧). شرح المقدمة المحسبة، المحقق: خالد عبد الكريم، ط ١، الكويت: المطبعة العصرية.

- الجارم، علي، ومصطفى أمين.(د.ت). النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، د. ط، الدار المصرية السعوديّة للطباعة.

- الجرجاني.(د.ت). العوامل المائة النحوية في علم أصول العربية، تحقيق: البدر زهران، ط٢، دار المعارف.

- ابن جني.(د. ت). الخصائص، تحقيق:، محمد علي النجار، د.ط، مصر: المكتبة العلمية.

- الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي.(٢٠٠٤). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق،ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي.(٢٠١٠). الكافية في علم النحو، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، ط ١، القاهرة: مكتبة الآداب – القاهرة.

- الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد.(٢٠١٠). فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، ط ١، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.

- حسن،: عباس (د. ت). النحو الوافي، ط ١٥، دار المعارف.

- - الحنبلى، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمى المقدسي.(٢٠٠٩). دليل الطالبين لكلام النحويين، الكويت: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية.

- ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين بن الخباز.(٢٠٠٧). توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، ط ٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: جمهورية مصر العربية.

- الزَّجَّاجي، القاسم.(١٩٨٦. الإيضاح في علل النحو، المحقق: الدكتور مازن المبارك، ط٥، بيروت: دار النفائس.

- السامرائي، فاضل صالح .(٢٠٠٠). معاني النحو، ط ١، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب (١٩٨٨). ط ٣، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- السيوطي. (١٩٨٤). الأشباة والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين.(٢٠٠٤). اللمحة في شرح الملح، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

- ابن عقيل، بهاء الدين.(١٤٠٥). المساعد على تسهيل الفوائد، المحقق: محمد كامل بركات، ط ١، دمشق: دار الفكر، جدّة: دار المدني.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. (١٩٨٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط ٢٠، القاهرة: دار التراث، و دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.

- العُكبَري. (١٩٨٦). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- العكبري، أبو البقاء.(١٩٩٥). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، ط١، دمشق: دار الفكر.

- عمر ، الدكتور أحمد مختار بمساعدة فريق عمل.(٢٠٠٨). معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ط ١، القاهرة: عالم الكتب، القاهرة.

- عيد، محمد.(١٩٧١).النحو المصفى، ط ١، مكتبة الشباب.

- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم(١٩٩٣). جامع الدروس العربية، ط ٢٨، بيروت: المكتبة العصرية.

- الفوزان، عبد الله بن صالح بن عبد الله .(د. ت). تعجيل الندى بشرح قطر الندى، د. ط.

ابن قيم الجوزيّة.(٢٠١٩). طريق الهجرتين وباب السعادتين، حققه: محمد أجمل الإصلاحي، ط٤، الرياض: دار عطاءات العلم ،بيروت: دار ابن حزم (الأولى لدار ابن حزم).

- ابن كثير.(١٩٨١). مختصر تفسير ابن كثير، ط ٥، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط ٧، بيروت: دار القرآن الكريم.

- مجمع اللغة العربية.(١٩٧٢). المعجم الوسيط، ط ٢، القاهرة.

- محاسنه، محمد محمود عيسى.(٢٠١٥). وظيفة التفكير النحوي عند النحاة العرب، رسالة ماجستير، إشراف: حسن خميس الملخ، كلية الآداب، قسم اللغة العربية جامعة اليرموك.

- محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده.(١٩٩٥). شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، ط١، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر.

- ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد (٢٠٠٠). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية.

- المبرد.(٢٠١٠). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط ١، لبنان: عالم الكتب.

- ابن المرزبان ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.

- مناهج جامعة المدينة العالمية .(د. ت). أصول النحو ١، جامعة المدينة العالمية، مرحلة الماجستير.

- ابن هشام، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف،د. ت. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، وسَمّى عَمَلَه: مصباح السالك إلى أوضح المسالك، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د. ط، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- ابن يعيش.(٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الفصل السادس
نحو الجملة

مفهوم "نحو النص"
بين أصالة المضمون وفوضى"المصطلح"

الملخص

أهداف الدراسة

١- تبرير استعمال النحو العربي وعلم النص بدلا من نحو النص.

٢- بيان أنّ تركيب الجملة العربية يبنى على العمد، (المسند والمسند إليه) ، ولا يبنى تركيب دون العمد، والجملة تحمل معنى مستقلا، وربط الجمل إلى بعضها ضمن النص لا يجلب وظائف نحوية جديدة.

٣- إظهار أن النحو العربي تجاوز عدد كبير من محتوى الدراسات الحديثة، فسيبويه تناول خصائص نحو النص في علم اللسانيات الحديثة.

٤- ترجيح استعمال مصطلحي: النحو العربي(نحو الجملة) وعلم النص.

٥- تعدد مصطلحات نحو النص مشتت ومربك.

٦-

المنهجية:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

النتائج:

– لا تبنى الجملة العربيّة دون المسند والمسند إليه(العمد)، ونحو النص لا يحتوي شيئا جديدا من الناحية الوظيفيّة الإعرابيّة، ويمكن إحلال علم النص الذي يعتمد على بناء الجملة بدلاً منه عند دراسة النصوص.

– هناك دعوة صريحة من دعاة (نحو النص) لمخالفة النحو العربيّ، وهذا يستوجب إقصاء نحو النص.

– اعتمدت الدراسة تبني مصطلح النحو العربي وعلم النص، وأوضحت ضبابية مصطلح نحو النص، وترسيخ الوظائف النحويّة التي تمثل النحو العربيّ، الذي يعتمد على العمد والفضلات في تركيب الجملة، ولا يخرج عن الوظائف النحويّة المعروفة.

– يؤدي استعمال المصطلحات المتنوعة لنحو النص دون مضمون جديد إلى فوضى فكريّة نحن في غنى عنها.

– عالج النحو العربي السمات التي قام عليها نحو النص من ترابط وتماسك وغيرها، وبينها سيبويه وغيره من النحاة في كتبهم، وبذا تتقلص مبررات استعمال نحو النص.

الخلاصة

تراكمت المصطلحات التي لا طائل لها، وظهر مصطلح نحو النص، واتّضح من مضامينه أنّ هناك دعوة صريحة منه لمخالفة قواعد النحو، وأظهرت الدراسة أن تركيب الجملة في نحونا العربي يلبي كل احتياجات اللغة النحوية والنصّية، ومصطلح علم النص أكثر انسجاما مع لغتنا، يضاف إلى ذلك أن مبررات استعمال نحو النص ضعفت نتيجة لوجود السمات التي نادى بها سيبويه وغيره من العلماء.

الكلمات المفتاحيّة: نحو النص، علم النص، فوضى المصطلح اللغوي، نحو الجملة.

مفهوم "نحو النص"

بين أصالة المضمون وفوضى"المصطلح"

المقدمة

تكمن مشكلة الدراسة في اختيار مصطلح "نحو النص" للدلالة على مفهوم نحو الجملة الذي يعاني من قصور ذي جوانب متعددة، وتعتوره كثير من الثغرات المنهجيّة ، وأنّ مفهومه ينطبق عليه مسّمى" نحو الجملة"، ويمكن الاستعانة بمصطلح آخر للدلالة على "مفهوم النص" هو مصطلح "علم النص".

تبرز مشكلة البحث في المغالاة في استعمال مصطلح نحو النص، واختلاف المصادر العلميّة عند المشارقة في الوطن العربيّ ومغاربه، الذي أوجد تعددا في مصطلح نحو النص، على الرغم من الاتّفاق على المضمون، ويحاول الباحث تسليط الضوء على نحو الجملة، وإظهار أن الجملة العربيّة لا تقوم إلاّ على عمد الكلام(المسند والمسند إليه)، وترجيح مصطلح نحو الجملة، أو النحو العربيّ على نحو نص لتخفيف عبء تعدد المصطلحات.

والبحث يعيدنا إلى التساؤل الآتي: من يستطيع أن يبني نحواً من غير العمد في الجملة العربية؟ ومن يستطيع أن يتجاوز الوظائف النحوية ومسمياتها؟.

وهذا يُحتّم علينا فهم الموروث الذي تجلّى في عبقرية الجرجاني والجاحظ... وغيرهم، الذين استمدوا اللغة من متن النص الإلهي، فكان التركيب بلسان عربي مبين، سيّد الموقف، وحمل الفكر الأصيل وما استكن من دلالات نَصيّة مباشرة وغير مباشرة، مقامية لفظية وغير لفظية، وما أحيط بسياق النصوص؛ ليكشف الدلالات في عناصر المرسل والمرسل إليه والرسالة بكل الأبعاد.

وجاء نحو النص على موروث متأصلٍ بأفكار تحتوي مضامينه، فنحو النص لم يأت بجانب وظيفي أو تركيبي، أو أي زيادة في ترتيب الجملة، ووظائفها، وربطها وفَصْلها، وستقوم هذه الدراسة على توضيح أن نحو النص تضمنته معاني نحو الجملة؛ لذا يرجح الباحث نحو الجملة أو النحو العربي الذي يقوم على بناء الجملة، والمعاني الدلالية ترتبط بالنص.

المبحث الأول: نحو النص

المطلب الأول: تعريف نحو النص

نحو النص نظرية غربية وافدة، ظهرت إرهاصاتها على يد (زيلوج هاريس) في عام ألف وتسعمئة واثنين وخمسين، عندما نشر بحثا بعنوان (تحليل الخطاب باللغة الانجليزيّة)، ونضجت النظرية على يد (روبرت دي بوجاند)، وألف كتابه (النص والكتاب والإجراء) عام ألف وتسعمئة وثمانين، وترجمه للعربية الدكتور تمام حسّان (إبراهيم، ٢٠١٧: ٧٣).

النحو لغة: القصد والطريق، وهو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيرِ والنَّسَبِ والإضافةِ (ابن منظور،١٩٩٧: مادة نحو).

النحو اصطلاحاً: العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة في استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه، (الأشموني، ١٩٩٨: ١٢٠/١). وهنا تتحدث عن ترابط التراكيب التي بني عليها النص العربي.

النص لغة: نَصَّت الظبيةُ جِيدَها رفَعَتْه، والمِنصة الثياب المرّفعة (ابن الفارس، ١٩٧٢: مادة نصص) وهو كل ما أظهر (الفيروز أبادي، ٢٠٠٥: مادة نصص).

والنص: الإحاطة، ومنه نصَّ الرجل نصاً، إذا سأله عن شيء حتى يستقصي ما عنده (ابن منظور، ١٩٩٧: مادة نصص) وجاء في قول علي كرّم الله وجهه: إذا بلغ النساء نص الحقاف (البلوغ والعقل) فالعصبة أولى (الفيروز أبادي،٢٠٠٥ : مادة نصص).

النص اصطلاحاً: مفهوم النص في الأدب العربي التراثي القديم هو كل لفظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة سواء أكان ظاهراً أم نصاً مفسراً حقيقته أم مجازاً عاماً أم خاصاً، وهو المستغنى فيه بالتنزيل عن التأويل (التهانوي، ١٩٩٦: ١٣٠٥/٣). ويعرف النص بأنه اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى حتى يُفضي السامع إلى المقصود وحقيقته، ويقصد بذلك الفهم والإفهام (الجاحظ، ١٩٩٥: ٨٢/١).

وحدّ تعريف النص هو كلّ تكوين لغويّ منطوق من حدث اتصالي محدد من جهة المضمون أو يؤدي وظيفة اتصالية (عفيفي، ٢٠٠١: ٢٥).

ويبدو للباحث أن النص يقف عند حدّ إيصال الرسالة، وإحداث الفهم والإفهام، أمّا تعريف النحو فيركز على التراكيب التي تستند إلى القواعد المستخرجة من كلام العرب، ويرى الباحث أن التعريفين: تعريف النحو، والنص، يؤكدان على الجانب النحوي والدلاليّ، ولا يغيب عن الذهن أنّ النص قد يكون جملة واحدة.

وثمة مدخل آخر للنص هو التواصل، ويظهر ذلك في قول (بوجراند ودرسلر) ويعرفان النص على أنّه حدث اتّصالي تتحقق نَصّيته إذا اجتمعت له سبعة معايير: الربط، والتماسك، والقصديّة والمقبولية، والإخبارية، والموقفيّة، والتناص (بوسته، ٢٠١٨: ٢٢). والنص كل بناء يتركب من الجمل السليمة المرتبطة بعدد من العلاقات (عبد الرحمن، ٢٠٠٠: ٣٥)، وهو نسج الألفاظ وأناقة النسج (مرتاض، ٢٠١٠: ٤٧).

المطلب الثاني: نحو النص والسلامة النحويّة:

ومفهوم نحو النص هو فهم النصوص وتصنيفها، ووضع نحو خاص لها، ويشمل عملية التواصل بين المبدع والمتلقي، وهو العلم الذي يبحث في سمات النصوص وأنواعها، وصور الترابط والانسجام داخلها، ووضع نحو خاص يسهم في عملية التواصل (الشاعر، ٢٠١٠: ٤٨).

وعند النظر في التعريف السابق نلحظ ثلاثة أمور: (خليل، د.ت: ٣)

الأول: النحو الجديد يستعين بنظرات علماء البلاغة والأدب والعروض والنقد الأدبي.

الثاني: النحو الجديد لا يستعين بقواعد النحو المتعارفة إلّا بقدر العوز الذي يساعده في تحليل النص، وبيان ما فيه من ترابط وانسجام.

الثالث: النحو الناشئ اتجاه لغوي غربي حديث ينظر إلى النص نظرة كلية، ولا يهتم بالسلامة من النحو عند التخاطب، وقد يقع في النص مخالفة للقواعد النحوية، ويعد ذلك ضرباً من التمييز، ولا عجب في ذلك فنحو الغربيين مختلف عن النحو العربي.

ويبدو لي أن مصطلح نحو النص يبدأ بمظهر الحداثة، ولكنّه عاد إلى أصول التقعيد اللغويّ النحويّ، فهو يستعين بقواعد النحو المتعارفة في ظل البلاغة والأدب، وجانب الصواب أو أوشك عندما أشار إلى أن هذا النحو يختلف عن سابقه، وبرزت ملامح التجديد – حسب زعمه – المؤلمة لأنه لا يهتم بالسلامة النحوية، ومخالفة النحو برأيه لا بأس بها فهي من مظاهر التميّز، وهنا أقفُ عند هذه المخالفة، وأظنها عودة لطعن العربيّة بثوب جميل.

فضلاً عن الثلاثة الأمور الآنفة، نحو النص لا يستعين بقواعد النحو المتعارفة، ولا يهتم بنحونا العربي، ويسمح بمخالفة القواعد، إنها دعوة صريحة للتخلص من النحو العربي أو الإساءة إلى أصوله وقواعده باعتبارها ليست معياراً لضبط اللغة، وحريّ بنا هنا أن نتمعن في هذه التسمية لما تدعو إليه، وما تصبو إليه من أفكار واضحة للإساءة إلى اللغة ونحوها.

المطلب الثالث:

تعدد مصطلحات نحو النص وجوانب قصورها

إن من أبرز أوجه الصعوبات التي يتسم بها نحو النص، تعدد المصطلحات العربية مروراً بمسمى النظرية، ثم تلك المصطلحات السبعة الخاصة بالمعايير التي وصفها (روبرت دي بوجراند)، والتي يكون فيها النص نصاً، فبالرغم من مرور ما يزيد عن ثلاثة عقود على النشأة الفعلية لهذا العلم، فإنه لم يتجدد بدرجه واضحة وكافية، ولا زالت التصورات والاتجاهات غاية في التباين، ولا يوجد اتفاق بشأنه إلا على قدر ضئيل للغاية (إبراهيم، ٢٠١٧: ٧٣).

وما يزيد الأمر تعقيدا ولبسا أنّ لنظرية (نحو النص) مصطلحا أجنبياً واحداً، في حين تعدد المصطلحات العربية المرادفة له، وهذا يؤدي إلى عدم انضباط النظرية في الثقافة العربية، وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: أكثر ما يحتاجه الأساتذة الباحثون وضوح الاصطلاح، وإذا لم يتوافر ذلك لا يتسّر للباحث طريقاً (التهانوي،١٩٩٦: ١/١).

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف ينتظم علم نحو النص مع تعدد المصطلحات؟ ويبدو لي أننا وقعنا في مغالطة من يقدّمون المصطلحات الأجنبية في ألفاظ عربيّة.

وظهور الاختلاط والتشابك في المصطلحات يثير شكوكاً في جريانه في الجسم اللغويّ العربيّ بكل أبعاده، ومن المسميات التي تمّ تداولها (linguistic) : علم لغة النص، علم اللغة النصي، نحو النص، وكل ذلك ترجمة لمصطلح (Text Textgeammar)، وبعد ذلك بدأ سيل من الأبحاث والرسائل تتوسع بهذه المصطلحات، وزد عليها ما تذيّل بالأسماء التي فتحت آفاقاً حول المصطلح وتوابعه، ومن الأمثلة على ذلك: علم لغة النص. المفاهيم والاتجاهات، علم لغة النص النظرية والتطبيق، مدخل إلى لغة علم النص، تطبيقات لنظرية (روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر)، مدخل إلى علم النص، (لفولفجانج هاينه مان)، (ديتر فيهفجرد)(ترجمة) نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحويّ، نحو النص ذي الجملة الواحدة...الخ (إبراهيم، ٢٠١٧: ٧٤-٧٥).

لو نظرنا في المؤلفات الآنفة لرأينا العشوائية، وعدم وضوح الرؤية في تفصيل ثوب للغة العربية، وأخذنا الأبعاد غير العربيّة لتكون المعيار، وهل لغة القرآن، وعنوان العروبة المحفوظة من الله "بلسان عربي مبين" (الشعراء: ١١٥) تحتاج لمعيار يحدد أبعاد نحوها؟، وما يرتبط به من دلالات؟ وأظنُ ذلك نوعا من وهن النفس الذي أخَذَ بأيدينا إلى الانبهار دون التريث، وأقول: إنّ لغة الحق لا مجال فيها للمساومة والمزايدة.

وأرّجح أن الذي جَلَب هذا التعدد والتنوع هو الاختلاف بين مصطلحات المشارقة وتعددها (التي ذكرنا آنفاً) ومصطلحات المغاربة الذين يميلون إلى استعمال لسانيات النص، وخذ فيضاً من هذا: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، لسانيات النص. النظرية والتطبيق. ومن المشارقة استعملوا مصطلح اللسانيات النصية، نحو: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية (إبراهيم، ٢٠١٧: ٧٦).

وأرى أن تعدد المصطلحات وتعدد المفاهيم يؤدي إلى اختلاط الحابل بالنابل، ولغتنا فيها الدرر، ولا تحتاج إلى هذه المصطلحات الدخيلة إلاّ بالقدر الذي يخدمها، والجرجاني والجاحظ وغيرهما أوجز أن علم النحو معقود بالجملة، وما يدور من عوامل لفظية وغير لفظية والسياق والحال والثقافة والدين وغيرها، تمدّ قارئ النص (المتلقي) بالوصول إلى الدلالات الحقيقية زد على ذلك أمور إشارية وغير إشارية جسميّة وغير جسميّة . ويسهم المقام في إبراز المعاني ولا تستطيع نظرية من هنا أو هناك أن تجمع هذه الأمور، ولكنّ اللغة وأهلها أعرف بها فأهل مكة أدرى بلغتهم، ونحو النص يبقى شعاراً؛ لأنّ الجملة النحويّة تنتهي بانتهاء دلالتها، وما ينعطف أو يرتبط من الجمل هو رباط يعمل على تماسك النص، ولا يُضيف إعراباً جديداء ولا وظيفة نحوية جديدة، وتعود الجمل المترابطة إلى إعراب: الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وما يرتبط بهما، ونقف هنا ونقول أين المسميّات والمصطلحات الإعرابيّة التي جاء بها ما يسمّى نحو النص.

وتعزى تعدد المصطلحات العربية في نحو النص إلى أمور عدة منها أن نحو النص نظرية غربية وافدة، وليست نظرية عربية، وغلبة الجهود الفردية فيما أُلِفَ في نحو النص، وغياب العمل المؤسسي الجماعي، وغلبة الأعمال الفردية المترجمة، وهذا ناتج عن اختلاف روافد الترجمة عند الباحثين العرب، فالمشارقة –غالباً- يترجمون عن الإنجليزية، والمغاربة – غالباً- عن الفرنسية، وهذا وَلّدَ تعصباً عند المشارقة والمغاربة، فالمشارقة يستعملون علم اللغة أو النحو أو نحو الجملة، وما يندرج عنها، في حين يستعمل - في الأغلب - المغاربة

اللسانيات، ويمكن أن يعود التعدد إلى مجرد الاستحسان في البيئة اللغوية (إبراهيم، ٢٠١٧: ٨٧).

ويرى الباحث أن التشتت وكثرة المصطلحات، وعدم الاتّفاق على معانيها لاختلاف مشاربها، وتعدد الأفراد وراء شيوعها، ولا توجد قاعدة اشتراك في استعمال المصطلحات بين الباحثين المتخصصين سواء أكان على مستوى المشارقة أم على المغاربة، وحتى على مستوى القطر والأقطار، وهذا يدفع بنا إلى العودة إلى لغتنا والاستسقاء من مشارب علماء الذين يتّسمون بأن مصطلحاتهم لا شرقية ولا غربيّة، نور على نور ينبعث من نظم الجملة العربية النحوية وارتباطها بأخواتها، وتنعقد العوامل كلها اللفظية وغير اللفظية والحال والمجال والمرسل والمتلقي وسياق الحال، وتتجمع لِتصبّ في ذهن القارئ أو السامع لترسل الرسالة بالتناسق والتماسك لتستقر في الأذهان، وما يسّمى نحو النص لم يجلب لنا سوى المصطلحات التي عجزت عن جلب حركة إعرابية أو مسمّى وظيفي لكلمة أو جملة، وبقيت تراكيب الجمل، والتقديم والتأخير، والروابط المختلفة تسهم في الإبانة عن الجانب الدلالي، أما الجانب النحويّ فمبني على المسند والمسند إليه في نوعي الجملة العربية الفعلية والاسميّة، ولا يتشكل نص من غيرها، ولا تبدأ جملة الاّ بهما، وهذا دليل قاطع على أن النحو العربي حدوده الجملة العربيّة، أمّا الجانب الدلالي فيشمل النحوي وما يحيط به من عوامل سياقية وغيرها.

المطلب الرابع:

تغليب مصطلح علم النص على نحو النص

النص هو تتابع جمل كثيرة ذات نهاية (زيتيلاف وأورزنياك، ٢٠١٠: ٦٠). يقوم على العلاقات الدلالية في الجملة، ويظهر العلاقات بين الجمل في النص (النجار، ٢٠٠٦: ١٣). فعلم النص يسعى إلى دراسة النص محاطا بسياقه، وأثر المؤثرات على فهم النص.

ويمكن أن نستدعي قول (فان ديك) حيث قال: يمكن أن نعدّ البلاغة السابقة التاريخية لعلم النص، ومعنى ذلك أن علم النّص منحدر من علم البلاغة (حماني، ٢٠٢٠: ١٠١).

علم النَصّ هو نتاج تفاعل مجموعة من العلوم المتنوعة بعضها لغويّ، والآخر غير لغوي (قدوم، ٢٠١٥: ١٩). وكلام العرب يصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب إلا باستكمال حروفه (الأنباري، ١٩٦٠: ٢٢).

وتقسم الجملة إلى جمل نظاميه، وأخرى نصية، ويقصد بالنظامية المعتمدة على المسند والمسند إليه، أمّا النصية فتتجاوز النظاميّة إلى جمل هي في الأساس نصوص (بروان ويول، ١٩٩٧: ٢٤)، ونحو الجملة يتحدث عن استقلالية الجمل داخل النص (عفيفي، ٢٠٠١: ٦٨).

ونتحدث هنا عن ارتباط الجمل، ويرى الباحث أن علم النص يضم جملا، وهذه الجمل تترابط مع بعضها وتنسجم دلالياً، ونحو النص بناء على النص السابق يظهر استقلالية الجمل داخل النص، من هنا تبقى الجملة العربيّة نحويا هي سيّدة الموقف.

وجعل ابن هشام في مغنى اللبيب مبحثا لإعراب الجمل، ووصف الترابط النصّي (ابن هشام، ٢٠٠٥: ٤٥). وذكر الجاحظ أن الكلمة موقعها إلى جنب أختها مرضيا (الجاحظ، ١٩٧٥: ٦٧/١). وهذا الترابط بحدّ ذاته هو النحو عند الجرجاني، ويتلخص في تعليق الكلم بعضها ببعض.(الجرجاني، ١٩٩٢: ٤).

وبناء على ما سبق فان علم النص هو نتاج تفاعل مجموعه من العلوم المتنوعة بعضها لفظي وغير لفظي، والجملة تعتمد على المسند والمسند اليه، وما ينحدر عنهما، وتحمل معنى مستقلاً، والإحاطة الدلالية واضحة من خلال تعريف علم النص، ويبدو لي أن نحو النص في ظل هذه الأمور إقحام للعربيّة بمصطلح، لا يضيف شيئا إلى النحو المعهود؛ لأن

الترابط في الجملة وبين الجمل متعلق بعلم النص، والتفاعل بين العلوم المتنوعة يقدم المعاني والدلالات، وحدّ الجوانب الوظيفية النحوية ينتهي بانتهاء الجملة ومعناها المستقل. وهذه العناصر التي تشكل المعاني الدلالية وروابطها تنطوي تحت علم النص؛ لذا فنحو النص لا يحمل معاني ودلالات تفوق الدلالات المتعلقة بعلم النص، ولفظة نحو النص لا تُوجهنا إلى قواعد نحوية جديدة؛ لذا نلتزم بحدود المعرفة لهذين العلمين: علم النص لعلم النص، وعلم النحو لعلم النحو، ولا نضيف لفظا يخلط العلوم ويشتتها.

ويضم النص السياق اللغوي وغير اللغوي وسياق الموقف، ومهمة نحو النص بناء تحليل النص داخل هذا التفاعل الاجتماعي التواصلي مراعياً ظروف الكاتب والمتلقي(عفيفي، ٢٠٠١: ٥١). و بناء على هذا القول الذي يقرّ باقتراب علم النص من علم نحو النص، يُرّجح الباحث البقاء على المصطلحات المتعارف عليها؛ لأنه لم يكن من السهل الإلقاء بمثل هذه المفاهيم في وسط ثقافي وعلمي يحظى بتنازع حضاري حاد بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية، فمن الصعب أن يتفهم القارئ العادي والأكاديمي أن يحل محلّ التراث الأصيل وافد غربي لم تترك له الحقبة الاستعمارية في النفوس أي قبول.(تهامي، (٢٠١٩). ١١(١): ١٠٥).

ويرى الباحث اختلاط المفهوم لدى الباحثين، ومنهم من قال: إن لسانيات النص تعني لغة النص أو نحو النص (عفيفي، ٢٠٠١: ٣٢).

ويظهر أن توسع (فان دايك) في دراسته لنحو النص، وتقسيمه النحو إلى ثلاثة مستويات: قواعد التحليل اللغوي، والمستوى الدلالي، والمستوى التداولي (عفيفي، ٢٠٠١: ٥٨-٦٠). هو دليل على أن التسمية تميل إلى علم النص الذي يضم المستويات الثلاثة في ظل تراجع نحو النص الذي يقف عند حد الجملة.

وأرجّح أن هذه العوامل مجتمعة كفيلة بترسيخ مفهوم النحو العربيّ المتعارف عليه(نحو الجملة)، واستعمال مصطلح علم النص لا نحو النص الذي يضيف بلبلة وضبابيّة نحن لسنا بحاجة إليها في لغتنا.

المبحث الثاني:
الجملة العربية تركيبها ونحوها

المطلب الأول: نحو النص مقابل نحو الجملة

وينتظم القول في الجملة والكلام عند الجرجاني، إذ يقول: إن الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسّمى كلمة، فإذا ائتلفا منها اثنان فأفادا، ويقصد هنا تمام الفائدة، مثل: خرج زيد، سميّ كلاماً وسميّ جملة (الجرجاني، ١٩٧٢: ٤٠).

ويفرق ابن هشام بين الكلام والجملة، فالكلام هو القول المفيد بالقصد، والجملة عبارة عن فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، وما كان بمنزلة أحدهما، وما هو بمستويهما (ابن هشام، ١٩٩١: ٤٣١)، لذا فالكلام جمل مفيد (ابن يعيش، د.ت، ١ / ٢١).

والجملة في أكثر صورها أقلّ قدرا من الكلام، يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء أكان التركيب كلمه واحدة أم أكثر(أنيس، ١٩٦٦: ٢٦١- ٢٦٢).

وتُبنى الجملة من المفردات، ويتم الربط بينها باصطناع علاقة سياقية نحويّة بين الأطراف باستعمال أداه تُظهر تلك العلاقة (حميده، ١٩٩٧: ١٤٣). وهذا كفيل بنقض قولهم في حدود الجملة " ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقا منحرفة غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة(مصطفى، ١٩٩٢: ٢-٣).

ويرى الباحث أن الجملة لا تخرج عن إسناد مفرده إلى أخرى، وتنتظم الكلمات لتشكيل سيلا من المعاني، وفق القواعد النحوية، والكلام مجموعه من الجمل أو جملة واحدة، تُلقى لتحمل رسالة إلى متلقٍ، والتركيب والمعنى من العوامل التي تُسهم في تواصل فعّال ومُجْدٍ. وجملة التعاريف السابقة تحمل معنى مستقلا تنال شرف التسميّة (جملة).

ويظهر بناء الجملة على أنها الخليّة الدلالية المتماسكة بنيوياً، ثم ينشأ الوعي المتدرج نحو الأجزاء المركبة لها من الكلمات (المسدي، ١٩٩٥: ٦٤).

والتماسك والترابط قد يستند إلى سياقات لغوية، في داخل الجملة نفْسها نحو العلاقات الإشارية والإسنادية والضمائر (صفا، ٢٠٠٥: ٨٥).

ومعلوم أن علم المعاني هو الجانب المعنوي لعلم النحو، وهذا لا ينفصل عن الدراسة التركيبية للجملة، وهو المنطلق لفهم أي معنى نحوي. (حسّان، ١٩٨٥: ١١٨). ويقوم تحليل النصوص على العلاقات بين الجمل، والربط بين اللغة والمواقف الاجتماعية المحيطة. (عبدالمجيد، ١٩٨٨: ٦٥).

وقدّم عبد القاهر الجرجاني نظريّة الإبداع، وارتكز على التواصل في نظرية النظم: والنظم تآخي معاني النحو فيما بين الكلم، إذ قال: " لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو في ما بين الكلم" (الجرجاني، ١٩٩٢: ٣٧٠/١). فالقاعدة ليست الهدف، وإنما الدلالة والمعاني، وتأليف الكلام يتم وفق القوانين والقواعد النحوية مع الارتكاز على ثنائية المعنى والألفاظ، والنظم في جوهره هو نحو في أحكامه، فالكاتب: يقدم ويؤخر، ويَصِل ويفصل، ويعّرف وينَّكر، واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو (الرفاعي، ١٩٨٠: ٧٢). وأسس القواعد النحويّة، واتباعها فهي التي تفصل بين النظم الصحيح والفاسد.

ويرى الباحث أن الحديث عن نحو النص تشتيت للفكر، وعليه فإنني أشاطر الرأي الذي يقول إن البدء من الصفر المنهجي في مقام الدراسات النصّية يُهدد أربعة عشر قرناً من النتاج اللساني المميّز، الذي هو نتاج أعلم الناس بفقه العربية وأسرارها وتراكيبها وذخائرها التراثية

(بوسته، ٢٠١٨: ٢٢).

وبما أن مصطلح علم النص يكافئ نحو النص، كما جاء عند عفيفي آنفاً عندما قال: ولسانيات النص تعني لغة النص أو نحو النص، وقال: علم النص يقترب من نحو النص (عفيفي،٢٠٠١: ٥١). لذا إنّ إقصاء مصطلح نحو النص الذي لا يقدم معنى في النحو، ولا في الجانب الوظيفي، ولا في بناء الجملة العربية، وتثبيت علم النص بدلاً منه، أمر يقترب من الدّقة، ولا يتنافى مع علومنا الإرثيّة النحوية، ويتوافق مع الأبعاد الدلالية التي نادى بها العلماء أمثال الجرجاني في نظريه النظم والجاحظ والسّكاكي وغيرهم.

ومهما ابتعدنا عن أصول نحونا فالجملة هي المعيار الحقيقي للنحو، وما يحيط بها من مظاهر تؤثر في الدلالة.

المطلب الثاني: مؤيدو نحو النص

ارتبط نحو النص بتحليل الخطاب الذي يركز على النص لا على الجملة، وقد أكد (بايك) على أن يتسع مفهوم النحو ليصبح مكوناً من مكونا نظرية شاملة تفسر السلوك الإنساني (مفتاح، ١٩٩٠: ٣٠) والوظيفة الاجتماعية دفعت إلى تغيير نظرة الدرس إلى اللغة، فاجتزاز الجمل يحيل اللغة الحية إلى فتات، وهذه الوظيفة الاجتماعية والدور التواصلي يفسحان الطريق للنحو ليتسع مفهومه. (سعد، ١٩٩٥: ٤١٠).

ويرى تمام حسان أن نحو الجملة يتسم بخصائص: الاطّراد ومعناه أن القاعدة حكم على اللغة الفصيحة، والمعيارية، وتعني أن القاعدة سابقة على النص، والإطلاق ومعناه أن القاعدة صادقة على ما قيل، والاقتصار يقف على حدود الجملة، ونحو النص ينأى عن هذه الصفات الأربع كلّها؛ لأنه نحو تطبيقي يأتي دورَه بعد أن ينشأ النص، ويتجاوز بذلك نحو النص الجملة إلى أجزاء النص.(حسان، ١٩٩٥: ٦٣-٩٢).

واللغويون ومن ضمن هؤلاء: (بوست) و(بغوته) و(برينكمان) و(اجريكولا) يميلون إلى مفهوم (تضافر النص)، وهو ربط الجمل المتجاورة. (زتسيسلاف وأورزنياك، ٢٩٠: ٦٩).

ويرى (هاليداي) ورقيه حسن أن نحو النص ما هو الّا دراسة الاعتبارات اللغوية الخمسة الرابطة بين الجمل اللغويّة، وهي الإحالة، والاستبدال، والحذف، والوصل، والاتّساق المعجمي. (أبو حزمه، ٢٠٠٤: ٨). أمّا (فانديل) فيرى أن معنى المفردة في تركيب جملي يختلف عن معناها المعجمي (أبو حزمه، ٢٠٠٤: ٨٦-٨٨).

وتجاوز نحو النص الغاية التقليدية الى وصْف العلاقات التركيبية النحوية داخل النص (النجار، ٢٠١٦: ٢٣) ونحو النص يجمع بين البنى الصغرى المتمثلة في الجمل والفقرات داخل النص.(فولفجانج، ١٩٩٩: ١٠٥)

ويعمد نحو النص إلى تحليل السّبك والالتحام داخل النص. (سعد، ١٩٩٠: ٤١٩)، ويتصفُ نحو النص بأنه علم جامع لمجالات معرفيّة مختلفة. (فولفجانج، ١٩٩٩: ١١)

وخلاصة الأمر أن هذه الآراء مجتمعة ترجّح أهمية نحو النص على نحو الجملة، تبعا لنظراتهم المختلفة لعلاقة المفردات مع بعضها، وعلاقة الجمل مع بعضها.

المطلب الثالث: معارضو نحو النص

اعتمد علم نحو النص على مفهوم التماسك والقَصْدية والتعددية من معايير نحو النص، ومفهوم التماسك يحتمل تحقيقه داخل تركيب الجملة البسيطة، وهو مقصور على الجملة (فضل، ١٩٩٢: ٢٥٤). وتبيّن أن سيبويه قد وظّف معايير النص: الانسجام والتماسك والقَصْدية والمقامية والسياقات، ومنها سياق الحال، ويشمل: اللفظي والمقامي واللغوي والثقافي والتاريخي، وتناول المعيارية والتداولية (عليان، ٢٠١١: ٧ (١): ٢٠٨-٢١٤)، ودعّم عليان معايير النص بأمثلة من كتاب سيبويه، وهذا يعني توافر المعايير في نحو الجملة الذي يعد سيبويه رأس الهرم فيه، واتّضح أن ما نادى به علم نحو النص قد ضُمّنَ في كتاب سيبويه، من هنا نحن في غنى عن مصطلحات جديدة تُضاف إلى قائمة تعددية المصطلحات التي تعاني منها قائمة المصطلحات الطويلة.

إن عدم تطبيق المعايير الغربية على النحو العربي وإخراجه من دائرة نحو النص، لا يُبْخِسه حق اشتماله على مظاهر نصية. فهناك علماء ستة كبار لهم جهود نصيّة، وهؤلاء هم: ابن جني، عبدالقاهر الجرجاني، الزمخشري، ابن مالك، أبو حيان، ابن هشام. (حامد، ٢٠١٥: ٢٤٥)

ويقول محمد الشاوس: إن النحو العربي ليس في حاجة إلى نحو نص؛ لأنه نحو شامل صالح إلى أن يكون نحو نص ونحو جملة، وهو مغنٍ عن إقامة نحو النص أو علم نص موازٍ له. (الشاوس، ٢٠٠١: ٢-١٢٧٤)

ومحور النحو الحركات، والحركات مرتبطة بالجملة علماً بأن مصطلح الجملة ظهر أولاً عند المبرد (نحلة، ١٩٨٨: ١٩)، واستعمل سيبويه مصطلح الكلام بدلاً من الجملة.

وفشلت القواعد التداولية، ومن علمائها (موريس وغرايس واوستن وسيرل والستون) في تبني نحو النص وتفسير العلاقة بين النحو العالمي والبنية العميقة، وتعاملت معه كأنه تحصيل حاصل، وهذا يعْني أن هذه القواعد أهملت الظروف التي تحيط بالنص (حسام الدين، ١٩٨٥: ٧٤-٧٥).

والنص تعبير عن عملية اجتماعية لا يفهم الّا باستحضارْ المواقف الاجتماعيّة واللغوية والأدبيّة التي كتب فيها النص (عثمان، ٢٠٠٣: ٦(٤): ١١٦). والمدرسة الوظيفية تفسر اللغة على أنها وسيلة اتصال اجتماعيّة تلبي حاجة الفرد. (أحمد، ١٩٨٩: ٧٠).

يضاف إلى ذلك أنّ الظروف التي أدّت إلى ولادة نحو النص والتي تتمثل في تداخل مصطلح الجملة ومصطلح النص تضعف التوجه إلى تبني الفكرة، وثمة اختلاف كبير في تعريف النص إلى حد التناقض (فضل، ١٩٩٢: ٢٢٩)، ولتضييق الفجوة بين الجملة والنص، قُسمت الجملة إلى: جملة نحْوية وجملة نصية (دي بوجراند، ٢٠٠٩: ١٥٢٩)، ويرى (برينكر) أن عناوين الصور والأمثال وما أشبه ذلك يمكن أن تعدّ نصوصاً (البحيري، ١٩٩٧: ١٠٩)، ويقول (هيملسلف) كلمة واحدة يمكن أن تكون نصاً (فضل، ١٩٩٢: ٢٣٢)، ويرى (درسلر) أنّ الجملة تكون نصاً (البحيري، ١٩٩٧: ١١٠).

يتضح أن الاختلاف حول تعريف النص ومداخلاته كبيرة، وأن كتاب سيبويه يحتوي على سمات النص الحديثة في كتابه، وأن نحو الجملة يفي بالغرض، وتبيّن ارتباط المعاني بالنحو العربي، والأمور التي نادى بها نحو النص عولجت عند كبار النحاة، وأن مفهومه يعاني من قصور، ومفهومه مُتضمَن في موضوعات النحو العربي، الذي يطلق عليه نحو الجملة، ويمكن الاستعانة بمصطلح علم النص بدلا من نحو النص للخروج من المداخلات هذه، والمعالجات النحوية تبقى ضمن مفهوم النحو العربي.

المطلب الرابع:

مسوّغات للتأكيد على أنّ الجملة هي بؤرة الدلالات في النص

وبناء على ما سبق نلخص بعض المسوغات والأدلة والبراهين التي قد تساعد في توضح ورسوخ تركيب الجملة بأبعادها النحويّة وعلاقتها مع الجمل في النص، وهي اجتهاديّة وصحتها نسبيّة:

أولا: الجانب الوظيفي:

تحدد الحركات الإعرابية(الفتحة، الضمة، الكسرة، السكون) الجانب الوظيفي، وتستعمل في إعراب الألفاظ في نطاق الجملة، ولا تخرج عن ذاك النطاف ما يعني إلتزامها في حدود الجملة، علما بأن هذه الحركات جاءت في تراثنا النحوي لمنع اللبس، وهي تحمل المعاني، ومن القرائن اللفظية، نحو: ضرب زيد عمراً، وضربت سلمى عيسى، والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى، وأكل الكمثرى موسى(الأزهري، د.ت:١/ ٢٨١).

وأذهب مذهب عبد السلام السيد حامد الذي يقول: إن النحو العربي علم نصيّ بالفهم العام لا الفهم الخاص لنحو النص (حامد، ٢٠١٩: ١١٣)، ومن أبرز مهام نحو النص الوصف النصيّ والتحليل النصيّ (عياش، ٢٠١٤: ٢٦) ؛ لذا فهو علم نصيّ، وليس نحو نص، وتم إقحام كلمة (نحو)، وعلم النص يجمع الأبعاد اللغوية كلّها.

من هنا نقول: علم النص تسمية مقبولة أفضل من نحو النص، ولها قبول أكثر من نحو النص، فهي تعطي النص بعده، ويقف النحو عند حدّه.

وبنيه النص بنية معقده ذات أبعاد أفقية وتدرج هرمي تحتاج إلى خليط متكامل من علم النحو، وعلم الدلالة، وعلم التداولية (إبراهيم، ٢٠١٧: ٧٣).

ثانيا: الروابط

يمكن تقسيم الروابط النصية إلى ثلاثة أقسام رئيسه: الأول ما يتصل بالنص ذاته ويتمثل في الربط والتماسك، وما يتصل بمن يتعامل مع النص ويتمثل في القصدية والمقبولية، وما يتصل بالسياق المادي والثقافي ويتمثل في الإخبارية والموقفية والتناص. وأشار إلى الروابط- على وجه التحديد- وقسّمها إلى روابط زمنيّة وشرطيّة وسببيّه وموصوليّة وسياقيّه وتعارضيّه وإضافيّة...الخ، والروابط هذه من منابت النحو العربي وأصوله نحو(عندما، بينما، حينما، لان، لذلك، التي، التي) وزد على ذلك ما يستخدم للربط بالمفردات نحو بموازاة ذلك، بشكل مماثل، خلافا لذلك، فضلا عن، بناء على ذلك، تأسيسا على هذا(البحيري، ٢٠١٠: ١٤٦).

ويرى الباحث أن هذه الروابط تؤدي إلى نظم صحيح التركيب، ويسير في نظريه نظم الجرجاني التي بدورها تكون في قالب النحو العربي.

ثالثا: الأحرف المقطعة في بداية بعض سور القرآن

لا يشترط في النص أن يكون واضح الدلالة بمكوناتها كلها كما يشير نحو النص الذي اعتمد على تماسك وترابط النص دلاليا، فالقران الكريم تبدأ بعض السور به بالأحرف المقطعة، التي لا نعرف معناها نحو: الر(يوسف:١)، الم(البقره:١)، (يس:١)... الخ، فهذه الأحرف تدخل ضمن النص القرآني، ودلاليا الله أعلم بمرادها.

وحري بنا أن نشير إلى أنّ النص القرآني متماسك دلاليا ونحويا، وكيف لعلم نحو النص أن يجيب عن ذلك؟ لقد دخل جزء من النص غير معلوم على وجه القطع ، وبقي النص متماسكا نحويا ودلاليا؛ لذا فالجملة العربية الرئيسة، أي: نحو الجملة هي المصطلح الأمثل.

فالجملة إلى الجملة تشكل النص، وهذا يؤيد أن النص وحدات جملية بنائيه، تجمعها عناصر كثيرة، والنظم القرآني المصدر الرئيس لشواهد النحو العربي يقدم مثالا تجاوزنا فيه عدم وضوح الدلالة لبعض المقاطع النصيّة، وهذا لا يتماشى مع تماسك نحو النص ووحدة دلالته ، ويجب إعطاء النحو إمكانات تركيبيه مستمده من قواعده، وأصبحت هذه الإمكانات أشبه بصندوق مغلق، تدخل فيه المفردات وتتفاعل، ثم تخرج على الصورة التأليفية الجديدة، والجانب العقلي خفي داخل الصندوق، إنها اللغة التي لا زلنا نتمحص في مكوناتها، ولن نصل إلى أسرار تركيبها ودلالتها(عبد المطلب، ١٩٨٤: ٢٨).

وعليه فإنّ النحو العربي نحو إبداعي ذو وظيفة مزدوجة، يحقق سلامة اللغة وسلامة التواصل، ويساهم في الجمالية اللغويّة والأسلوبيّة.

رابعا: ظاهرة الفصل والوصل:

العلم بمواطن الفصل والوصل في الكلام، أو العلم بما ينبغي أن يستعمل في الجمل، من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف، والإتيان بالجملة منثورة تلو الأخرى، وإدراك الفصل والوصل، لا يأتي إلا للعرب الخلص، والوصل يعني عطف جملة على أخرى بالواو دون غيرها، والفصل بين الجملتين عندما يقف المعنى عند نقطة، ويأتي آخر الجملة، ويجب الفصل بين الجملتين لعدم وجود مناسبة بينهما (عتيق، ٢٠٠٩: ١٦٠-١٦٣). ومن هنا يتضح أن الفصل قطع معنى عن معنى بأداة لغرض بلاغي، ومن أدوات القطع: واو الاستئناف، أم المنقطعة، بل، الاستثناء المتقطع، ضمائر الفصل، الجملة المعترضة.

والفصل استئناف الكلام، وقطعه عمّا قبله وترك العطف فيه(الجرجاني، ٢٠٠١: ١٥٤) ومن معاني الفصل ترك العاطف(السكاكي، ٢٠٠٠: ٣٥٧). وهذا يعني انقطاع المعاني داخل النص، ويشير الجرجاني بوضوح أن فائدة العطف في المفرد أن يشترك الثاني في إعراب الأول، وهذا يعني الاشتراك في حكم الإعراب، فعطف المرفوع على المرفوع (الجرجاني، ٢٠٠١: ١٤٨). وهذا يكرس الالتزام بقواعد النحو ووظائفه المعروفة، ويشير إلى أنّ النص قد يفقد جزءا من تماسكه، وتبقى الحاضنة الفعلية له الجملة النحوية، وما يدور في فلكها من معانٍ ودلالات. وظاهرة الفصل جانب ذو خطر في نحو النص (صفا، ٢٠٠٥: ٨٥). ويبدو أن النحو للجرجاني تجاوز الجملة من حيث الدلالة، لكنّ الجانب الوظيفي للكلمات يبقى ضمن إطار إعراب الجملة.

خامسا: الشعر العمودي

وحدة البيت، ووحدة القصيدة، وعدم تعارض أي منهما، وكل بيت من أبيات القصيدة وحدة مستقلة عن غيرها، وتتحد أبيات القصيدة لتشكل مجموعة من الصور المتعددة، والقصائد الجاهلية تبدأ عادة بمقدمة طللية، ثم تنتقل من موضوع إلى موضوع حتى تصل إلى نهايتها، وتصبح براعة الانتقال من المقاييس الفنية المعترف بها عند نقاد الشعر القديم (خلف، د.ت، ٢٦٤)، فالنص الشعري ممكن أن يتكون من مواضيع مختلفة، ولا تُجمع

تحت وحدة النص، فالقصيدة الشعريّة القديمة العموديّة قد تحتوي مواضيع مختلفة؛ لأن القصيدة تقوم - في الأصل -على وحدة البيت، وهذا يؤصل إلى نهاية معنى البيت الشعري الذي يتوافق مع نهاية معنى التركيب النحوي في البيت الشعري القائم على وحدة البيت نحوياً ودلالياً.

وجدير بالتذكير أنّ "التضمين العروضي" وهو افتقار بيت إلى بيت آخر نحويا، كأن يكون حرف الجرّ في بيت والاسم المجرور في بيت آخر، أو فعل الشرط في بيت وجوابه في بيت آخر، أو المبتدأ في بيت والخبر في بيت آخر، وهذا افتقار تركيبي لا يمكن معالجته ضمن وحدة البيت الواحد، وذلك مثل الفصل بين ركني كأن في قول الشاعر: (لبنى، قيس،٦٦،٢٠٠٤/١٢٨)

كَأَنَّ القَلبَ لَيلَةَ قيلَ يُغدىبِلَيلى العامِرِيَةِ أَو يُراحُ

قَطاةً عَزَّها شَرَكٌ فَباتَتتُجاذِبُهُ وَقَد عَلِقَ الجَناحُ (الطويل)

وهذا لا ينسف مبدأ وحدة البيت دلاليا؛ لأنه الأصل.

سادسا: علامات الترقيم:

وعلامات الترقيم ليست من النظام اللغوي، واجترحها الناس لتعين في التعبير عن المعنى تسهيلا، وتستعمل ضمن حدود الجملة فهي ترسم حدود الدلالات، ولا توضع إلاّ في حدود الجملة غالبا، ما يشير إلى خروجها من العمل في دائرة النص كوحدة واحدة.

سابعا: الحذف والتقدير

ظاهره الحذف والتقدير لا ترتبط بالنص، وإنما بتركيب الجملة العربية والتي تبنى على المسند والمسند إليه، وما يتصل بهما أي، الفضلات، ويعرف سيبويه الحذف: اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصلح في كلامهم (سيبويه، ١٩٨٣: ١/٢٤-٢٤).

والحذف لا يتم إلا بدليل(ابن هشام ١٩٩٩: ٢/٦٩٧-٦٩٨) والدليل لا يمكن أن يكون إلا في تركيب الجملة، فكيف نقدّر نحويا ما ليس له ارتباط بالجملة؟ وهذا دليل على أن الرباط الأصلي للدلالات والنحو هو الجملة.

وهناك حذوفات تتجاوز مستوى الجملة الواحدة، ومن ذلك الحذوفات التي تؤخذ من السياق مثلا الحذف المتّصل بالتنوين الذي يأتي عوضا عن جملة فأكثر، من مثل قوله تعالى: "يومئذ تحدث أخبارها". فهذه التنوين جاءت عوضا عن جمل عدة هي:" يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴿٥﴾". (سورة الزلزلة: آية ٤ -٥).فهذه التنوين جاءت عوضا عن ثلاث جمل، وكلّ جملة مقدرة تعود إلى الجانب الوظيفي الذي يقدّمه نحو الجملة، وفي ظلّ حذف الجمل الثلاث يبقى التقدير في كل مرة في حدود الجملة الإعرابيّة .

والتقدير هو تأويل العناصر الخفية، والمراد بالتقدير ردّ الفرع إلى الأصل؛ لأن الفرع صوره حادثة عن الأصل، ولحقها تشويش على مستوى المعنى، والتقدير يمثل البنية التحتية للجملة، والتقدير موجود ضمن كل مستويات التحليل اللغويّ، والتقدير يجب أن يراعي أمرين: المعنى والصناعة النحوية(برامو، ٢٠٠٦: ٥١ -٥٢).

ويبدو لي أن التقدير محكوم بالمحذوف الذي يرتبط بتركيب الجملة، ولا يمكن أن نقدر دون وجود قرائن، والتقدير في الموضع والكمّ المحدد، وظاهره الحذف والتقدير ترتبط بالجملة ولا ترتبط بالنص، ونحتكم إلى الحذف والتقدير في حدود الجملة.

وزد على ذلك فهناك أمور عالقة في ذهن الملقي قبلا لا يستطيع الذي يتعامل مع النص تقديرها دون الإشارة إليها، والأخذ بجوانبها اللفظية وغير اللفظية كي يصل إلى منابع الدلالات وتحليلها، وافترض وجود نص دون مناسبته أو ظروفه وسياقه عندها يقف فكر المتلقي عند أجزاء التركيب اللغويّ، ويقف سيل الدلالات، أو يسير في أفق غير أفقه الدّلالي.

المطلب الخامس: نحو النص وفكرة التركيب

التركيب لغة:

التركيب نقيض الهدم (ابن منظور، ١٩٩٧: مادة هدم). وهو: كلّ شيء علا شيئاً فقد ركبه، والتركيب وضع الشيء فوق آخر (ابن منظور،١٩٩٧: مادة ركب).

التركيب اصطلاحاً:

وهو إسناد اسم إلى اسم، أو فعل إلى اسم، وهذا يرتبط بالمتكلم والكلام (عاشور، ١٩٩١: ٢٢) ومن بداية تركيب الجملة العربية، يبدأ الجانب الوظيفي النحوي وينتهي بانتهائها، وتحمل معاني مستقلة بذاتها. وتظهر أصالة التراكيب في الحديث عن الكلام والجملة، فالكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها (ابن جني، د.ت: ٧٣/١). وكل لفظ مستقل مفيد بمعناه يسميه النحويون الجملة (ابن جني، د.ت: ٧٣/١).

تُبنى الجملة العربية على تلازم المسند والمسند اليه، كأساس للجملة العربية بنوعيها، والملازمة تعني كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن(الجرجاني، ١٩٩٨: ١٨٥). ولا تتشكل الجملة إلا بالعمد، ونقصد بها الفعل والفاعل(المسند والمسند إليه). والمبتدأ والخبر(المسند إليه والمسند)، ويرى الباحث أن هذه التراكيب تحدد الجملة العربية من بدايتها إلى نهايتها من حيث الدلالة والبناء، وما يضاف إلى العمد من الفضلات يرتبط بالجمل ارتباطا وظيفيّا ودلاليا، ولا يخرج عن نطاق إعراب الكلمات، وحتى عطف جملة على أخرى أو الجملة الشرطية وغيرها تسهم في إتمام الدلالة، ولكنها تبدأ ببداية التركيب للجملة العربية المرتكزة على العمد، ولا تخرج عن مسار الجملة الأصلية عن العمد في الجانب الوظيفي(الإعرابي).

والجمل التي تعطف على بعضها أو ترتبط ببعضها بأي رباط تعود وتشكل من العمد والفضلات، وتنتظم في الجانب البنائي للجملة، وتنتهي ألفاظها بانتهاء الجملة، وتبدأ من جديد مع بداية الجملة المرتبطة بها؛ لذا أقترب من القول: إنّ نحو الجملة يتشكل من

الجملة العربية، ومصطلح نحو النص لا يأتي بجديد، واستخدام مصطلح نحو الجملة أو النحو يبقى أقرب للموضوعية.

وأكد سيبويه على قضيه المسند والمسند إليه، وبين أنّه لا تبنى جملة إلا بذلك ، (فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه). (سيبويه،١٩٩٤: ٢٣/١) . والنحو كل شيء، وهو وضع اللفظ إلى جانب اللفظ أو تعليق اللفظ باللفظ وضعا تمليه القواعد، وهو أساس المعنى الذي يدل عليه الوضع(طبانه، ١٩٦٢: ١٩٧).

والتعريفات التي درسها البلاغيون لعلم المعاني لا تخرج عن تركيب الكلام أو الجمل كالنحو، وإن كان لهدف آخر، ومن التعريفات لعلم المعاني أنه:" تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره".(حامد،٢٠٠٢: ٣٧).

والجوهر الحقيقي لتركيب الجملة العربية يعتمد على الوظائف التي تقدمها، فمجال الدراسة يقسم المعاني النحويّة إلى قسمين: الفاعلية والإضافة، والقسم الآخر التركيب الذي يشمل الجمل التي لها محلّ من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب (مرزوق، ٢٠٠٨: ٦٧). ويتمَّيز إدراك سيبويه العميق لفكره التركيب الذي يظهر من خلال ظواهر التقديم والتأخير، وأثر ذلك في المعنى (سيبويه، ١٩٨٨: ٣٤/١-٤١) والوظائف التبليغيّة والتعبيريّة هي التي تحدد العلاقات الأساسية في الجملة، مثل: وظيفة الفاعل، والمفعول، والإضافة. (سبايعي، ٢٠٠٨: ٢٤) . ومن باب أولى أن نبحث عن عناصر غير نحويّة كالسياق، والمقام، والمرسل، والمتلقي مع القواعد النحوية، وغير نحوية اللتين تجسدان نصا سليما يحمل في طياته المحتوى، ولا يبتعد قيد أنملة عن مسار النحو العربيّ وأصوله، ويتحقق التواصل التفاعلي بين المرسل والمستقبل، ويصف المنظومة الجملية المشكّلة للنص، ويحللها، ويظهر العلاقات الترابطية داخل النص (صفا، ٢٠٠٥: ٨٧). وبناء الجملة يكتفي بذاته، وبترابط عناصره المكونة رابطاً مباشراً بالنسبة للمسند والمسند إليه (عفيفي، ٢٠٠١: ١٨).

إنّ نحو النص نظرية غريبة جاءت من الدراسات الغربيّة، وانساق وراءها_ كالعادة_ الباحثون، ودفعوا في الأوساط الثقافيّة العربيّة مصطلحات عدة (إبراهيم، ٢٠١٧: ٧٣). وفي النظرة الشاملة لنحو النص نرى أنّه لم يقدّم جديدا، والأمور التي تواكب النص من

الداخل والخارج لإتمام الدلالة، تتمثل في نظرية النظم وأبعادها، يقول عبد القاهر الجرجاني: "النظم في جوهره هو النحو في أحكامه، ولست بواجد شيئا يرجع صوابه إنْ كان صواباً، وخطؤه إنْ كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلاّ وهو معنى من معاني النحو، فلا ترى كلاماً وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف مزية وفضل فيه، إلاّ وأنت تجد تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه" (الجرجاني، ١٩٨٢: ٦٤). ويرى أن المتكلم إذا فرغ من المعاني في النفس أولاً فإن الألفاظ تترتب في المنطق ثانياً (الجرجاني، ١٩٨٢: ٩٤).

والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب.

ما تقدم يظهر البناء التركيبي للجملة العربية المستند إلى تقاسم الوظائف، فالجانب النحوي له دوره، والروابط وانتظام الكلم جانب آخر، وما يحاط بالنص من مقام ومقال وسياقات أخرى لفظية غير لفظية، تُرّكب النص الهادف إلى الفهم والإفهام، فالجملة أساس البناء النحوي والدلالي.

الخاتمة

الحقيقة التي لا تترك مجالاً للشك، أنّ التقدم في الجوانب اللغوية شيء آخر، فلا يعقل أن نقف مكتوفي الأيدي، ونقرّ بالتقدم والتفوق للغرب ونتبع النظريات، ونظريتنا اللغوية تجسدت في أعظم دستور بشري ولا يجاريه مجار ولا يباريه مبار.

وتركز النحو العربي وتعقيده عند علمائنا على تركيب الجملة العربية، وكانت معقودة بمركز المعاني الذي يتركز حول العمد والمسند والمنسد إليه.

وما هو في مستواها وما يضاف يُعْتبر مكملا للمعاني، وتترابط عناصر الجملة بوساطة أدوات لتشكل الجملة العربية، ونربط الجملة بأختها بروابط خاصة؛ لتشكل النص، والجملة العربية يقف عندها محور الجانب الوظيفي النحوي.

وعند نقطة بداية الجملة تبدأ الوظائف الإعرابية للحركات من فاعل، مفعول به، مبتدأ، خبر، حال، صفة.....الخ، وينتهي بانتهاء الجملة، والربط بين الجمل لا يعني نحويا إلا توالي الوظائف الإعرابيّة على النسق السابق للمفردة، وعطف جملة على أخرى أو ربطها بما هو سابق لا يخرجها من الوظائف النحويّة، وإنما تعود الوظائف النحويّة لتكرير نفسها.

ولا يخرج إعراب المفردات (الجانب الوظيفي) عن الإعراب المتعارف عليه في الجملة؛ لذا يجب الوقوف جلياً عند أولئك الذين ينادون بنحو النص.

إن نحو النص لا يبتعد قيد أنملة عن تفسيرات العلماء العرب الأوائل كالجرجاني والجاحظ وغيرهم.

ويبدو لي أن الفكر الغربي المتوقف احتلّ مساحة في أدمغتنا، وامتد إلى لغتنا الأم التي فاقت اللغات كلها، وهي تختلف عن بقية اللغات؛ لذا علينا أن نتريث في تبني المصطلحات، فالجانب الدلالي يختلف عن الجانب النحوي، ويبدو لي أن بعض علمائنا المعاصرين ذهبوا وراء النظريات اللغوية الغربيّة، وتناسوْا الدور الريادي للغتهم، وخلطوا بين السياق وجو النص مع المستوى النحوي، والمعروف أن المستوى النحويّ يخدم المستوى الدلالي في كشف المعاني، ويسهم في إزالة اللبس.

والأجدر بنا أن نطلق بدلاً من نحو نص علم النص أو دلالة النص لأسباب كثيرة نراها من خلال الدراسة، وتثبيت نحونا باسمه(نحو الجملة).

ويمكن تلخيص ما توصلت إليه الدراسة بالآتي:

تركيب الجملة العربية يُبنى على مسند ومسند إليه، وما يتعلق بهما من فضلات، والجانب الوظيفي لمكونات الجملة العربية لا يخرج عن الوظائف العهودة، والنص قد يكون جملة واحدة، وهذا يرجح الوقوف عند تركيب الجملة، واعتمادها كأساس للدراسات والدلالات.

ظهر مصطلح نحو النص من تشتت الباحثين وضياعهم بين ترجمة المشارقة والمغاربة، وعدم وضوح الموقف يرّجح علم النحو بدلاً من نحو النص، لأنّ الأخير لم يأت بجديد على صعيد النحو.

الروابط والتماسك النصي لا يتجاوز حدود تركيب النحو العربي، وهذه الروابط نحوياً تربط الجمل إلى بعضها، ولكن الجانب الوظيفي النحويّ لا يتأثر بمعنى أننا نعرب: الفعل والفاعل والمفعول به ...إلخ في الجملة، ونعود بتكرير الإعراب نفسه في الجملة المعطوفة أو الشرطية، وهذا الترابط ضروري لاستكمال الجزئية الدلاليّة.

الفصل والحذف والتقدير وتركيب الجملة (مسند ومسند اليه)، ووحدة البيت في الشعر العمودي والأحرف المقطعة في بداية سور القران الكريم، وعوامل أُخر تظهر أن النص غير متماسك دلاليا أحياناً، وهذه العوامل تدلل على مصداقية دراسة النصوص تحت علم النص دلاليا، ويرّجح مصطلح علم النحو(نحو الجملة) على غيره من المصطلحات نحويا.

ويسعفنا التركيب في الوصول إلى الدلالات، وهذا يؤكد أن الدلالات تكون تحت علم النص الذي أشار إليها الباحثون، عند المشارقة، وبصرف النظر عن التماسك النّصي الذي أشار إليه مصطلح نحو النص ومعاييرة.

تعدد المصطلحات يشير إلى عدم وضوح المصطلح المترجم إلى العربية، وهذا لا يؤهلنا لبناء مسمّى جديد على أساس غير واضح لدينا، فلا يعقل أن نطلق نحو النص في ظل هذا التشتت وعدم الوضوح؛ لذا يبقى النحو العربي (نحو الجملة) هو معيار العربية، فالنحو العربي تجاوز العلوم؛ لأن العربية ولدت ناضجة، ودعوة نحو النص إلى مخالفة القواعد النحوية يرجح إبعاد المصطلح، وإحلال ما يحافظ على إرثنا ولغتنا.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

إبراهيم، أيمن محمود محمد. (٢٠١٧). تعدد المصطلحات العربية في نحو النص، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة الملك خالد، المملكة العربيّة السعودي. ١(٣١): ٧٣-٩١.

أحمد، يحيي .(١٩٨٩). الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة, عالم الفكر.

الأزهري، خالد.(د.ت). التصريح بمضمون التوضيح (بحاشية العليمي)، د.ط، دار إحياء الكتب العربية.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى. (١٩٩٨). شرح الاشموني على ألفية بن مالك، ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة.

الأنباري، أبو بكر محمد بن قاسم.(١٩٦٠). الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط. الكويت: سلسلة التراث العربية

أنيس، إبراهيم.(١٩٦٦). من أسرار اللغة، ط٣، مصر: مكتبة الانجلو المصرية.

البحيري، سعيد.(٢٠١٠). علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ط٢، القاهرة، مؤسسة المختار.

البحيري، سعيد.(١٩٩٧). علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ط١، مصر، الشركة المصريّة العالميّة للنشر.

البحيري، سعيد.(٢٠٠٧). علم لغة النص نحو آفاق جديدة، ط ١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

برامو، بوشعيب. (٢٠٠٦). ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. ٣٤(٣):٥١-٥٢.

بروان ويول. (١٩٩٧). تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطي، ومنير التركي، د.ط، الرياض: مطابعة جامعة الملك سعود.

البستاني، بشرى حمدي، ودوسن عبدالغني المختار.(٢٠١١). في مفهوم النص ومعايير نصيّة القرآن الكريم دراسة نظرية، كلية الاداب وكلية التربية، جامعة الموصل،١(١):.

بوسته، محمد. (٢٠١٨). نحو النصفي كتاب لاضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي، مقاربة لسانية، الجزائر، جامعة باتنة الحاج خر. رسالة دكتوراة اشراف لخضر بلخير.

تهامي، جلول. (٢٠١٩). التراث النحوي واللسانيات، مجلة الباحث، جامعة عمار حليجي باألغواط ، الجزائر ١١(١): ١٠٥.

التهانوي، محمد بن علي. (١٩٩٦). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، ط١، بيروت: مكتبة لبنان.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (١٩٧٥). البيات والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، د.ط القاهرة: مكتبة الخانجي.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكتاني. (١٩٩٠). البيان والتبيين، تحقيق: حسن السندوسني، د.ط، تونس، دار المعارف.

الجرجاني، علي محمد بن علي الزين. (١٩٩٨). التعريفات،ط١، بيروت: دار الفكر العربية.

الجرجاني، عبدالقاهر بن عبد الرحمن. (١٩٧٨). دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، د.ت، بيروت دار المعرفة.

الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٨٢). دلائل الاعجاز، تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ الشنقيطي، د.ت، بيروت: دار المعرفة.

الجرجاني، عبدالقاهر. (١٩٩٢). دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق: محمود محمد شاكر ابو فهر، ط٣، القاهرة: دار المدني.

ابن جني. (د.ت). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، القاهرة: المكتبة العلمية

حامد، عبد السلام السيّد.(٢٠٢٢).الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى،(د. ط)، القاهرة، دار غريب.

حامد، عبد السلام السيّد.(٢٠١٥).نحو النص عند سعد مصلوح، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، قطر

حامد، عبدالسلام السيّد.(٢٠١٩). جهود ابن مالك: قراءة في نحو النص، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ٣٦ (١١٨): ١١٣-١٨٥.

أبو حزمه، عمر محمد. (٢٠٠٤). نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى، د.ط، الأردن: عالم الكتب الحديثة.

حسام الدين، زكي.(١٩٨٥). أصول تراثية في علم اللغة، ط ٢، مكتبة الأنجلو المصرية.

حسان، تمام.(١٩٨٥). اللغة العربية معناها ومبناها، ط ٣، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

حسان، تمام. (١٩٩٥). نحو الجملة ونحو النص، نص محاضرة القيت في معهد اللغة العربية بأم القرى. مكة المكرمة.

حماني، حسن. (٢٠٢٠). التحليل البلاغي للنص القرآني من الاستبانة إلى التذوق مقاربة من زاوية علم لغة النص، المجلة العربية للنش العلمي، الكلية المتعددة للتخصصات الرشيدية، جامعة مولاي إسماعيل، مِكناس.-(١٥):١٠٠-١١٣.

حميدة، مصطفى. (١٩٩٧). نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط١، لبنان: مكتبة لبنان.

خليف، يوسف.(د. ت) الشعراء الصعاليك في الشعر، ط٣، القاهرة: دار المعارف.

خليل، عبدالعظيم. (د.ت). مباحث حول نحو النص (اللغة العربية). د.ط، القاهرة، جامعة الازهر.

دايك، فان.(د . ت). النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي- ترجمة: عبد القادر قنيني، د. ط، المغرب، أفريقيا الشرق.

دي بيوجراند.(٢٠٠٩). إعادة النظر في نحو النص" -ترجمة الدكتور عبد المنعم السيد وزميله-، جامعة المنيا.

ابن ذريح، قيس.(٢٠٠٤). ديوان قيس بن ذريح، شرحه: عبد ارحمن المصاوي، ط ٢، دار المعرفة، بيروت.

الرفاعي، أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي. (١٩٨٠). أساليب بلاغيّة الفصاحة، البلاغة، المعاني، ط١، الكويت: وكالة المطبوعات.

زتيلاف واورزيناك . (٢٠١٠). مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، ط٢، القاهرة: مؤسسة المختار.

ابن السراج. (١٩٨٨). الاصول في النحو، تحقيق عبدالحسين العتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة.

سعد، مصلوح. (١٩٩٠). من نحو الجملة إلى نحو النص، الكتاب التذكاري لقسم اللغة العربية، د.ط، الكويت: جامعة الكويت.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي. (٢٠٠٠). مفتاح العلوم، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

سيبويه. (١٩٨٣). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، بيروت: عالم الكتب.

الشاعر، صالح. (٢٠١٠). شعر محمد مهدي الجواهري، دراسة نحوية صرفي، ط١، مصر: دار طيبة للنشر.

الشاوش، محمد. (٢٠٠١). أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، ط١، تونس: المؤسسة العربية للتوزيعْ.

صفا، فيصل إبراهيم. (٢٠٠٥). دراسة في مجموعة من العبارات النحوية الشارحة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن ٩٢ (٢٣): ٧٩-١١٠.

عبد الحميد، جميل. (١٩٩٨). البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصيّة، د.ط، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد الرحمن، طه. (٢٠٠٠). في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، ط٢، بيروت: الدار البيضاء.

عبد المطلب، محمد. (١٩٨٤). النحو بين عبدالقادر وتشومسكي، القاهرة، مجلة فصول،ع (١:٢٨).

عتيق، عبد العزيز.(٢٠٠٩). علم المعاني، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

عثمان، رجب.(٢٠٠٣). "مفهوم السياق وأنواعه ومجالاته وأثره في تحديد العلاقات الدلالية والأسلوب"- مجلة علوم اللغة، ٦ (٤): ١١٦.

عزت، علي. (١٩٩٦). الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، ط١، القاهرة: شركة أبو الهول للنشر.

عفيفي، أحمد. (٢٠٠١). نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط١، القاهرة: مكتبة زهراء ال

عليان، يوسف سليمان.(٢٠١١). النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص: مثل من كتاب سيبوية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، ٧(١): ٢٠٨-٢٠١٤.

عياش، نجيب.(٢٠١٤). المكون الوظيفي في اللغة العربية- من الجمل الى الخطاب- ٤ ي الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية ١٥(٢٠): ١٥٤.

ابن فارس، احمد بن الفارس القزويني. (١٩٧٢). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢. القاهرة.

فضل، صلاح.(١٩٩٢). بلاغة الخطاب وعلم النص ، الكويت، عالم المعرفة.

فولفجانج هنيه، وديترفيهجر. (١٩٩٩). مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح العجمي، ط١، الرياض: جامعة الملك سعود.

الفيروز أبادي، مجد الدين ابو طاهر محمد بن يعقوب. (٢٠٠٥). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٨، بيروت، مؤسسة الرسالة.

قدوم، محمود. (٢٠١٥). نحو النص ذي الجملة الواحدة دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال للميداني، ط١، الرياض: دار وجوه للنشر والتوزيع.

مرتاض، عبدالملك. (٢٠١٠). نظرية النص الادبي، ط٢، الجزائر: دار هومة.

مرزوق، حلمي. (١٩٨٢). النقد والدراسة الأدبية، ط١، بيروت: دار النهضة.

المسدي، عبدالسلام. (١٩٩٥). قضية البنيوية، دراسة ونماذج، د.ط، تونس، دار الجنوب للنشر.

مصطفى، إبراهيم. (١٩٩٢). إحياء النحو، ط٢، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

مفتاح، محمد. (١٩٩٢). تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، ط٣، بيروت: المركز الثقافي العربي.

ابن منظور.(١٩٩٧).: لسان العرب، بيروت، ط٢، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي.

النجار، نادية. (٢٠٠٦). علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ٩(٢):١٣.

النجار، نادية رمضان. (٢٠١٦). علم لغة النص والأسلوب بين النظرية والتطبيق، طبعة ٢٠١٥، الاسكندرية: مؤسسة حورس الدولية.

نحلة، محمود.(١٩٨٨). مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية-.

ابن هشام.(٢٠٠٥).مغني اللبيب في كتب الاعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، القاهرة: دار الطلائع.

ابن هشام، عبدالله جمال الدين. (١٩٩١). مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت: المكتبة العصرية.

ابن هشام. (١٩٩٩). مغني اللبيب في كتب الاعاريب تحقيق محمد محيي الدين عبد المجيد، ط١، بيروت: دار الكتب العصرية.

ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش. (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري، ط١، لبنان: دار الكتب العلمية.

الفهرس

الشّكر والتّقدير ٧
الفصل الأول مقدّمة في التفكير في الثنائيات..... ٩
المقدمة..... ١٠
التفكير في الجملة الفعلية والاسمية..... ١٢
التفكير في الأصل (أصل الجملة العربية فعلية أم اسمية)..... ١٣
وظيفة التفكير النحوي في التذكير والتأنيث..... ١٧
كيف فكر العلماء بعلامة التأنيث..... ١٨
التنكير والتعريف..... ١٨
التفكير في التنكير والتعريف..... ١٩
الإعراب والبناء..... ٢٠
قائمة المصادر والمراجع..... ٢١
الفصل الثاني التفكير في الحركات ٢٣
المقدمة الإبداع في اختيار الحركات..... ٢٤
المبحث الأول: الحركات الإعرابية..... ٢٦
المطلب الأول: تعريف الحركة لغة واصطلاحا..... ٢٦
المطلب الثاني: الدور الدلالي والوظيفي لحركات الإعراب..... ٢٨
المطلب الثالث: أثر الحركات في التقديم والتأخير (التركيب والوظيفي)..... ٣١
المبحث الثاني: التفكير النحوي..... ٣٥
المطلب الأول: حركات الإعراب..... ٣٥

المطلب الثاني: الأصل والفرع في الحركات وتغيّرُ مواقع الرّتب ٣٧
المطلب الثالث: عُمدة الكلام ٣٩
المطلب الرابع: العمد والفضلات..... ٤٢
الخاتمة..... ٤٤
قائمة المصادر والمراجع..... ٤٥
الفصل الثالث التفكير في المرفوعات ٤٩
المقدمة..... ٥٠
الخاتمة..... ٧٠
قائمة المصادر والمراجع..... ٧١
الفصل الرابع التفكير في المنصوبات ٧٥
المقدمة..... ٧٦
المفعول به ٨٢
فلسفة التعدي واللزوم ٨٣
التضمين في المفعول به ٨٥
الخاتمة..... ٨٨
قائمة المصادر والمراجع..... ٨٩
الفصل الخامس التفكير في المجرورات والمجزومات..... ٩٥
المقدمة..... ٩٦
أولا: المجرورات بحرف الجرّ..... ٩٨
ثانيا: المجرور بالإضافة..... ١٠١
ثالثا: الجزم..... ١٠٣
التفكير في المجزومات..... ١٠٤
الخاتمة..... ١٠٦

قائمة المصادر والمراجع..... ١٠٧
الفصل السادس نحو الجملة ١١١
مفهوم "نحو النص" بين أصالة المضمون وفوضى"المصطلح" ١١٢
المبحث الأول: نحو النص..... ١١٥
المطلب الأول: تعريف نحو النص..... ١١٥
المطلب الثاني: نحو النص والسلامة النحويّة:..... ١١٧
المطلب الثالث: تعدد مصطلحات نحو النص وجوانب قصورها ١١٨
المطلب الرابع: تغليب مصطلح علم النص على نحو النص..... ١٢١
المبحث الثاني: الجملة العربية تركيبها ونحوها..... ١٢٣
المطلب الأول: نحو النص مقابل نحو الجملة..... ١٢٣
المطلب الثاني: مؤيدو نحو النص..... ١٢٥
المطلب الثالث: معارضو نحو النص..... ١٢٦
المطلب الرابع: مسوّغات للتأكيد على أنّ الجملة هي بؤرة الدلالات في النص ١٢٨
المطلب الخامس: نحو النص وفكرة التركيب..... ١٣٣
الخاتمة..... ١٣٦
قائمة المصادر والمراجع..... ١٣٨
الفهرس ١٤٤